منير شفيق

تجارب ست ثورات عالمية

مع مقدمة حول الثورات عموماً



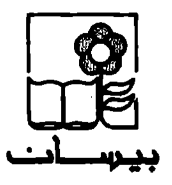
بيسان


مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق في الكفة الأخرى لرجح إيمانه.
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com

منير شفيق

تجارب ست ثورات عالمية

مع مقدمة حول الثورات عموماً



- اسـم الكتاب: تجارب ست ثورات عالمية
- تـأليـف: منير شفيق
- الطبعة الأولى: كانون الثاني (يناير) 2014م.

- ISBN: 978 - 614 - 417 - 978 - 9

- الناشر: بيسان للنشر والتوزيع

ص. ب: 5261 ـ 13 بيروت ـ لبنان

تلفاكس: 351291 ـ 1 ـ 961

E-mail: info@bissan-bookshop.com

Website: www.bissan-bookshop.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۙ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾

[الأنفال: 53]

المقدمة

حول المشترك بين الثورات

أولاً: الثورة أو التغيير الثوري الذي يبدل من حال إلى حال، لا بدّ من أن يحملا هدفاً عادلاً، أو قضية عادلة، مثل مقاومة احتلال أجنبي، أو استعمار أو نظام فاسد، أو حالة طغيان ممتزج بالفساد والتبعية أو الانحراف الحاد عن الإرادة الشعبية أو العامّة، أو مثل أن يحملا قضية توحيد للأمّة وإنهاضها أو تخليصها من فوضى وفتن وسفك دماء.

ومع ذلك هذا التعريف ليس جامعاً مانعاً، ولا بدّ من أن تدخل على بعض الحالات شبهات تمسّ صفة العدالة؛ مثلاً عندما يختلط الطغيان أو الحكم الفردي بسياسات تحرير أو توحيد، أو يذهب التغيير الثوري أو الثورة إلى استدعاء قوى استعمارية أو ما يسمّى الخروج إلى الفتنة أو الانقسام الحاد داخل صفوف الجماعة، وذلك بالرغم من توفر جانب أساسي من العدالة.

فقضية العدالة، وإن كان لا بدّ من أن تكون مشتركاً بين الثورات، أو في تعريف الثورة أو التغيير الثوري، فمسألة تحمل، عند تحديدها، درجة من النسبية أو من الخصوصية في كل حالة حين ينتقل التعريف إلى ثورة بعينها. فإذا كانت العدالة شرطاً للثورة إلاّ أن العدالة ليست تسويغاً أو تبريراً تلقائياً للثورة المسلحة إذا كان الوضع غير مؤاتٍ أو إذا كانت النتيجة الفشل أو الفتنة.

ثانياً: الأسلوب (الإستراتيجية والتكتيك) الذي يتبع في إنجاز ثورة أو تغيير ثوري تتعدّد أشكاله ومنها:

أ ـ الثورة الشعبية السلمية العامة. وهذه تأخذ شكل الثورة الشعبية السلمية العامة مثل النمط الذي اتخذته الثورة في إيران، أو الثورات التي قادها الأزهر في عهد عمر مكرم حين جاءت الثورة الشعبية بمحمد علي، أو في زمن العز ابن عبد السلام إذ استهدفت الثورة العامة ضبط صراعات المماليك وعبأت مصر لمحاربة المغول ـ التتار، أو الثورة الشعبية التي حدثت أخيراً في كل من تونس ومصر.

ب ـ وهنالك شكل الثورة أو الانتفاضة المسلحة الشعبية العامة التي تحسم الوضع ببضعة أيام مثل ثورة أكتوبر في روسيا 1917، أو الثورة الفرنسية 1789،

ج ـ الأسلوب الذي يعتمد الثورة المسلحة طويلة الأمد أو متوسطته: تنزل من الجبل أو تخرج من الصحراء أو من الغابات وتكتسح العاصمة بالقوّة، وفي الغالب قد

تصحبها انتفاضة داخلية أو لا تصحبها، كما حدث في الثورة الكوبية 1958/ 1959.

د ـ الأسلوب الذي تبدأ فيه حركة مقاومة ضدّ الاحتلال أو الاستعمار ثم تتحوّل إلى ثورة شعبية مسلحة تستولي على السلطة كما حدث في فييتنام 1945.

هـ ـ الثورة التي اعتمدت الحرب الشعبية طويلة الأمد والتي تمرّ بمرحلة أو مراحل مقاومة لغزو الخارجي وتنتقل إلى حرب أهلية مثل الثورة الصينية 1929 ـ 1949 ونماذج مشابهة مع الفوارق في فييتنام وكمبوديا ولاوس، في مراحل متعدّدة ما بين الأربعينات والستينات.

و ـ ثورات التغييرات التي تحدث من أعلى هرم في السلطة وتأخذ في ما بعد دعماً شعبياً وتحدث تغييراً نوعياً كعدد من الانقلابات العسكرية مثل ثورة يوليو 1952 في مصر، وغيرها من الأشكال مثلاً حالة الخليفة عمر بن عبد العزيز وقد جاء بالوراثة في إطار المُلْك الأموي.

ز ـ وهنالك ثورات انبثقت من البرلمان وتحوّلت إلى ثورات مسلحة وعنيفة كثورة كرومويل في إنكلترا، والثورة الأميركية.

وهنالك ثورات جاءت بها صناديق الانتخاب كثورة أليندي في تشيلي أو هوغو شافيز وموراليس في فنزويلا وبوليفيا أخيراً.

خلاصة: إن الأساليب التي اعتمدتها شعوب العالم في إنجاز

ثورة، أو تغيير نوعي ثوري من حال إلى حال، متعدّدة تكاد لا تحصر وإذا حصرت اليوم فسيبقى الباب مفتوحاً للتنوّع مستقبلاً.

فالتعريف العام المشترك للثورات يجمع بين قضية العدالة أو شبه العادلة (بسبب التشابك والتعقيد) من جهة، وبين الأساليب المسلحة والسلمية وغير السلمية (لا سيما من أعلى السلطة أو من داخل الجيش أو الدولة أو الحزب حيث تحدث ثورة أو تغيير ثوري). فأساليب التغيير بدورها تعطي لتعريف الثورة أو التغيير الثوري سِمَته.

ثالثاً: لقد جرت عادة عالمية، أو تقليد عام، لدى عدد كبير من الشعوب أن يخلع اسم ثورة على الحالات المشابهة لما ورد أعلاه من أمثلة حتى من دون أن تتكلّل بالنجاح، وبعضها ينتهي إلى فاجعة وهزيمة قاسية. وذلك لتبقى الذكرى نموذجاً ممجّداً، فيكون قدوةً ودرساً للتعلم منه من أجل تأمين النجاح في مرحلة لاحقة بعد أن تتوفر شروط ملائمة وعوامل ذاتية مواتية ويصار إلى تلافي أخطاء لعبت دورها في الفشل، أو تجنب عوامل موضوعية خارجية أو داخلية لم يحسب حسابها جيداً، فكانت سبباً لهزيمة الثورة. ومن أمثلة ذلك عند اليساريين ثورة كومونة باريس، أو فشل ثورة 1905 في روسيا، أو ثورة خرداد 1963 التي قادها الخميني في إيران.

من هنا يمكن تعريف هبّة شعبية واسعة أو حركة مسلحة أو مقاومة بثورة حتى لو لم تنتصر وانتهت إلى فشل.

الثورات الفاشلة المسجّلة في التاريخ القديم والحديث، وقد

انغرست في ضمير شعبها، وأحياناً شعوب عدة عبر مئات السنين، أكثر عدداً من الثورات المنتصرة التي تحظى بشبه إجماع باعتبارها ثورة. ومع ذلك تحمل اسم ثورة عن جدارة بسبب عدالة هدفها وتعبيرها عن إرادة شعبية شاركت مباشرة، أو بصورة غير مباشرة، ولا يستطيع أحد أن يحرمها من صفة ثورة، أو ينكرها عليها.

رابعاً: المآلات التي تنتهي بها الثورات المنتصرة متعدّدة ومتنوعة بقدر عدد الثورات وحالات التغيير الثورية نفسها.

أ ـ ثمة مشترك عام في الثورات المنتصرة يتمثل في عبورها بفترة انتقالية شديدة التعقيد. فبعضها يغرق في الفوضى لسنوات عدة، وبعضها يدخل بحروب أهلية في مواجهة ثورة مضادة إقليمية وخارجية، وأكثرها يصبح الوضع بعدها من ناحية الأمن أو من جهة المستوى المعيشي، أسوأ مما كان عليه الحال في المرحلة السابقة. وهنالك مراحل انتقالية أسفرت عن مجاعات وفتن، فالحالات الانتقالية التي نشأت بعد الثورات الأميركية والفرنسية والروسية كانت شديدة القسوة من ناحية الأوضاع الإنسانية أو الحروب الداخلية، أو الارتباك السياسي. فالمشترك هو نُدْرة الانتقال بعد الثورة إلى مرحلة آمنة، سلسة ومزدهرة اقتصادياً.

فعلى سبيل المثال، حتى في الثورة الإسلامية الأولى والتي انتهت بدخول سلس إلى مكة، وإلى مصالحة

عامة، وسماح عام، فقد كانت مرحلة انتقال قصيرة جداً أعقبتها حروب الردّة، ثم بعد الانتهاء من هذه الردّة («الثورة المضادّة» وفق المصطلح الحديث)، مرّت بفترة تاريخية وجيزة نسبياً، ثم اندلعت حروب الفتنة.

وهذا كله لا يقاس بما حدث بعد الثورة البلشفية أو الفرنسية أو الأميركية (خصوصاً الحرب بين الشمال والجنوب)، من دماء ودمار ومجاعات وتهجير وانقسامات.

ب ـ ما يمكن أن يحدث في مرحلة انتقالية، وما قد تحمله من فوضى وصراعات وحروب أهلية، أو تدخل خارجي، يجب أن يفصل عن الحكم الأساس الأول للثورة، بمعنى أنه لا يجوز أن يُلجأ إليه ليقال أية ثورة هذه؟ أو ما هذه الثورة؟ أو ينكر عليها سِمةُ الثورة العظيمة والمجيدة، وذلك مهما كان المآل حتى لو تغلبت عليها الثورة المضادة أو انحرفت عن أهداف قامت من أجل تحقيقها، وإلاّ لما بقي في التاريخ ثورة تقريباً.

ج ـ إن من المشترك الذي واجهته الثورات ما تمثل في تناول جانب من جوانب مآلاتها اللاحقة، أو سياسة ما طبقت من قبل قيادة المرحلة الانتقالية ليتخذ ذلك سبباً لينكر على الثورة حتى اسمها. فما أسهل هنا من أن يحكم على حدث تاريخي موضوعي اعتماداً على رغبة شخصية، أو

قناعة ما، أو اعتماد تعريف خاص لما يمكن أن يسمّى ثورة، فيشطب ذلك الحدث التاريخي بجرَّة قلم، وإذا به يردّد ما تردّده الثورة المضادة حتى وهو يلعنها. وعلامة هذا النهج هو التقدّم بتعريف للثورة خاص أو ذاتي لا ينطبق إلاّ على نمط واحد وليس على أنماط الثورات المتعدّدة.

إن المشترك العام الذي يشير إلى ما تواجهه أغلب الثورات، عادة، إن لم يكن كلها، من مراحل انتقالية تتّسم بالفوضى والانقسامات والفتن والحرب، وحروب التدخل، يُظهر كم كان وصف «الربيع العربي» لما حدث من ثورات عربية عام 2011 وصفاً لا علاقة له بمعرفة أو قراءة موضوعية، وإنما ذهب إلى وصف وهمي، متخيّل غير مطابق. فالثورة أيّة ثورة لا يمكن أن توصف بالربيع حتى من خلال «فنان **سُرْيالي**»، وكذلك حال الفترة الانتقالية.

فالثورة شكل من أشكال الحرب، والثورة صراع يتولّد عنه مآسٍ وكوارثُ إنسانية، فكيف تكون ربيعاً. وكذلك الحال في مرحلتها الانتقالية. ولكن حين يسقط وصف الربيع عن الثورة فلا ينبغي لأحدٍ أن يستخدم ذلك حجة لإسقاط صفة الثورة من حيث أتى، عن الثورة.

وهذا ينطبق على الوصف الذي أطلقه الرئيس الأميركي باراك أوباما، زوراً ونفاقاً، على ثورتي تونس ومصر، وقد راح يتهاوى

أمام الذي تشهده المرحلة الإنتقالية من عواصف وصراعات وتعقيد فإذا نحن لسنا أمام مرج أخضر وأزهار ناعمة ونسائم عليلة.

رابعاً: المشترك بين الثورات يتمثل في تنوّع الأشكال والأطر القيادية التي قادت الثورات في فترة اندلاعها كما في المرحلة الإنتقالية:

أ - نموذج الزعيم القائد الذي تُسمّى الثورة باسمه، وهنالك نموذج الحزب القائد أو النموذج الذي يجمع بين الحزب والقائد الفذ، أو نواة من القادة البارزين يتقدمهم قائد مهم مميز. هذه النماذج عرفتها معظم الثورات.

ب - هنالك حالات من الثورات عرفت ظاهرة مجموعة من القادة المتكافئين، مثل الذي حدث في الثورة الفرنسية، وهنالك حالات عرفت بروز قادة ميدانيين توزعوا قيادة الثورة في مسيرتها وبدأوا يُعرَفون لاحقاً، وثمة نموذج يتّسم بتوفّر نواة من القادة مثل حالة الثورة الكوبية أو الجزائرية.

ج - ثم هنالك تعدّد واسع لنماذج الثقافة والفكر والعقيدة لقادة ثورات، كما هنالك نماذج لقادة عسكريين افتقروا إلى نمط العالِم أو المُنظِّر أو المثقف، وثمة نماذج لثورات قادها من خرجوا من بين الفلاحين البسطاء، مثل زاباتا في المكسيك أو سبارتاكوس في ثورة العبيد في الإمبراطورية الرومانية.

فهنا لا يجوز أن يتخذ نمط معيّن من القادة ليحصر به الحكم على الثورات أو تقويمها. وإن كان التمييز على مستوى نوعية القيادة وكيفية قيادة الثورة موضوعاً قائماً بذاته وله أهمية كبرى إلاّ أنه لا يشكل معياراً للحكم في موضوع هل هنالك ثورة أم لا، لا سيما إذا كانت تفتقر له، ولكنها بالرغم من ذلك حملت سمات ثورة وربما قِيدَ بعضها بنجاح كذلك، على سبيل المثال، كالمقاومة التي قادها غريفاس في قبرص.

خلاصة:

تعبّر هذه المشتركات العامة بين الثورات بأننا أمام ظاهرة إنسانية ـ اجتماعية، تتّسم فيها كل ثورة عرفت في القديم والحديث بخصوصية وفرادة، وما مرّ من مشتركات فقد جاء تعبيراً عن هذه الحقيقة القائلة أنّه ما من ثورة إلاّ ولها خصوصيتها وفرادتها، بل واستثنائيتها. ولا يمكن أن نخرج بقوانين علمية حول الثورة من النمط الذي نجده في العلوم المادية أو المتعلقة بالحياة الفيزيائية (كعلم الطب مثلاً).

فالعلم هنا هو التعامل مع الثورة، سواء أكان في الدراسة والتحليل أم كان في استخلاص المشتركات، على أساس هذه الفرادة والخصوصية والإستثنائية. فكل حالة ثورة يجب أن تُقرَأ، بأعلى درجات الدقة والصحة، ظروفُها وسماتها المتعلقة بالشعب والمكان والزمان والجغرافيا والعدو والتاريخ وموازين القوى وكيفية إدارة الصراع، وأين تحقق الصحيح والخاطئ في ما اتخذ ومورس

من مواقف وسياسات، أكان في الدفاع والهجوم، أم في اتخاذ قرار التقدّم أو التأخر. (وهذا لا يغطي كل الجوانب والأبعاد في كل حالة).

وإن الدارس أو المحلل لعدد من الثورات أو حتى لثورة أخرى ثانية أو للثورات عموماً، سيتأكد من أنه أمام حالات لكل منها خصوصيتها وفرادتها واستثنائيتها حتى ولو اشتركت في زمن واحد وفي ظروف خارجية وإقليمية ودولية واحدة، كما حدث مع عدد من الثورات التي توافقت زمنياً واشتركت في إقليم واحد وفي ظروف وموازين قوى دولية واحدة، مثال ذلك الثورات التي حدثت في فييتنام ولاوس وكمبوديا (إقليم الهند الصينية) في مرحلة الحرب العالمية الثانية كما بعدها بعقدين، وهو ما يمكن أن يُتأكّد منه عند دراسة تجربتي فييتنام وكمبوديا في هذا الكتيب.

وهو ما يتكشف أيضاً عند مراجعة عدد من الثورات العربية ولا سيما تجربتا تونس ومصر خلال شهرين من عام 2011؛ سارقاً ربما أسبوعين من العام السابق.

إن المناخ الثوري العام الذي تشكل في عدد من الدول العربية مع إطلالة عام 2011، وبسبب طبيعة التجزئة العربية، لشعوب أمّة عربية واحدة، يفرض عند قراءة ما حدث من ثورات، ثم من مراحل انتقالية، بأن يفسر التشارك الزمني ومن ثم التشارك في موازين قوى خارجية بالنسبة إلى كل ثورة عربياً وإقليمياً وعالمياً (وكياناً صهيونياً) من جهة كما يفرض، في الآن نفسه، بأن يشدّد

على قراءة الخصوصية والفرادة والإستثنائية لكل حالة بسبب العهد الطويل الذي تكرسّت فيه دول التجزئة العربية، كما بسبب حالة كل نظام وسِماته، إلى جانب المكوّنات الداخلية لكل قطر.

فنحن أمام حالات لثورات وعمليات تغيير نوعي من حال إلى حال. ما يفترض بأن يُقرَأ بأعلى درجات الدقة المشترك العربي، والمتعدّد والمتنوّع، في عمومه، كما في ظرفه التاريخي الراهن والخارجي والإقليمي بالنسبة إلى كل حالة، ثم الداخلي المتنوّع والمتعدّد بدوره، والذي يدخل في الخصوصية والفرادة والاستثنائية.

هذا يعني أننا أمام مشروع دراسة لا تدخل هذه المقدمة في ولوجها تفصيلاً، ولكنها تريد أن تثبّت مدخلاً وقواعد عامة تساعد على امتلاك الوعي حول المشتركات العامة ونحن نتناول ثورات جاءت مفاجئة للوعي من نواحٍ عدّة. والأهم تجنيب هذا الوعي من إصدار أحكام متعجّلة خاطئة، لا سيما مع تجربة المرحلة الانتقالية حيث تصاعدت الإنقسامات الداخلية ـ الداخلية، والعربية ـ العربية ـ والإسلامية ـ الإسلامية، وما راح يتفاقم من عصبيات مذهبية وطائفية ودينية وقومية وجهوية وقبلية، وما راح يتصارع من خطوط سياسية وفكرية ودستورية وقانونية ومرجعية وحضارية.

وهذه كلها قد تقود إلى التشاؤم أو إلى الإنقلاب ضدّ هذه الثورات وصولاً بالبعض، بوعي أو موضوعياً، إلى تفضيل نظام حسني مبارك وزين العابدين بن علي بسبب ما آلت إليه صناديق

الاقتراع، أو تَطوَّرَ إليه الوضع الراهن من صراعات وانقسامات وفوضى ومواقف سياسية أو سياسات اقتصادية. وكثيرون ذهبوا إلى رسم صورة مغرقة في السوداوية.

المشهد وصفاً

لكأننا أمام أرض أصابها الزلزال مُخرِجاً أثقالها مدمّراً كثيراً مما كان على سطحها.

أو كأننا أمام مرحلة تاريخية أخذت تطوي صفحتها لتفتح صفحة جديدة ولكنها تأبى إلّا أن تعيد إنتاج الصفحة السابقة، وذلك في خضم تصارع القوى الجديدة التي كانت مكبلة مكبوتة، فثارت محطِّمة أغلالها ومطلِقة العنان لما كان مكبوتاً من مصالح وأمانيّ وتطلعات. فراحت تتصارع ليكون لها نصيبها الأكبر أو نصيبها المقدّر في تقرير ملامح المرحلة التاريخية الجديدة ومساراتها ومآلاتها.

الشعب كلّه أصبح في الميدان، والدولة لم تسلّم للميدان. أما القوى العربية والإقليمية والعالمية فلا تريد أن تتقرّر المرحلة الجديدة من دون تدّخل ما ولو من خلال أطراف من الداخل، وحتى لو أصبحت قدرتها على التدخل أقل تأثيراً عما كان عليه الحال من قبل، ولا سيما القوى الكبرى الدولية التي خرجت من الحرب العالمية الأولى منتصرة كما من الحرب العالمية الثانية.

الشعب كله في الميدان كان متّحداً وهو يصنع الثورة في مصر

وتونس. وتَدَخَّلَ الجيش في مصلحته بعد أن هزمت الجماهير قوى الأمن التي كانت تفوقه في عديدها وربما ثلاث مرات أو أكثر، فساعد ذلك على جعل الثورتين سريعتي القرار في الإنتصار على رأس النظام والإطاحة به، وذلك بمساعدة الجيش.

كان الدخول في المرحلة الإنتقالية سريعاً، فأريدَ لها أن تحسم التغيير أو تستكمل أهداف الثورة من خلال الإحتكام لصناديق الإقتراع، فكان ذلك طريقاً لبدء الإنقسامات والدخول في صراعات راحت تستولد الفوضى وتستدعي قوى عربية وإقليمية للتدخل بشكل أو بآخر ولو بصورة التدخل غير المباشر، وفتح المجال واسعاً لعودة قوى من العهد السابق لتنشط في تشكُّل محاور الصراع لتعبث بالأمن وعرقلة الإقتصاد.

أما الثورتان الأخريان اللتان دخلتا في المرحلة الإنتقالية بعد أن أُطيحَ بمعمر القذافي في ليبيا، وأُبعِدَ علي عبد الله صالح عن السلطة في اليمن، فقد أخذت المرحلة الإنتقالية في كل منهما مع الفارق، ومع خصوصية كل ثورة، تتجه نحو مخاطر الصراع المسلح الدموي حيث بدأت تبرز الإنقسامات القبلية والجهوية، وبعضها اتّسم بمسحة مذهبية أو قومية أو انفصالية.

المهم أن الصورة العامة للمرحلة الإنتقالية أصبحت تعجّ بألوان الإنقسامات الداخلية والصراعات العدائية، والفوضى والإضطراب الأمني وتعطيل أجزاء من الإقتصاد، وزيادة البطالة والغلاء والإضرابات. ودخلت الأوضاع الراهنة، كما المستقبل، في

اللّايقين، والوقوف على مفترق طرق، طبعاً كانت هذه الصورة العامة تترجم نفسها داخل كل قطر، سلباً أو إيجاباً، بدرجة عالية من التعدّد والتنوّع والخصوصية والفرادة في الفوضى والإضطراب، وألوان الإنقسامات وأشكال الصراعات، كما اختلفت في مستويات التدخلات العربية والإقليمية والدولية فيها.

أما تطوّر الصراع في البحرين أو الذي شهدته سورية، وأخذ يلوح مثله في العراق، فلا بدّ له من أن يُعالج كُلٌّ على حدة، فيما تركز هذه المقدمة على صورة الوضع في الثورات التونسية والمصرية والليبية واليمنية. لأن المشترك هنا يتمثل في تحقيق انتصار أوّلي للثورة بالتخلص من رأس النظام، والمشترك الثاني الدخول في المرحلة الإنتقالية، وهو ما تعبّر عن موازٍ لها الثورات موضوع هذا الكتيب. أي ثورات أنجزت نجاحاً أو فشلاً. وهذا ما يجعل تناول الصراع في سورية والبحرين والعراق يتسّم بالمرحلة الأولى التي لم تتبلور نتائجها.

هذه الصورة للمرحلة الإنتقالية في الثورات التي أُنجزت في مرحلتها الأولى ودخلت في مرحلة انتقالية تتسّم باللايقين بالنسبة إلى مآلاتها، جعلت الكثيرين من الناس العاديين، والكثيرين ممن أيّدوا هذه الثورات، ينتقلون إلى مواقع التشاؤم أو حتى التأسّف لتأييد هذه الثورات. ثم كان هنالك الكثيرون من منظّري وإعلاميي محور الاعتدال العربي سابقاً الذين راحوا يهاجمون الثورة والفكر الثوري من حيث أتى، جعلوا الآن يستعيدون المقولات التي

رفضت كل الثورات مع انطلاقتها، وهؤلاء يكون نقاشهم على مستوى آخر.

هذه الصورة أصبحت بحاجة إلى تصحيح لئلا تُظلم الثورات وشهداؤها وتُخفى إنجازاتها وأمجادها ووعودها المستقبلية.

لقد لحظنا في المشترك بين الثورات كافة ضرورة عدم ربط تقويم الثورة بمعيار المرحلة الانتقالية، ولا حتى بمعيار مآلاتها بعد انتصارها، أو فشلها.

إن قادة الأنظمة المشار إليها (تونس ومصر وليبيا واليمن) قد تحوّلوا في العشر سنوات الأخيرة، نتيجة ضغوط المحافظين الجدد ونتائج الحرب الأميركية التي شنت العدوان على العراق واحتلاله، إلى مساومين ومتراجعين أمام السياسات الأميركية، وبعضهم تواطأ أو سوّغ حرب العدوان على المقاومة في لبنان عام 2006، وحرب العدوان على قطاع غزة في 2008/ 2009، وكان التواطؤ في هذه الأخيرة أشدّ وضوحاً، كما أن الفساد ارتفع إلى أفدح مستوياته، فضلاً عن تاريخ طويل من الإستبداد والتفريط في القضية الفلسطينية وثوابتها، ودرجات من التبعية للخارج سياسياً واقتصادياً.

من هنا، فإن ما فعلته الثورات حين أطاحت بأولئك القادة ووضعت أنظمتهم على أجندة التغيير، يمثل انتقالاً ثورياً هائلاً على مستوى الإنتقال الإيجابي من الوضع السابق في الوضع العربي، كما يجد إطلاقاً هائلاً لمختلف قوى الشعب في البحث عن مصيرها ومصالحها، والأهم مصير البلاد والدولة والأمّة، وذلك بالرغم مما

يحمله من مخاطر وسلبيات، ربما، لأمد غير قصير من السنين.

ولهذا يجب أن يحذر كل من يقوّم هذه الثورات من أن يضع الحبّ في طاحونة الوضع العربي السابق الذي قادته أنظمة محور الإعتدال العربي خلال المرحلة السابقة. وقد يحدث هذا، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

لقد حدث هنا تغيير كبير لا يقلّ أهمية عن إنجازات الثورات التي عرفها القرن الماضي. ولسوف تتأكد هذه الحقيقة مع مرور السنين. ومن ثَمّ، ما ينبغي للصورة السائدة للأوضاع أن تَعمىٰ عن رؤية هذا التغيير الذي رفع صخرة هائلة كانت تربض على صدور الشعب وقواه الحيّة في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن.

البعد الثاني الذي يجب أن يُلحَظ، هو هذا الوضع الدولي والإقليمي الجديد الذي يمتاز بتدهور الهيمنة الأميركية ـ الأوروبية وسيطرتها على موازين القوى العالمية، أو النظام العالمي، كما بتدهور وضع الكيان الصهيوني عسكرياً وسياسياً ورأياً عاماً عالمياً، ما يضعف إمكانات عودة الهيمنة الأميركية، مستغِلةً ما يجري من انقسامات وصراعات. ولكن من دون أن يؤدي هذا التقدير للموقف إلى إنامة اليقظة إزاء مكائدها وتدخلاتها، أو إلى التقليل من ضرورة تكريس خط الإستقلالية والتحرّر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً وتصفية إرث التبعية بكل أبعاده.

أما البعد الثالث المنهجي الذي يجب امتلاك الوعي فيه، فهو هو التعامل مع الظروف الراهنة ومعطياتها باعتبارها متحركة

ومتغيّرة. ومن ثمّ لا نحكم على المستقبل والمآلات من خلالها، كذلك ألّا نندفع إلى استنتاجات قائمة على أساس ثباتها وديمومتها. فالوضع دخل مع هذه الثورات والمتغيّرات التي حصلت في موازين القوى الداخلية والعربية والإقليمية والعالمية في حالة حراك هائل. فقد طويت، أو أخذت تطوى، ما كان يسمّى بمراحل عهود الركود أو الحراك البطيء.

إن البعدين الأخيرين، أي بُعد تدهور سيطرة الغرب على العالم كما على المستويين الإقليمي والعربي، ومعه تدهور قوّة الكيان الصهيوني من جهة، وبعدما دخله الوضع من حراك مفتوح على احتمالات إيجابية بقدر أكبر من انفتاحه على احتمالات سلبية من جهة ثانية، يجب أن يكونا كلاهما المرتكز في ولوج المرحلة الإنتقالية أو المراحل الإنتقالية، من حيث قراءتها، وذلك إذا عُززا بالإدراك أن المرحلة الإنتقالية التي أمامنا بكل ما فيها من انقسامات وسلبيات لا تخرج عن المشترك العام الذي اتّسمت به المراحل الإنتقالية في الثورات الكبرى أو في كل الثورات عموماً.

طبعاً، هذه المقدمة لا تغطي الإجابة عن أسئلة أخرى لا تقلّ أهمية، وفي مقدّمها؛ كيف العمل في مواجهة الوضع الراهن، وكيف يمكن أن يصار إلى تبني خط سياسي صحيح أمام كل معضلة حتى تنغلب احتمالات المستقبل الأفضل ومآلاته، أو بعبارة أدقّ تحقيق الأهداف الكبرى التي كافحت من أجلها شعوبنا طوال العقود الماضية التي رزحت فيها تحت الهيمنة والتجزئة والتبعية والاستبداد

والفساد وضياع فلسطين، أو ما يسميها البعض أهداف النهضة العربية التي هي جزء من أهداف نهضة الشعوب الإسلامية والشعوب المستضعفة في العالم؟

لا يمكن ان تكون هنالك إجابة واحدة ما دمنا نعيش على المستوى العربي في ظروف تجزئة ودول تجزئة وثورات لكل منها خصوصيتها وفرادتها، وكذلك الحال على المستوى الإسلامي والعالم ثالثي. ولكن ما يمكن التشديد عليه في هذه المقدمة، هو ضرورة بناء خط سياسي وفكري صحيح قولاً وممارسة في مواجهة كل مشكلة كما في التوجّه العام. وهذا بدوره له شروطه ومنهجيته في كيفية الوصول إليه. ولكن قبل ذلك يجب تقدير أهميته والسعي إليه وعزله عن الهدف والموقف المبدئي. ومن ثم يجب عدم الخلط بين الموقف من جهة وتقدير الموقف ومن ثم الخط السياسي الصحيح، من جهة أخرى.

إلى هنا يتوجب الانتقال إلى مقدمة ثانية سريعة تتناول فصول هذا الكتاب، والمشكّلة من ست دراسات لتجارب ثورات، نشرت أربع منها في عام 1971، وهي تجارب ثورات اليونان والفلبين والملايو وقبرص، ونشرت اثنتان عام 1976 وهما تجربة الثورة في فييتنام والثورة في كمبودية.

لم يقدّر لهذه الدراسات أن تجمع في كتاب واحد في تلك المرحلة بالرغم من أنها أجريت للإفادة من دروسها من قبل الثورة الفلسطينية وهي تطل على السبعينات، واكتُفيَ بنشرها منفردة للرد

على أوهام تتعلق بالنظرية والحزب الثوري، وهي موضوعات احتلت مكاناً واسعاً في المجال النظري لا سيما في 1971 و1972، إثر خروج الثورة الفلسطينية من الأردن (كان الاسم السائد ثورة لا مقاومة)، أما في 1974 فقد برز الإشكال النظري الناجم عن برنامج النقاط العشر الذي أُريدَ له أن يحتل مكان برنامج ميثاق م.ت.ف (التحرير الكامل وأسلوب الكفاح المسلح). وقد راحت تستخدم تجربة فييتنام بادّعاء أنها قسّمت إلى مرحلتين، برنامج الحدّ الأدنى وهو تحرير شمال فييتنام، وبرنامج الحدّ الأعلى وهو تحرير جنوب فييتنام، فيما الحقيقة كان البرنامج هو تحرير فييتنام كلّها.

أما الأهم الذي كان وراء تلك الدراسات، فليس الرد على مغالطات أو توضيح حقائق، ولا تصحيح مفاهيم تبسيطية، من مثل القول أن الثورة الفلسطينية تصبح منتصرة أو ما كان ينبغي لها أن تخرج من الأردن (أو حسب تعبير البعض في حينه: تتلقى الهزيمة في الأردن)، لو أنها كانت تتبنى النظرية الثورية الماركسية اللينينية. وبهذا أسقط عملياً من الحساب أهمية شروط أخرى أكثر حسماً في تقرير مصير الثورة، مثل قضايا موازين القوى العالمية والإقليمية والظروف العامة السائدة وكيفية إدارة الصراع، من جهة حسن تقدير الموقف أمام كل منعطف وحالة، والدور الحاسم الذي يلعبه الخط السياسي الذي يُتَّبع من جهة صحته أو خطأه: فقدمت ثورات اليونان والفلبين والملايو التي انتهت إلى فشل بالرغم من قيادتها الماركسية وحزبها البروليتاري، وذلك لدحض تلك المقولات التبسيطية التي قادت بعض الفصائل إلى تغيير جِلدها، ما أفقدها أصالتها الأولى.

إن قراءة دروس الثورات المذكورة تُخرج الكثيرين من التبسيطية التي تعتبر أن مرجعية الثورة هي كل شيء، وأنها هي المفتاح السحري الذي يقرّر الانتصار أو الهزيمة، وسواء أكانت هذه المرجعية ماركسية لينينية، أم كانت قومية، أم علمانية، أم إسلامية، أم ليبرالية، وذلك بالرغم من أهميتها عند البداية حسب كل حالة.

إن المرجعية مهمة بالنسبة إلى كل قائد أو حزب من حيث تحديد موقفه الأساس وأهدافه. ولكنها حين تنزل إلى ميدان الثورة أو الصراع السياسي فهنا تتداخل مجموعة من العوامل الهامة التي تقرر بمحصلتها إشكالية الانتصار والهزيمة. فهنالك تجارب كثيرة في الثورات والحروب والصراعات السياسية واجه فيها قادةٌ حملوا المرجعية نفسها مصائرَ هزائم أو انتصارات أو دوراناً في المكان لعقود، ما يؤكد أهمية العوامل الأخرى في ما يتعلق بالانتصار والهزيمة.

ففي الثورات التي أمامنا أحزاب ماركسية لينينية بعضها ذهب بالثورة إلى الهزيمة والكارثة، وبعضها ذهب إلى الانتصار على أعتى قوى الإمبريالية، وهنالك مثل مقابِلٌ تجسّد في قيادة ثورة مرجعيتها تعتبر «متخلفة» لكونها مجرد عسكرية متعصبة ضيقة الأفق، ومع ذلك قادت حرب غوار ناجحة في قبرص بسبب صحة تقديرها للموقف العام في قبرص وموازين القوى ولاتبّاع خط عسكري صحيح وخط سياسي صحيح (التحالف مع المطران مكاريوس). أما المرجعية فالبرغم من تخلفها بمقاييس معينة، لم تكن متصادمة

مع شعبها بل كانت مقبولة عموماً منه ما جعلها عاملاً مساعداً وإن لم يكن العامل الحاسم.

كذلك تجارب المرجعية الإسلامية، فهي متعدّدة طوال تاريخ مديد، فبعضها حقق انتصارات مدوّية في مجالات الثورة والحروب والصراعات السياسية وبعضها واجه هزائم قاسية إما بسبب ظروف وموازين قوى غير مؤاتية وإما بسبب مغامرات أو أخطاء في الخط السياسي وإدارة الصراع وقيادة المعارك العسكرية. فالمرجعية هنا تكمن أهميتها على مستوى معين ولكنّها بحدّ ذاتها لا تشكل مفتاحاً في التطبيق العملي يضمن الإنتصار بغض النظر عن الصواب أو الخطأ في السياسة أو الممارسة وألوان إدارة الصراع، كما بغض النظر عن صحة تقدير الموقف أو عدمه في كل مرحلة بل في كل منعطف ومتغيّر ولحظة. فثمة شروط وسنن تحكم في السياسة والحرب والصراعات على اختلافها إذا لم تراع من أيّ كان تودي به إلى هزيمة أو كارثة.

ثمة تشبيه أو مثل تبسيطي ممكن أن يضرب من خلال سائق السيارة حين يعبر بها في منعطف حاد ولا يهدّئ من سرعتها بقدر ما يقتضي ذلك المنعطف، فيجد نفسه وسيارته في الوادي، بغض النظر عن مرجعيته الدينية وإيمانه والهدف الذاهب إليه.

كذلك الحال بالنسبة إلى القائد السياسي، عليه مراعاة السنن الحاكمة في الصراعات والثورات والحروب كما هو الحال في السنن الحاكمة لقيادة السيارة في الطرقات.

على الرغم من بداهة هذه العلاقة بين المرجعية وممارسة الثورة عرفت السبعينيات تبسيطيةً هائلة في تناولها أدّت إلى انقسامات في الفصيل الواحد، كما أدّت بالبعض إلى تغيير «مشيته» الأولى فصار مثل قصة الذي غيّر مشيته الأصيلة فراح يتعثر ولم يعد بقادر على أن يعود إلى مشيته الأولى (كليلة ودمنة).

من هنا جاءت هذه الأمثلة لتنتهي نظرياً من التبسيطية في تناول مسألة المرجعية.

ثمة دروس عظيمة الأهمية استهدفتها هذه الدراسات وما زال من الممكن الإفادة منها في ظروفنا العربية الراهنة ولا سيما مع دور المقاومات في فلسطين ولبنان ومع اندلاع الثورات والدخول في صراعات المرحلة الإنتقالية.

هنا سيلمس من يتابع بدقة دروس تجربة هذه الثورات، الأهمية القصوى للدور الذي يلعبه التقدير الصحيح للموقف. فالتقدير الصحيح للموقف؛ أي للوضع العام ولموازين القوى ولاتجاهات تغيّرهما، وهذا يشمل الوضع الداخلي ووضع الجيرة، والوضع الإقليمي والعالمي، وهذا كله يمثل شرط التوصل إلى خط سياسي وعسكري صحيح لمعالجة مختلف القضايا والمواجهات.

سوف يلحظ القارئ أهمية فعل هذين البعدين المتعلقين بالتقدير الصحيح للموقف والخط السياسي والفكري والعسكري الصحيح في مواجهة كل مشكل ومنعطف وفي كل مستويات الصراع، إذ سيكون أمامه أمثلة حيّة لنتائج كل تقدير خاطئ ولكل

خط سياسي خاطئ، كما لكل تقدير صحيح للموقف ولكل خط سياسي صحيح.

هنا لا بدّ من أن يُفَرَّق بصورة حاسمة بين الموقف الذي يعبّر عن الإنتماء والإنحياز والحق والهدف المبتغى من جهة، وبين تقدير الموقف تقديراً صحيحاً واتبّاع خط سياسي صحيح على ضوئه (تقدير الموقف) من جهة ثانية.

وبعبارة أخرى لا بدّ من أن يفرق بين ما هو حق ومظلومية، واستبدادية الخصم وفساده من جهة، وبين تقدير الموقف تقديراً صحيحاً من أجل الخروج عليه أو عدم الخروج من جهة ثانية.

على سبيل المثال، وبتبسيط: حالة الطبيب الذي ينكب لتشخيص حالة مريض، إذ عليه أن يصل إلى التشخيص الصحيح الدقيق ومنه ينطلق الخط الصحيح للعلاج، وذلك بغض النظر عن علاقته بالذي يشخص حالته وموقفه منه أكان من أقرب الناس وأعزهم عليه، أم من أبعد الناس وأبغضهم إليه. فالتشخيص هنا يجب ألاّ يختلط بالموقف.

إن عملية التقدير الصحيح للموقف تتطلب حسن التعامل مع حالة معقدة مركبة تتشكل من جوانب عدة وكثيراً ما تكون متناقضة. وهذه قضية ليست سهلة وتحتاج إلى جهد جماعي يمتلك الخبرة والموهبة والإحاطة بمختلف الأبعاد والإستعداد الدائم للإحتكام إلى النتائج.

ثم هنالك إشكال آخر يواجه القائمين على هذه العملية، وهو

سرعة وقوع متغيّرات على تقدير موقف كان صحيحاً قبل حين وأصبح بحاجة إلى سرعة التوصل إلى تقدير صحيح جديد كذلك. وهنا يتوجب التنبه إلى بلادة العقل الإنساني الذي يتأخر في الغالب عن التقاط المستجد من المتغيرات والتأقلم مع ما تحتاج إليه من ملاحقة، بل ضرورة التقدم عليه خطوة.

وخلاصة القول: إن أمام القارئ مجموعة من تجارب الثورات المسلحة والتي لا تصلح أي منها للتقليد أو الاتبّاع، وإنما للاعتبار والتقاط المنهج الذي أدّى إلى صواب أو المنهج الذي أدّى إلى ارتكاب الأخطاء.

هذا هو المقصود من دراسة كل ثورة، بما في ذلك ثورة الأمس التي يكون المرء قد عاشها. وذلك لأن حالة ذات خصوصية وفرادة واستثنائية هي دائماً أمامك وعليك أن تحسن التعاطي معها هي بالذات، لأنها ليست ما قرأت عن ثورةٍ ما، ولا حتى الثورة التي عشتها. فعلى سبيل المثال؛ ما كان عليه الحال في أثناء الثورة هو غير الحال ما بعدها، فكل ما عرفته قد تغيّر بل حتى أنت نفسك تكون قد تغيّرت.

ومع ذلك ثمة فائدة وأنت تطرح بعيداً عن نهجك التقليدَ والتكرار. ولكن الفائدة الأهم هي التقاط الجوهر والروحية والمنهجية الصحيحة في الوصول إلى التقدير الصحيح للموقف ومنه إلى طرح الخط السياسي الصحيح.

ولعل من المهم هنا التعلم من المنهج الذي قاد إلى ارتكاب الأخطاء كذلك.

وأخيراً إن التشديد المتعاظم هنا على أهمية التقدير الصحيح للموقف ـ للوضع كما على أهمية الخط السياسي الصحيح في الثورة ولا سيما الثورة المسلحة وفي الحروب وفي المقاومة، يرجع إلى أنك تتعامل مع الحياة والموت مباشرة، فالخطأ يودي بأرواح قد تعدّ بالعشرات أو المئات أو الآلاف وأكثر. فالصواب والخطأ لا يكمنان في الموقف أو الهدف، لأن هذا مفروغ منه كما يفترض، وإنما في تقدير الموقف وكيفية إدارة السياسة والصراع.

ولهذا من غير المسموح التعامل بالسلاح والثورة من دون تقدير صحيح للموقف العام ولاحتمالات تطورات المعادلة التي بدأت منها، لأنك هنا لا تتعامل مع خطأ يسهل تداركه بعد أن يقع، وإنما هي حياة بشر ومستقبل بلاد لعشرات السنين. فاللجوء إلى السلاح يُستخدم للإنتصار وليس للدفاع عن النفس، كما هو شائع، ولا يجوز أن يُسوَّغ بسبب الإضطرار أو يُحَمَّل الطرف المعادي مسؤوليته لأنه دفعك إليه دفعاً. فالصبر هنا واحتمال الأذى أقل ضرراً لأن اللجوء إلى السلاح إذا لم يستخدم للانتصار، مع التأكد من توفر شروطه، يؤدي إلى السحق والإبادة والخروج من المواجهة لعقود من السنين.

هذا ما تُعلمه الثورات المسلحة في الحالات المتعلقة بالصراع الداخلي. وهذا غير القانون الحاكم في حالة مواجهة احتلال أجنبي حيث يتوفر شبه إجماع داخلي وطني لمقاومته. فها هنا يكون حمل السلاح ممكناً وناجحاً ونتائجه في النصر مضمونة إذا ما توفرت الشروط الأولى لحمايته وهو في المهد.

فالتجارب الثورية التي أمامنا جميعاً أظهرت أن المقاومة المسلحة للإحتلال الأجنبي كانت تؤدي إلى منعة الحزب الذي يقودها، وبغض النظر عن مرجعيته. أما الإنتقال إلى الصراع الأهلي أو الحرب الأهلية، وبالرغم مما يمكن أن يكون قد وصل إليه من قوّة أيام المقاومة، فيُدخل في التعقيد الذي يضاعف من أهمية التقدير الصحيح للموقف ومن ثم الخط السياسي الصحيح والخط الفكري الصحيح أو عدمه في تقرير المصير انتصاراً أو هزيمة.

ثمة أحكام فقهية تدعم هذا الموقف، كما هنالك نظريات ثورية لا سيما في الماركسية اللينينية لا تسمح للقائد أن يلعب بالثورة المسلحة إن أدّى قراره إلى هزيمة وانتكاسة لعشرات السنين.

من هنا يمكن أن تقرأ تجارب هذه الثورات من قبيل الإطلاع العام والمعرفة العامة. ولكن يمكن أن تقرأ قراءة دراسة وتدقيق وربما قراءة مشتركة بين مهتمين عدّة في موضوعي السياسة والحرب ومنهجية التقدير الصحيح للموقف، وكيفية الخروج بالخط السياسي الصحيح والخط الفكري الصحيح على ضوئه. وبهذا يتحقق الهدف من قراءة هذه التجارب ومن إعادة نشرها بعد ردح من الزمان.

والله الموفق

بيروت في 26/ 6/ 2013

كمبوديا وفيتنام

انتصاران عظيمان[1]

في 17 نيسان (أبريل) من عام 1975، رفرفت أعلام الثورة الكمبودية فوق بنوم بنه، عاصمة كمبوديا. وفي 30 نيسان (أبريل) من عام 1975، خفقت رايات الثورة الفيتنامية في جنوبي فيتنام فوق العاصمة سابغون مدينة هو شي منه. لقد سجل هذان التاريخان انتصارين كاملين لبلدين آسيويين صغيرين على الدولة الكبرى الولايات المتحدة الأميركية وعملائها خونة كمبوديا وجنوبي فيتنام. ومن هنا يتعدى مغزى هذين الانتصارين العظيمين حدود الهند الصينية ليمتد إلى العالم أجمع، حيث سيشجع النضالات الثورية للأمم المظلومة، والشعوب المضطهدة، الأمر الذي يجعل من المحتوم انهيار النظام الإمبريالي العالمي وصولاً إلى القبر.

عندما يرجع المرء بذاكرته إلى الستينيات ومطلع السبعينيات من هذا القرن، ويستعيد التصريحات الرسمية الأميركية التي كانت ترغي

(1) نشرت هذه المقالة في شؤون فلسطينية عدد 46.

وتزبد ضدّ شعبي فيتنام وكمبوديا، ويستحضر في مخيلته غطرسة عسكريي البنتاغون على هدير طائرات (ب52)، لا بدّ له من أن يتذكر كيف حاولت الإمبريالية الأميركية أن تظهر وكأنها قوة لا تقهر.

أما من الناحية الأخرى، فلا مفرّ من أن يتذكر أيضاً تلك الموضوعات التي كانت تروج إلى عقم الكفاح المسلح يخوضه شعب صغير متخلف في مواجهة جبروت الآلة العسكرية الأميركية وتقنيتها.

وكذلك لا مندوحة من تذكر تلك الموضوعات نفسها حين حاولت الالتفاف على مغزى اتفاقية باريس عام 1973، وراحت تستخلص منها «الدروس» التي تقول أن لا سبيل إلى تحقيق نصر حاسم على الإمبريالية، فالنهاية المحتومة «مساومة عند منتصف الطريق». ولكن أين ذهبت، الآن، غطرسة الإمبريالية الأميركية، وأين ذهب وعيدها وتهديدها؟ وأين ذهبت الموضوعات التي روجت لعقم الكفاح المسلح، واستحالة بلوغ نصر حاسم على الآلة العسكرية الأميركية وتقنيتها؟ أين ذهب كل ذلك أمام المشاهد التي شهدها يوما 17 نيسان (أبريل) في بنوم بنه، و30 نيسان (أبريل) في سايغون مدينة هو شي منه، حيث ولى الأدبار أعداء الشعب وجنرالات البنتاغون، وأخذت تلتقطهم الهليوكوبترات من على الأسطحة.

إن هذه الدولة الكبرى لم تحسن حتى التراجع بصفوف

منتظمة، وخطوات ثابتة. لقد تراجعت وسط الهزيمة العسكرية والخوف والفوضى والاضطراب. لقد استطاع شعبان صغيران، كل على انفراد، إنزال الهزيمة بالدولة الكبرى ـ الإمبريالية الأميركية.

من هنا نستطيع أن ندرك المغزى العالمي لانتصاري شعبي كمبوديا وفيتنام بالنسبة لشعوب العالم. لقد جاءا كدليلين إضافيين على أن الإمبرياليين يبالغون بقوتهم، ويستصغرون قوة الشعوب. في حين أثبتت الحقائق أن صاحب القوة الحقيقية هو الشعوب لا الإمبرياليون وعملاؤهم.

كان هو شي منه عام 1964 متأكداً من هزيمة الإمبريالية الأميركية، ومن المغزى العالمي لتلك الهزيمة فقد كتب يقول: «إن الوضع الحالي في فيتنام الجنوبية يظهر بوضوح أن الإمبرياليين الأميركيين لا يستطيعون تجنب الهزيمة في «حربهم الخاصة». وإذا ما فشلوا مرة واحدة في «الحرب الخاصة» التي يجربونها في فيتنام الجنوبية، فسوف يفشلون أيضاً في كل مكان آخر. ذلكم هو المغزى العالمي للنضال البطولي الذي يخوضه مواطنونا في الجنوب، بالنسبة للنضال الوطني التحرري في العالم». («مختارات جديدة، 1952 ـ 1967»، هو شي منه، دار الطليعة، ص 67).

على أن هذا الانتصار التاريخي الذي أحرزه شعبا فيتنام وكمبوديا لا يكفي أن يكون مشجعاً لنضالات الأمم المظلومة، والشعوب المضطهدة، ومنها شعبنا العربي الفلسطيني فحسب، وإنما أيضاً، يجب أن تستخلص الدروس من هاتين التجربتين

الرائدتين، لكي يدعم ذلك التشجيع باستيعاب القوانين العامة التي أتاحت لهاتين الثورتين تحقيق الانتصار الحاسم بعد نضال طويل الأمد امتد لعشرات السنين.

إن استخلاص الدروس الصحيحة من هاتين الثورتين لا بدّ له من أن يساعد ثورتنا الفلسطينية، وحركة التحرر القومي العربي، على الإفادة من تلك الدروس التي سنجدها تدعم، وتغني، الدروس التي تعلمنا إياها تجاربنا العربية.

ولهذا فإن الهدف من محاولة تحديد أعم القوانين التي حكمت تجربتي فيتنام وكمبوديا لا يرمي إلى النقل المبتذل، أو إلى الإنقاص من تجاربنا الثورية العظيمة في النضال ضدّ الكيان الصهيوني والإمبريالية الأميركية وعملائها. بل على العكس، إن الهدف من وراء ذلك هو التقاط الجوهر في تلك التجارب، الأمر الذي يجعلنا نستوعب ونهضم ولا يجعلنا ننقل ونقلد.

وهنا يجب أن تفضح تلك المحاولات التي تقرّظ ثورتي فيتنام وكمبوديا تقريظ نفاق لكي تنال من ثورتنا الفلسطينية وثورتنا العربية، وتنحرف بهما إلى متاهات التعميمات المجتزأة غير الصحيحة. إن من يتناول تجربتي فيتنام وكمبوديا ونيته مدغولة بالنسبة للثورة الفلسطينية والعروبة لن يكون أميناً في فهم تجربتي الثورتين اللتين حققتا الانتصار الحاسم. لأن من لا يكون عظيم الولاء لثورته وشعبه وأمته ووطنه، ولتجارب جماهيره، لا بدّ له من أن يكون منافقاً في تقريظ تجارب الشعوب الأخرى، فضلاً عن أنه سيكون دارساً رديئاً لتلك التجارب الملهمة.

قبل استخلاص الدروس من فيتنام وكمبوديا، يستحسن نقل لمحة تاريخية عن تطور النضال في كل من البلدين.

أولاً: فيتنام

لقد رزحت فيتنام أكثر من ثمانين عاماً تحت الاستعمار الفرنسي، واحتلها الاستعمار الياباني خمس سنوات تقريباً، وكان الشعب خلال تلك السنوات يعاني كل ألوان الاضطهاد، وأبشع أشكال الاستغلال. ولكنه راح يناضل دونما هوادة، ولا تلين له قناة رغم عدد من الانتفاضات التي قمعت بقسوة، ومنيت بالفشل. وكان آخرها فشل سوفيات «نيه آن» في مطلع الثلاثينيات التي تعلم منها حزب هو شي منه الكثير من الدروس، وهو الذي تأسس في الثالث من شباط (فبراير) 1930. وقد قسم هو شي منه، في التقرير السياسي الذي ألقاه في المؤتمر الوطني الثاني لحزب العمال الفيتنامي ـ شباط (فبراير) 1951 ـ الفترة الممتدة من 1931 إلى 1945، إلى ثلاث مراحل:

(1) مرحلة 1931 ـ 1935: وقد تميّزت بهجوم مسعور من قبل الاستعماريين الفرنسيين لسحق الأحزاب والمنظمات الجماهيرية. الأمر الذي فرض جزراً على الحركة الثورية، فتركز العمل على تحصين الخلايا السرية، والمواءمة بين العمل السري وبين النشاطات العلنية والجماهيرية. وعقد الحزب في عام 1935 مؤتمره الأول في مكاو، وأجرى تحليلاً للوضع في الوطن وفي العالم. وقد انتقد هو شي منه الخطّ السياسي الذي طرحه المؤتمر قائلاً «لقد

نادى بتوزيع الأرض على المزارعين، ولم يلحظ مهمة مقاومة الفاشية وخطر الحروب الفاشية».

(2) المرحلة من 1936 ـ 1939 : صُححت عام 1936 الأخطاء المذكورة على ضوء خطر الفاشية وإقامة الجبهة الشعبية في فرنسا؛ فشنت حملة من أجل الديمقراطية وتأسيس الجبهة الديمقراطية للهند الصينية. ويقول هو شي منه «كانت حركة الجبهة الديمقراطية قوية جداً، ومنتشرة انتشاراً واسعاً، وراح الشعب يناضل علناً؛ فكانت هذه هي نقطة قوتنا. أما نقطة ضعفنا فكانت تتركز في أن الحزب لم يتسلم القيادة، بصورة مباشرة. لذلك كانت كوادرنا في العديد من الأماكن ذات نظر قصير إذ جنحت للعمل ضمن الشرعية، راضية بالنجاحات الجزئية؛ فأهملت تقوية منظمة الحزب السرية، كما أن الحزب لم يشرح وجهة نظره بوضوح حول مسألة الاستقلال الوطني. كما تعاون عدد كبير من الرفاق، بصورة مبدئية، مع التروتسكيين. وعندما سقطت الجبهة الشعبية في فرنسا، واندلعت نيران الحرب العالمية الثانية اضطهد الاستعماريون الجبهة الديمقراطية في بلادنا أيضاً، ووقع حزبنا في بحر من الاضطراب بعض الوقت»... واستخلص من تلك المرحلة درساً يقول: «إن كل ما يتجاوب ومطامح الشعب وآماله سوف يلقى الدعم من الجماهير التي ستناضل من كل قلوبها في سبيله. وهكذا تكون حركة جماهيرية حقيقية. كما علمتنا أيضاً (يقصد تلك المرحلة) أن نتجنب مهما كلف الأمر النظرة الضيقة والنظرة الذاتية اللاموضوعية».

(3) المرحلة من 1939 ـ 1945: بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية حددت سياسة الحزب: «تشكيل جبهة متحدة ضدّ الاستعماريين الفرنسيين، والحرب الإمبريالية، والتحضير للثورة. وقررت سحب شعار (مصادرة أملاك الإقطاعيين وتوزيعها على المزارعين). وذلك من أجل جرّ طبقة ملاك الأراضي للانضمام إلى الجبهة الوطنية المتحدة». ولكن مع استسلام فرنسا لألمانيا الفاشية، زحفت الجيوش اليابانية في خريف 1940 لاحتلال الهند الصينية، وتواطأ معها عدد كبير من الاستعماريين الفرنسيين. وقام شعب فيتنام في تلك الفترة بثلاث انتفاضات عفوية لم تُصِب نجاحاً. ثم عقدت لجنة الحزب المركزية في أيار (مايو) 1941 اجتماعها الثامن. ويقول هو شي منه عن ذلك الاجتماع: «كانت المسألة الرئيسية في الاجتماع هي التأكيد على أن الثورة التي تواجهها فيتنام ثورة تحرر وطني». والتأكيد على ضرورة تشكيل جبهة فيات منه. وكان الشعار الرئيسي هو: «توحيد الشعب بأسره. ومقاومة اليابانيين والفرنسيين. واستعادة الاستقلال. وتأجيل ثورة الإصلاح الزراعي». وقد استثني من الاستعماريين الفرنسيين أولئك الذين رفضوا التعاون مع اليابانيين. وكان هو شي منه قد أرسل من الخارج عام 1941 نداء قال فيه: «أيها الأغنياء والجنود والعمال والفلاحون والمثقفون والموظفون والتجار والشبيبة والنساء! يا من تحبون بلادكم! إن التحرر الوطني، اليوم، هو أهم مسألة، فلنتحد جميعاً. فإذا اتحدنا، كرجل واحد، في عقله وقوته، فسوف نقضي على فرنسا واليابان وثعالبهما. وذلك في سبيل إنقاذ شعبنا من

وضعه الواقع بين نارين». إن هذه الفترة (1939 ـ 1945) تميّزت بالعمل الدؤوب على هدي السياسة التي طرحها هو شي منه، في التركيز على هدف التحرر الوطني، باعتباره أهم مسألة في حينه، وتوسيع صفوف الجبهة المتحدة والحركة المناوئة لليابانيين، والتحضير للثورة العامة المسلحة (لعبت وحدات الدعاية المسلحة التي تشكلت عام 1944 دوراً رئيسياً). لقد عقد المكتب الدائم للجنة المركزية لجبهة فيات منه اجتماعاً موسعاً في آذار (مارس) 1945، وكانت قد سقطت في ذلك الوقت سلطة الاستعماريين الفرنسيين، وأصبحت كلية بأيدي الفاشيين اليابانيين، وقررت الإسراع بالتحضير للثورة العامة المسلحة.

ثورة آب (أغسطس) 1945: كانت اليابان في آب (أغسطس) 1945 قد استسلمت. وكانت جبهة فيات منه قد عقدت المؤتمر الشعبي الوطني الذي وافق على خطة الحزب للقيام بالثورة العامة، وانتخبت لجنة التحرير الوطني الفيتنامية، والتي أصبحت الحكومة المؤقتة بعد أن نجحت ثورة 19 آب (أغسطس) 1945، «بفضل صحة خطة الحزب التي طبقت في الوقت المناسب، وبطريقة مرنة». وهكذا أصبحت كل فيتنام تحت سلطة الحكومة المؤقتة برئاسة هو شي منه، في حين تجمد الجيش الياباني في ثكناته لا يتحرك، وقد أسقط بيده تماماً.

مرحلة 1945 ـ 1954: لم يمضِ شهر واحد على استقلال فيتنام حتى دخلت القوات البريطانية الجنوب تحت حجة نزع سلاح

الجيش الياباني. ولكن في الحقيقة كان ذلك لمساندة الاستعماريين الفرنسيين لإعادة احتلال فيتنام. وتدخلت من الشمال قوات تشان كاي تشيك تحت الحجة نفسها. وهنا اضطر هو شي منه على التحرك بسرعة لمعالجة الوضع الخطير. فوافق على إدخال الحزب الرجعي في الشمال إلى الحكومة المؤقتة، وهو حزب موالٍ للكومنتانغ، وذلك (1) من أجل وقف زحف قوات تشان كاي تشيك وانسحابها. ولكن الأمر الأصعب الذي أقدم عليه كان قبوله لشرط حلّ حزب الطبقة العاملة الذي نزل إلى العمل السري وهو يقود الحكومة. (2) من أجل التوجه لمحاربة الجيش الفرنسي الاستعماري في الجنوب، والمدعوم من القوات البريطانية. وقد استطاع الفرنسيون احتلال مناطق في الجنوب والوسط وهم يخوضون الحرب ضدّ المقاومة الوطنية المسلحة. أعلن هو شي منه في 11 آذار (مارس) 1946 وقف القتال بعد نجاح المفاوضات الأولية مع الحكومة الفرنسية التي اعترفت لفيتنام بحقها في حكم نفسها بنفسها، ووجه خطاباً للمواطنين قائلاً «والآن، بسبب الوضع الدولي، ولأننا نريد أن نبدي ثقتنا بفرنسا الجديدة، وبصدق ممثلي الحكومة الفرنسية، ولأننا نؤمن باستقلال وطننا استقلالاً كاملاً في المستقبل. لكل هذه الأسباب وقعت الحكومة ووقعت أنا اتفاقاً أولياً مع الحكومة الفرنسية. وما دمنا قد وقعنا على هذه الاتفاقية، لذلك فنحن مصممون على العمل بموجبها. ولكن على الحكومة الفرنسية أن تتقيّد هي الأخرى بها من أجل الوصول إلى علاقات تسودها الصداقة بين الشعبين».

إلا أن الاستعماريين الفرنسيين راحوا ينتهكون الاتفاقية، في حين، أصرّ هو شي منه على احترامها وطلب من الشعب كظم غيظه والتحلي بالصبر في مواجهة استفزازات الفرنسيين. ثم جرت مفاوضات إضافية ـ في هذه الأجواء ـ سافر خلالها هو شي منه إلى فرنسا.

وأخيراً وقعت اتفاقية «موداس فيفندي» في 14 أيلول (سبتمبر) 1946. ويعلق هو شي منه بعد ذلك قائلاً «يجب أن نأتي على ذكر الاتفاقية الأولية التي عقدت في السادس من آذار (مارس) 1946، واتفاقية موداس فيفندي المعقودة في 14 أيلول (سبتمبر) 1946، لأن هاتين الاتفاقيتين قد اعتبرتا يمينية مفرطة، سببتا تذمراً شديداً. ولكنهما كانتا من وجهة نظر رفاقنا ومواطنينا في الجنوب صحيحتين. وإنهما في الواقع، لكذلك. لأن رفاقنا ومواطنينا أفادوا بمهارة من هذه الفرصة لبناء قواتهم وتطويرها. قال لينين إنه قد يساوم قطاع الطرق، ويعقد اتفاقاً معهم إذا كان ذلك يعود بالخير على الثورة. لقد كنا بحاجة إلى السلم كي نبني بلدنا. ولذلك قمنا بتنازلات للمحافظة على السلم. وعلى الرغم من أن الاستعماريين الفرنسيين قد نكثوا بتعهداتهم وشنوا الحرب بعد حوالى سنة من السلم المؤقت، إلا أن ذلك أتاح لنا وقتاً لبناء قواتنا الأساسية. وعندما أثار الفرنسيون الحرب عمداً لم يكن بمقدورنا أن نصبر عليهم أكثر. فاندلعت الحرب الشعبية الواسعة».

كان الاستعماريون الفرنسيون، كما يقول هو شي منه، يريدون أن يهاجموا بسرعة، وينتصروا بسرعة، فكان الجواب «حرب

مقاومة طويلة الأجل». وعندما راحوا يتآمرون لزرع الفرقة بين صفوف الفيتناميين، كان الجواب «وحدة الشعب بأسره». لذلك: «فقد انتصرت استراتيجيتنا منذ البداية، على استراتيجية العدو». ولما احتل العدو المدن التي فيها بعض من صناعة عوضت الثورة ذلك النقص بإطلاق حركة المباراة الوطنية من أجل «القضاء على المجاعة، ومحو الأمية، وسحق الغزاة الأجانب». وأكد هو شي منه على الموضوعة القائلة: «إن المجال العسكري هو مفتاح القضية في حرب المقاومة».

وهكذا في ظلّ الوحدة العريضة، والسياسة الصحيحة، والمثابرة على حرب الشعب، والاعتماد على الذات، استطاعت الثورة أن تصمد بادئ ذي بدء، (حتى نهاية حملة فيات باك 1947) ثم تنتقل بعد ذلك إلى الدخول بصراع إيجابي مع العدو وكسر شوكة هجماته ليأتي عام 1950 ويبدأ التحضير للهجوم العام المضادّ الذي انتهى بالانتصار المدوي في معركة ديان بيان فو، وبإجبار العدو على الدخول في مفاوضات جنيف 1954 في ظل موازين قوى في غير مصلحته. وذلك على الرغم من أن بريطانيا والولايات المتحدة ساعدتا الاستعماريين الفرنسيين منذ بداية حرب المقاومة. وعلى الرغم من تدخل الاستعمار الأميركي منذ عام 1950 تدخلاً مكشوفاً في فيتنام.

اتفاقيات جنيف 1954:

بعد أن حقق الشعب الفيتنامي النصر في معركة ديان بيان فو،

مالت موازين القوى لمصلحته ميلاً بارزاً، فجرت في ظلها مفاوضات جنيف التي انتهت بتوقيع اتفاقيات جنيف 1954 التي عكست ميزان القوى على أرض المعركة وخرجت شعوب الهند الصينية بتلك الاتفاقيات منتصرة حيث عاد السلام إلى الهند الصينية على أساس الاعتراف باستقلال فيتنام وكمبوديا ولاوس، وبوحدة أرض كل منها وسيادتها وعدم تجزئتها. واتفق فيما يتعلق بفيتنام على فصل مؤقت بين الشمال والجنوب عند خطّ عرض 17. على أن تنسحب القوات الفرنسية من كل البلاد، ويمتنع أي طرف من إدخال قوات أجنبية. ثم تجري انتخابات عامة سنة 1956 لتوحيد فيتنام كلها.

إن ما يجب أن يلاحظ هنا، هو عدم تقديم أية تنازلات مبدئية من جانب الثورة الفيتنامية ولم يوافق على تقسيم فيتنام. وإن الذي قبل به هو فصل للقوات لمدة سنتين يتمّ خلالهما انسحاب قوات فرنسا فوراً ويمهد لانتخابات توحد البلاد. أي لم تصبح مسألة تحرير كل فيتنام وتوحيدها هدفاً استراتيجياً لمرحلة تاريخية بعيدة. أو أقرّ بتقسيم الهدف إلى مرحلتين تاريخيتين وإنما هي مراحل متداخلة في مرحلة تاريخية واحدة تتخللها سنتا هدنة لتنفيذ الاتفاقية.

لقد ذهب المفاوض الفيتنامي إلى جنيف وموازين القوى مائلة، بصورة شديدة، لمصلحته. وفرض على العدو وحلفائه التوقيع على استقلال كل فيتنام ووحدتها، في حين كان الخطّ السياسي، لقيادة

الثورة قبل حدوث هذا التغيير في ميزان القوى، كما عبّر عنه هو شي منه في خطابه بمناسبة أول أيار (مايو) 1949 : «تحقيق وحدة وثيقة واسعة، والرفع من يقظتنا ضدّ مناورات العدو التي تهدف إلى إيقاع الفرقة في صفوفنا. وتجنب التحليل الذاتي والتقليل من قيمة قوى العدو. ومعارضة الميل للمساومة والركض وراء الصلح». أي أن قبول التفاوض مع العدو أو رفضه، مسألة مرهونة بالظروف المعطاة. ويجب أن يكون المعيار في كلتا الحالتين هو أن تؤديا إلى دحر العدو وانتصار الثورة. فعلى سبيل المثال كانت معارضة الميل للمساومة والركض وراء الصلح، في ذلك الظرف، موقفاً صحيحاً أسهم في انتصار الثورة ودحر العدو.

بعد اتفاقيات جنيف 1954 : أعلن هو شي منه في 6 تموز (يوليو) 1956 : «أن حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية، وهي تطبق بحزم اتفاقيات جنيف كانت قد اقترحت مراراً وتكراراً على سلطات فيتنام الجنوبية أن تعقد مشاورات سياسية حول إجراء انتخابات عامة حرة من أجل إعادة توحيد البلاد. ولكن الإمبرياليين الأميركيين وسلطات فيتنام الجنوبية الموالين لأميركا، راحوا يتآمرون على تقسيم بلادنا تقسيماً دائماً، ومنع إجراء انتخابات عامة حرة، كما تقضي اتفاقيات جنيف. إنهم يعملون ضدّ مصالح وطننا وشعبنا».

وكان قد أعلن في 2 أيلول (سبتمبر) 1955 : «لا يمكن لهذا السلام أن يتوطد ما دامت بلادنا مجزأة بخطّ التقسيم المؤقت في خطّ العرض 17». من هنا يلاحظ فوراً، مرة أخرى، أن الثورة

الفيتنامية كانت دائماً تحترم توقيعها، وتناضل لتطبيق الاتفاقيات تطبيقاً كاملاً. وهذا ما حدث بالنسبة لاتفاقيات 11 آذار (مارس) 1946، و«موداس فيفندي» أيلول (سبتمبر) 1946، وجنيف 1954. ولكن الاستعماريين وعملاءهم كانوا هم الذين يخرقون الاتفاقيات، ويرفضون تطبيقها. ويقول هو شي منه في 2 أيلول (سبتمبر) 1955: «حقاً إذا كانت الخطوة الأولى، أعني المرحلة العسكرية المتفق عليها في اتفاقيات جنيف قد تحققت بصورة عامة بشكل مرضٍ، حيث تمّ تحرير فيتنام الشمالية، فإن الخطوة الثانية على النقيض من ذلك، أعني المرحلة المؤدية إلى إعادة توحيد فيتنام عن طريق انتخابات عامة تجري في عام 1956، لا يمكن أن يباشر بها بسبب نغودين دييم: هذه العقبة التي أقيمت قصداً وعمداً. إن السلطات الجنوبية تذبح بوحشية مواطنينا، وكل القوى السلامية والوطنية في الجنوب. لقد ارتكبوا خلال سنة واحدة فقط، أكثر من 3000 جريمة وخرق لاتفاقيات جنيف. إن المواطنين الذين قتلوا أو جرحوا بلغوا على الأقل 4000 مواطن. أما الذين اعتقلوا فهم أكثر من 1900 مواطن».

يمكن فهم هذه المسألة إذا أُدرك أن تلك الاتفاقيات كانت تعكس ميزان القوى المائل بقوة لمصلحة الثورة. ولهذا كان العدو يريد نسفها.

وهكذا بدأت رحلة جديدة نتيجة عدم تطبيق اتفاقيات جنيف 1954، وذلك بسبب التآمر الاستعماري الأميركي، وجرائم زمرة

نغوين دييم، حيث كان الهدف من وراء ذلك تكريس تقسيم فيتنام، وتصفية الحركة الجماهيرية في الجنوب والتحول للتخريب على الشمال. وقد توهم ساسة البيت الأبيض أنهم استطاعوا تثبيت مواقعهم في فيتنام الجنوبية وقمع الحركة الشعبية ما بين الأعوام 1954 ـ 1958، وراحوا يتغنون بثبات نظام دييم واستقراره. ولكنهم في الحقيقة كانوا يواجهون مقاومة سياسية باسلة من الجماهير والمناضلين رغم أن عدداً كبيراً من الثوار الجنوبيين انسحبوا إلى الشمال.

وفي الواقع إن جماهير الجنوب كانت قد عاشت على ثلاثة أرباع مساحة الجنوب في ظل القواعد المحررة من 1945 ـ 1954. ولهذا كانت لا تزال تزخر بالتقاليد الثورية. وواصلت النضال ضدّ مخططات دييم والاستعماريين الأميركيين. مما دفع نظام دييم إلى شنّ حملة قمع مسعورة في 1959 ـ 1960 وكانت تلك الفترة قد زادت من إنضاج الظرف للعودة إلى المقاومة المسلحة، فعمّت البلاد موجات من النضالات الدفاعية العنيفة والانتفاضات الشعبية المسلحة. وكان أبرزها انتفاضة 17 كانون الثاني (يناير) 1960 بقيادة المناضلة نغوين ثي دين حيث تمّ احتلال مخافر للشرطة والاستيلاء على أسلحتها. فكانت مبادرة رائدة سرعان ما اقتدت بها مناطق أخرى آذنت باندلاع الحرب الشعبية طويلة الأمد.

ولم تأتِ نهاية عام 1960 حتى تأسست جبهة التحرير الوطني لجنوب فيتنام في 20 كانون الأول (ديسمبر)، وطرحت برنامجاً

وطنياً يدعو إلى «توحيد جميع الطبقات والفئات الاجتماعية والقوميات وكل الأحزاب والتجمعات السياسية وكل المنظمات والطوائف الدينية والشخصيات الوطنية، بغض النظر عن انتمائها السياسي من أجل إسقاط سيطرة الإمبرياليين الأميركيين وطغمة نغوين دييم العميلة، في سبيل تحقيق الاستقلال والديمقراطية والسلام والحياد، والتقدم نحو إعادة توحيد البلاد».

ولخصت البرنامج بعشر نقاط تتناول: إقامة حكومة ائتلاف وطني وديمقراطي عريض، وبناء اقتصاد وطني مستقل، وتطبيق إصلاح زراعي، بصورة تدريجية، والمساواة بين الأقليات وضمان حقها في الحكم الذاتي، ونهج سياسة خارجية تقوم على السلام، والحياد، والسير نحو إعادة التوحيد السلمي لكل فيتنام، وإقامة علاقات دبلوماسية مع كل البلدان بغضّ النظر عن نظامها السياسي والاجتماعي، ووفقاً لمبدأ الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة وسلامة الأراضي وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة، والمنفعة المشتركة والتعايش السلمي. وتوطيد علاقات حسن الجوار مع كمبوديا واللاوس، وتعزيز علاقات الصداقة مع كل البلدان التي تؤيد وتدعم وتساند نضال الشعب الفيتنامي.

تشكيل الجبهة: لم يمضِ عام واحد على تأسيس الجبهة حتى كانت تضم 20 منظمة من بينها ثلاثة أحزاب سياسية: (1) الحزب الشعبي الثوري ممثل الطبقة العاملة والعمود الفقري للجبهة، (2)

الحزب الاشتراكي الراديكالي ممثل لفئات من المثقفين الوطنيين، (3) والحزب الديمقراطي يمثل البرجوازية الوطنية. وقد انتخب المؤتمر التأسيسي للجبهة رئيساً مستقلاً مشهوداً له بوطنيته هو نغوين هوتو. وشكلت لجنة مركزية من 52 عضواً (انتخب فعلياً 31 عضواً منهم، وبقي 21 مركزاً شاغراً مع ثلاثة مراكز كنواب رئيس شاغرة بانتظار انضمام منظمات أخرى وشخصيات بارزة في المستقبل). وعندما عقد المؤتمر الثاني للجبهة في أوائل 1963 كانت قد توسعت صفوفها فأصبح أعضاء اللجنة المركزية 51 عضواً، وأبقى (11) مركزاً شاغراً.

أعلن الاستعماريون الأميركيون في أوائل عام 1962 تأسيس قيادة عسكرية أميركية في سايغون لتتسلم بأيديها توجيه «الحرب الخاصة». ولكن الثورة استطاعت أن تهزم حملات التمشيط والإبادة وتحطم حملات جيش سايغون بقيادة الخبراء الأميركيين مما أدى إلى إسقاط نغوين دييم في 1/ 11/ 1963 بانقلاب عسكري أميركي بعد أن تعفن تماماً وانهار سياسياً وخنقته الفضائح.

بيد أن هذا التغيير لم ينقذ الوضع. وشهد كانون الثاني (يناير) 1965 انهياراً آخر بقوات سايغون إثر معركة بينه جيا. وأصبح الحكم العميل على شفير الهاوية مما دفع واشنطن إلى تصعيد القصف ضدّ فيتنام الشمالية في 7 شباط (فبراير) 1965 والتدخل المباشر بقواتها النظامية في 8 آذار (مارس) 1965.

وبدأت تتصاعد وتائر دفع القوات الأميركية والكورية الجنوبية

والأسترالية والنيوزيلاندية والفليبينية والتايلاندية حتى بلغت بضع مئات من الألوف. بيد أن قوات التحرير الفيتنامية كانت بانتظارها فأحبطت الهجوم الاستراتيجي المضادّ الأول الذي امتد إلى ربيع 1966، مما دفع البنتاغون إلى شنّ الهجوم المضادّ الاستراتيجي الثاني في تشرين الأول (أكتوبر) 1966. ولكن النتيجة كانت فشلاً أشدّ من سابقه. وأعقبه انتقال قوات التحرير الفيتنامية ليلة 30 كانون الثاني (يناير) 1968 إلى شنّ الهجوم الشامل. ومنذ ذلك التاريخ انتقل ميزان القوى العسكري لمصلحة الثورة.

أما من الناحية الأخرى فقد فشل التصعيد على شمالي فيتنام وازدادت عزلة أميركا عالمياً مما دفع بنيكسون إلى التراجع عن قصف الشمال باستثناء المنطقة جنوبي خطّ عرض 20. وهو الشرط الذي فرضته فيتنام الشمالية لبدء المحادثات الرسمية مع حكومة الولايات المتحدة الأميركية. وتوقف العدوان الأميركي كلياً على شمال فيتنام في 31 تشرين الأول (أكتوبر) 1968. وتبع ذلك تراجع آخر بالاعتراف بجبهة تحرير جنوبي فيتنام حيث بدأت أعمال المؤتمر الرباعي في باريس في 24 كانون الثاني (يناير) 1969.

ولكن هذه المفاوضات كانت طويلة ومتقطعة تعجّ بالمناورات الأميركية وبالعودة للتصعيد والحملات الواسعة، غير أنها في النهاية بعد التحقق من حتمية هزيمتها العسكرية في الميدان بعد سلسلة من الهزائم العسكرية الكبيرة، وقعت اتفاقية السلام في 24 كانون الثاني (يناير) 1973.

إن الإمبريالية الأميركية كانت منذ البداية مهزومة سياسياً لكونها تقوم بالعدوان وتشنّ حرباً غير عادلة. وكانت ركائزها في الداخل تعاني من عزلة رهيبة بسبب دورها العميل المعادي للشعب والوطن. في حين كانت الثورة الفيتنامية منتصرة سياسياً، منذ البداية، لكونها تحارب حرباً عادلة وتحظى بتأييد الشعب وكل الوطنيين الشرفاء. وكذلك كان الوضع السياسي بالنسبة لكل من الطرفين في النطاق العالمي.

أما بعد ذلك فقد كان التفوق العسكري والتكنولوجي الأميركي في مواجهة حرب الشعب مسألة وقت لكي يبطل مفعوله، وتنقلب موازين القوى العسكرية لمصلحة الثورة التي توحد أوسع قوى الأمة وتمتلك القيادة القادرة على طرح الخطّ السياسي الصحيح على كل المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية والتنظيمية، وفي السياسة الخارجية.

اتفاقية باريس 1973: عندما كانت الدولة الكبرى ـ الولايات المتحدة الأميركية في ذروة عدوانها العسكري لجأت إلى الخداع بالدعوة لإجراء «محادثات سلام». ولكن هو شي منه رفض في عام 1966 التفاوض. وأعلن أن على الولايات المتحدة الأميركية «أن تعترف بجبهة تحرير فيتنام الجنوبية وتتفاوض معها». ولما بدأت تتحطم الطائرات المعادية وتتساقط ب 52 بالجملة وتوقف القصف عن معظم مناطق فيتنام الشمالية، ووعدت أميركا بالاعتراف بجبهة التحرير الفيتنامية الجنوبية، قبلت فيتنام الشمالية بالدخول في

المفاوضات. وكانت جبهة التحرير من جانبها تشترط حتى عام 1971 إقالة فان ثيو، وحلّ جهاز القمع بأية تسوية. ولكنها بعد ذلك تخلت عن هذا الشرط مع انقلاب موازين القوى أكثر فأكثر لمصلحتها، وبعد أن برزت إمكانات تؤدي في حالة التساهل في هذا الشرط إلى كسب قطاعات أوسع إلى صفوف الجبهة، وفرض مزيد من العزلة على فان ثيو.

وهكذا تجاوزته بعد أن استطاعت إجبار الأميركيين على الاعتراف بها، وتمكنت من توسيع صفوفها، وشنّ الهجوم العام 1972. وجاءت الاتفاقية نصراً كبيراً للثورة حيث فرض الانسحاب على القوات الأميركية من فيتنام الجنوبية، وأقرّ باستقلال فيتنام الجنوبية ووحدة أراضيها. أما الاعتراف بإدارتين في فيتنام الجنوبية (إدارة الحكومة المؤقتة وإدارة فان ثيو) فهو محدد بفترة زمنية يتمّ فيها إقرار وقف إطلاق النار، وتحقيق التآخي الوطني لإقامة حكومة ائتلافية واحدة والتحضير لانتخابات حرة عامة يجري بعدها توحيد فيتنام الجنوبية تحت إدارة واحدة.

ومن هنا يتضح أن المفاوض الفيتنامي لم يفرط بأي من الحقوق الأساسية لشعب فيتنام، بل على العكس كرسها في الاتفاقية، مع مرونة تكتيكية في معالجة مسألة إنهاء فان ثيو. وقد أثبتت الوقائع فيما بعد أن اتفاقية باريس كانت الأنشوطة التي التفّت على عنق فان ثيو وطغمته.

مرحلة ما بعد اتفاقية باريس: مرة أخرى، تتمسك الثورة

بالاتفاقية، وتعمل على تطبيق بنودها تطبيقاً كاملاً في حين تعمد سلطات سابغون على انتهاك الاتفاقية، والسعي لقضم المناطق المحررة لقمة فلقمة. ومرة أخرى، يكون الخطّ السياسي للثورة الصبر الطويل في مواجهة الانتهاكات والاعتداءات، مع أخذ موقف دفاعي عسكرياً، والمواظبة على تثبيت المناطق المحررة، وتعبئة القوى العسكرية، واتباع سياسة فضح الذين ينتهكون اتفاقية باريس ويرفضون عودة السلام والتآخي الوطني لفيتنام الجنوبية.

لقد رفعت الحكومة الثورية المؤقتة بعد اتفاقية باريس شعار «تحقيق السلام والتآخي الوطني في جنوب فيتنام». وأصدرت بياناً في 22 آذار (مارس) 1974 طرحت فيه ست نقاط من أجل «تحقيق السلام والتآخي الوطني في جنوب فيتنام»:

(1) الإيقاف الفوري لكل النزاعات المسلحة في جنوب فيتنام.

(2) الإفراج عن المعتقلين السياسيين.

(3) تأمين الحريات الديمقراطية لسكان جنوب فيتنام.

(4) الإسراع في تشكيل «المجلس الوطني للمصالحة والتآخي الوطنيين».

(5) إجراء انتخابات عامة حرة وديمقراطية في جنوب فيتنام.

(6) إيجاد حل لمسألة القوات المسلحة في جنوبي فيتنام من دون تدخل خارجي.

هدفت هذه النقاط إلى تطبيق اتفاقية باريس. وجاءت معارضة

فان ثيو لها لتزيد من عزلته. وقد تمكن الخطّ السياسي الصحيح الذي تبنته الحكومة الثورية المؤقتة من استقطاب فئات واسعة من «القوة الثالثة» ومن الجيش ومن الأهالي. وكان من الضروري أن يثبت، بالتجربة العملية، أن فان ثيو هو الذي يريد أن يجلب إلى البلاد مزيداً من الدمار والمآسي، وأنه مصمم على ذلك، الأمر الذي زاد من عزلته، وتفسخ صفوف قواته، وأنضج الظروف، بعد صبر سنتين، لتشنّ الثورة الهجوم العام الأخير الذي تهاوت معه طغمة فان ثيو. وقد حرصت الثورة، حتى في هذه الظروف، على أن تشنّ الهجوم العام تحت شعار: «معاقبة طغمة فان ثيو بسبب انتهاكاتها لاتفاقية باريس، واعتداءاتها على المناطق المحررة».

لقد عرفت قيادة ثورة فيتنام في حرب الشعب أن تجمع جمعاً حياً موحداً بين العمل السياسي وبين الكفاح المسلح وعرفت، من خلال حسابها الدقيق لموازين القوى في كل مرة، وتقويمها الصحيح للوضع، متى تحارب، ومتى ترفض المفاوضة، ومتى تقبل بالمفاوضة وتجنح للسلم. ولهذا استطاعت أن تنتصر في ميدان القتال، وعلى مائدة المفاوضات.

وكانت تخرج باتفاقيات تحافظ على المبدأ وتكون مرنة في التكتيك. وكانت كل هذه حلقات تترابط لتحقق الهدف. يقول هو شي منه في تقريره إلى اللجنة المركزية لحزب العمال الفيتنامي، في 15 تموز (يوليو) 1954: «إن هدفنا الذي لا يتغير هو السلام والاستقلال والوحدة والديمقراطية. يجب علينا أن نتمسك بالمبادئ

تمسكاً لا يتزعزع، ولكن يجب أن نكون مرنين في التكتيك، وينبغي لجميع نشاطاتنا أن تجمعها رابطة واحدة، وتنسيق واحد، بحيث ينفذ كل فرع نشاطي أهدافه بتنسيق وتعاون مع باقي الفروع».

لقد كان القرار في الثورة الفيتنامية فيتنامياً دائماً متمسكاً بالمبادئ ومرناً في التكتيك. ويرتكز على الوضع الملموس، مطبقاً القوانين العامة للثورة على الظروف الخاصة لفيتنام تطبيقاً خلاقاً. ولعل ذلك كان أحد تأثيرات الثورة الصينية على الثورة الفيتنامية. وهنا يقول هو شي منه في تقريره إلى المؤتمر الوطني الثاني لحزب العمال الفيتنامي: «بفضل الثورة الصينية، وبفضل أفكار ماوتسي تونغ استطعنا أن نفهم بصورة أفضل إيديولوجية ماركس وإنجلز ولينين وستالين. ومن ثم استطعنا أن نحرز انتصارات عديدة».

ثانياً: الثورة الكمبودية

على الرغم من السمات المشتركة العديدة بين البلدان الثلاثة التي تتشكل منها الهند الصينية، فقد بقيت هنالك سمات خاصة تحكم تطور الوضع في كل من فيتنام وكمبوديا واللاوس. وكانت شعوب الهند الصينية تطمح، في بداية الأمر، إلى الوحدة، بسبب تلك السمات المشتركة. ولكنها في الواقع، كانت ثلاث أمم. وأدت الأشكال التي تطورت عبرها الصراعات ضدّ الاستعمار الفرنسي، ثم الياباني، ثم الفرنسي وأخيراً الأميركي، إلى تعميق الخصائص المميزة لكل منها، من دون أن يمنع ذلك من إقامة أوثق العلاقات بين الحركات الثورية والجبهات المتحدة في كل منها،

وصلت إلى حدّ التنسيق والخروج ببيان مؤتمر القمة لشعوب الهند الصينية عام 1973.

بيد أن ذلك تمّ ضمن المحافظة على استقلالية الحركة الوطنية والثورية في كل بلد، والتعامل على قدم المساواة، والامتناع عن أي تدخل بالشؤون الداخلية والتمسك بالمبدأ القائل إن كل شعب هو المسؤول عن تحرير بلده.

لقد امتاز الوضع الذي نشأ في كمبوديا بعد اتفاقيات جنيف 1954 بخروج كمبوديا دولة مستقلة موحدة محايدة، حيث أقرّ جميع الأطراف بهذا الوضع لكمبوديا، في حين، عمد الاستعمار الأميركي لاتباع خطة تقسيم فيتنام ولاوس، ولعل وجود سهانوك الذي عينه الفرنسيون ملكاً على كمبوديا 1941، وانتهاجه سياسة مستقلة محايدة تمدّ جسوراً إيجابية مع حركة المقاومة الكمبودية، قد فرض تأجيل تنفيذ المخطط الأميركي على كمبوديا إلى مرحلة لاحقة. كما أن حصول كمبوديا على استقلال شكلي ضمن الاتحاد الفرنسي عام 1953 (خرجت من الاتحاد الفرنسي عام 1955) قد ساعد أيضاً على خروجها موحدة من مؤتمر جنيف.

سهانوك والقوى الثورية خلال مرحلة الستينيات:

كان هنالك تعارض بين جبهة المقاومة المسلحة الكمبودية وبين سهانوك في فترة الصراع ضدّ الاستعمار الياباني الذي اجتاح كمبوديا في الحرب العالمية الثانية، ومن ثم ضدّ الاستعمار الفرنسي فيما بعد. وقد اعتبر سهانوك في ذلك الوقت رجل فرنسا في كمبوديا.

ولكن من جهة أخرى راح يدعو لاستقلال كمبوديا وحيادها. وعندما طغى الوجه الاستقلالي الحيادي على موقف سهانوك، قررت الحركة الثورية الكمبودية مساندته والتخلي عن الحكومة المؤقتة التي كانت قد شكلتها مما ساعد على إنقاذ كمبوديا من التقسيم ونيلها استقلالها.

لقد تنازل سهانوك عن العرش عام 1955 لوالده، وعاد إليه عام 1960 بعد أن توفي والده الملك. ولكنه أصبح رئيساً للوزراء ما بين 1955 ـ 1960 حيث شكل التجمع المعروف باسم سانغوم Sanghum في محاولة لضمّ كل الأحزاب فيه، ولكن الحزب الشعبي (براشياشون) حافظ على استقلاله رغم أنه كان يدعم سياسة سهانوك الحيادية المستقلة. وكانت قوة هذا الحزب قد تدعمت بانضمام جبهة التحرير الكمبودية له بعد اتفاقيات جنيف، فأصبح يتألف من المقاومين القدماء وشخصيات وطنية ومثقفين تقدميين وكوادر من العمال والفلاحين والشيوعيين.

وقد واجه الحزب الشعبي وضعاً معقداً في ظل حكم سهانوك؛ فهو من ناحية حكم مستقل يتبع سياسة حيادية تفيد منها الثورة في جنوبي فيتنام. وهو من ناحية أخرى يعجّ بالفساد وينخره عملاء أميركا وعناصر من اليمين معادية للشعب. وراح العسكريون التابعون لكتلة لون نول ـ سيريك ماتاك تسعى سعياً حثيثاً للسيطرة على السلطة من دون أن تترك فرصة سانحة تفلت ولا تضطهد فيها الشعب، وتقمع القوى الوطنية والثورية.

كان الخطّ السياسي للحزب الشعبي في مواجهة هذه الظروف يمتاز بالتعقيد أيضاً؛ فقد جعل الوجه الرئيسي لسياسته تميل لتأييد سياسة سهانوك المستقلة الحيادية. أما الوجه الآخر فكان نقد الفساد والطغيان مع الحذر من التعرض لسهانوك حيث كان النقد يركز على الفاسدين والمتآمرين عملاء أميركا. وبالفعل جرت مؤامرتان أميركيتان في ذلك الوقت إحداهما سنة 1959 بإرسال قنبلة موقوتة إلى القصر اشترك فيها جنرال كمبودي، والأخرى عام 1963 اشترك فيها سراً سيريك ماتاك لتخريب الاقتصاد الوطني، وضرب القطاع العام. ولما اشتدت سطوة لونول ـ سيريك ماتاك في السلطة عام 1963 غاب عن مسرح السياسة في بنوم بنه كل من سون سن، والبروفيسور ينغ ساري، والبروفيسور سالوت سار، وانتقلوا إلى العمل السري في المناطق الجبلية في شمالي شرقي البلاد يحضرون قواعد حرب الغوار.

ولكن رغم التأزم خلال هذه الفترة ظلّ تأييد سهانوك هو الوجه الرئيسي، خصوصاً، مع اشتداد اعتداءات سلطات سايغون والاستعماريين الأميركيين على الحدود، وتعاظم الضغط السياسي الأميركي الخارجي على كمبوديا وكذلك ضغط كتلة سيريك ماتاك ـ ولون نول من الداخل. وتحرك سهانوك، في ذلك الوقت، لمواجهة الوضع. فأدخل إلى الوزارة عام 1962 بعض النواب الثوريين مثل كيوسانفان وهويون اللذين سيلعبان دوراً قيادياً بارزاً في الثورة فيما بعد.

استطاع عملاء أميركا عام 1966 فرض انتخابات على سهانوك

غيرت ميزان القوى في الجمعية الوطنية، وازدادت سطوة مجموعة سيريك ماتك ـ لون نول. وتعرضت البلاد خلال العامين 1966 و1967 إلى انتفاضتين فلاحيتين عفويتين على أثر ازدياد الضرائب والقمع، وهجوم العسكريين لمصادرة الأراضي التي استصلحها الفلاحون (انتفاضة ساملوت 1967). وكان الرد مزيداً من القمع والاضطهاد. وتمادوا إلى حدّ التآمر لمحاكمة كيوسامفان وهويون وهونيم في محكمة عسكرية رغم أنهم نواب في الجمعية الوطنية، الأمر الذي فرض عليهم الهروب من بنوم بنه والانتقال إلى القواعد السرية.

وأدت المطاردات والأعمال الانتقامية التي تعرض لها الطلبة والأساتذة والعمال في المدن إلى انتقال العديد من المناضلين إلى القواعد السرية، ولكن رغم ذلك لم يعلن «الكمبوديون الحمر» الثورة. بل لم يتعرضوا لسهانوك. لئلا يساعد ذلك عملاء أميركا لتحويل سهانوك تحويلاً كاملاً ضدّ الثورة الفيتنامية والقوى الوطنية والثورية الكمبودية. وهو ما كان يسعى له لون نول بكل الوسائل.

إن هذه السياسة الصحيحة استلزمت من الثوريين الكمبوديين إجراء الاستعدادات في المناطق الجبلية بسرية تامة، وبلا ضجة وإعلان، مع تجنب الصدام مع الجيش. كما أدت هذه السياسة الصحيحة إلى تعميق التناقض بين سهانوك وبين عملاء أميركا، بدلاً من أن يحول التناقض بين سهانوك وبين القوى الثورية كما أراد عملاء أميركا.

لقد كانت نتيجة هذه السياسة الصحيحة:

(1) إعطاء إمكانية للقوى الثورية، للمحافظة على قواها الذاتية وتطوير علاقاتها بالجماهير، وإجراء الاستعدادات لشنّ الكفاح المسلح في الوقت المناسب (عندما قام عملاء أميركا بالانقلاب العسكري وأطاحوا بسهانوك، دقت ساعة الانطلاق).

(2) تهيئة الوضع للالتحام بسهانوك، والعديد من القوى المؤيدة له، مستقبلاً، بلا جروح وضغائن، مما ساعد على تشكيل الجبهة العريضة الواسعة وتحويل عملاء أميركا إلى عصابة معزولة تماماً.

(3) أفادت الثورة في جنوبي فيتنام من هذه السياسة التي راعت حياد سهانوك.

لقد أثبتت الأحداث، في ما بعد صحة هذه السياسة وبعد نظرها ودقة توقعاتها. يقول يانغ ساري المبعوث الخاص للجبهة المتحدة الوطنية الكمبودية ولحكومة الاتحاد الوطني الملكية في كمبوديا في مقابلة صحفية وزعتها «وكالة أنباء فيتنام» في 1 شباط (فبراير) 1972: «منذ سنين طويلة ونحن نتوقع انقلاب 18 آذار (مارس) 1970. لأننا كنا نعرف الهدف من مخططات الإمبريالية الأميركية. فمن الناحية السياسية إذن، كانت جماهيرنا وكان مناضلونا على أتمّ الاستعداد للرد. وهذه هي القاعدة الأكيدة التي انطلقنا منها لخوض الكفاح المسلح».

كان هذا الموقف من سهانوك طوال فترة الستينيات يحتاج إلى شفافية شديدة وبعد نظر، في ظروف كانت السلطة التي تحكم باسمه ترتكب الجرائم بحقّ المناضلين والشعب، وكان نقيضاً للموقف «فوق اليساري» الذي هاجم سهانوك، ولم يفرق بينه وبين عملاء أميركا المباشرين.

وهنا، مرة أخرى، يستطيع المرء أن يرى الفرق بين سياسة الثوريين الحقيقيين وبين سياسة «اليساريين» المزيفين الذين يضعون الحَبّ في طاحونة عملاء أميركا حين لا يفرقون بين العملاء المباشرين، وبين بقية القوى الأخرى من الوسط واليمين.

إن الخطّ السياسي الصحيح في معالجة الموقف من سهانوك طوال فترة 1955 ـ 1970، ثم الموقف منه، بعد الإطاحة به، من خلال التحالف الوثيق معه، وتكريسه على رأس الجبهة الوطنية المتحدة، هو الذي ساعد على أن يتحالف سهانوك مع القوى الثورية، ويستمر في النضال. ويتعلم من تجربته السابقة، حيث يقول في بيانه التاريخي الصادر في 23 آذار (مارس) 1970: «إن خيانة الرجعيين وجبنهم وافتراءاتهم وتهجماتهم الدنيئة عليّ، فتحت عيني وعلمتني درساً أليماً كشف لي مدى السذاجة والضلال اللذين قاداني إلى الاعتقاد بأن دولة حرة ديمقراطية محايدة مزدهرة وسعيدة يمكن إقامتها بمساعدة شخصيات منحلّة، وبرجوازيين وأمراء فاسدين وفاشيين ورجعيين من شاكلة الذين يؤلفون «الحكومة» و«البرلمان» الحاليين في بنوم بنه».

ويقول في البيان نفسه: «وبعد إحراز النصر، سيعمل الوطنيون الكمبوديون على بناء كمبوديا جديدة تكون السلطة فيها، وتبقى إلى الأبد، بيد الشعب الكادح المنتج والشريف والتقدمي الذي سيضمن لوطننا مستقبلاً وضّاءً في إطار العدالة الاجتماعية والمساواة والأخوة بين جميع الكمبوديين».

حرب الشعب وإسقاط عملاء أميركا

عندما وقع انقلاب 17 آذار (مارس) 1970، وسيطرت طغمة عملاء أميركا ـ طغمة لون نول ـ سيريك ماتاك ـ شنع هنغ على الدولة، وأعلنت قيام «الجمهورية»، أصدر سهانوك بياناً تاريخياً في 22 آذار (مارس) 1970 دعا فيه إلى شنّ المقاومة المسلحة وتأسيس الجبهة المتحدة الوطنية الكمبودية.

وما إن صدر هذا النداء حتى كانت القوى الثورية الكمبودية مستعدة لاستقباله، والعمل على تأسيس الجبهة المتحدة، والانطلاق في حرب شعب طويلة الأمد. وكان من بين الذين تولوا مناصب قيادية مهمة في الجبهة وفي حكومة الاتحاد الوطني عدد من قادة القواعد المسلحة في مقدمهم كيو سامفان، ويانغ ساري وسون سن، وسالوت سار، وهو يون، وهو فيم. وكان من أهم الأحداث التي تلت ذلك عقد مؤتمر «الحركة الموحدة لنضال الشعب»، في داخل كمبوديا، في 7، 8 أيار (مايو) 1970 بقيادة كيوسامفان، وهو يون، وهو فيم، فأعلن تأييده لبيان سهانوك وانضمامه للجبهة المتحدة. وأصبحت «الحركة الموحدة لنضال الشعب» هي العمود

الفقري للجبهة المتحدة التي تضم العديد من الأحزاب والمنظمات والشخصيات الوطنية والدينية.

أ ـ تطور الصراع العسكري: مع تشكيل الجبهة المتحدة العريضة، واندلاع الكفاح المسلح فوراً بعد انقلاب 17 آذار (مارس) 1970 تحررت مناطق واسعة من كمبوديا، وأخذت تلحق الهزائم بجيش لون نول وراح يترنح تحت ضربات الشعب. ولكن الاستعماريين الأميركيين هبوا لنجدته، فأرسلوا في 30 نيسان (أبريل) 1970، بقرار من الرئيس الأميركي نكسون، 110 آلاف جندي أميركي وسايغوني مجهزين بأحدث الأسلحة ومدعومين بطيران كثيف جداً.

بيد أن هذه الحملة التي توقعت اجتياح مناطق الثوار خلال بضعة شهور بدأت تصطدم بمقاومة عنيدة. وأخذت تشنّ عليها الهجمات الغوارية على نطاق واسع مما أفشلها وحولها إلى مواقع الدفاع.

وكان عام 1972 يشكل مرحلة شبه التوازن الاستراتيجي وقد استطاع الشعب الكمبودي وقواته المسلحة الشعبية خلال عام 1972 فقط، «قتل أو جرح أو أسر 103 آلاف من جنود العدو. وغنموا 17300 قطعة سلاح من مختلف الأنواع، وألف طن من المعدات الحربية. ودمروا 415 آلية و200 دبابة ومصفحة. وأغرقوا 25 قطعة بحرية تبلغ زنتها 60 ألف طن، و80 قارب عبور. ودمروا 25 مركزاً للعدو و150 «قرية استراتيجية». وقد ساعدوا 750 ألف مواطن في

التخلص من نير الخونة والعبور إلى المناطق المحررة. وأقنعوا 1500 جندي من الجيش العميل بالالتحاق بقوات الثورة مع أسلحتهم الكاملة وكل هذه الأرقام مؤقتة وغير شاملة». (وثائق كمبودية، دراسات عربية ـ كانون الثاني (يناير) 1975).

ولم يدخل عام 1973 حتى صعّد الطيران الأميركي، خاصة طائرات ب 52، القصف الوحشي على المناطق المحررة وقوات الثوار، مستغلاً هدوء جبهتي فيتنام واللاوس للاستفراد بكمبوديا والقيام بحملة إبادة شاملة، لمدة ستة أشهر ليلاً ونهاراً. ولكن ذلك كله لم يمنع أن تنتقل قوات الثورة إلى الهجوم العام مع بداية عام 1973. وتحرّر مزيداً من الأرض الكمبودية وتحقيق سيطرتها على كل طرق المواصلات الاستراتيجية البرية والمائية. ومحاصرة مدينة بنوم بنه. وما كاد ينتهي عام 1974 حتى كانت الثورة قد حررت أكثر من 90٪ من الأرض الكمبودية. ولم يبقَ بيد حكومة لون نول العميلة سوى العاصمة وبعض المدن المحاصرة التي قطعت المواصلات إليها إلا عن طريق الجو. وبقيت حلقة الحصار تضيق على بنوم بنه حتى اجتيحت أخيراً بهجوم صاعق. وتحقق الانتصار الكامل لكمبوديا.

ب ـ برنامج الجبهة المتحدة الوطنية الكمبودية: كان خطّ الجبهة المتحدة في الداخل هو العمل على توحيد كل القوى المعارضة للتدخل الأميركي، وتركيز النار على طغمة لون نول ـ سيريك ماتاك. والالتحام مع سهانوك، والانطلاق في الكفاح

المسلح ضدّ التدخل المباشر الأميركي. وبالفعل استطاعت الجبهة المتحدة الوطنية الكمبودية وحكومة الاتحاد الوطني الملكية، والقوات المسلحة الشعبية أن تعزل سياسياً طغمة لون نول، وتبني قواعد محررة وتنزل الضربات العسكرية الناجحة بجيش العملاء.

وكان ذلك في ظلّ برنامج الجبهة الذي دعا لتبني سياسة الحياد وعدم الانحياز، والتمسك بالاستقلالية، وتطبيق مبدأ الاعتماد على الذات في ظلّ استراتيجية وتكتيك حرب شعب طويلة الأمد. وطرح خطاً صحيحاً في مجالات:

(1) توحيد كل القوى المعادية لعملاء الإمبريالية الأميركية والتدخل الأميركي. يقول برنامج الجبهة «توحيد وتعبئة جميع الطبقات والفئات الاجتماعية، كل الأحزاب السياسية، كل المنظمات المهنية والدينية، وجميع الشخصيات الوطنية في داخل البلاد وخارجها، بغضّ النظر عن الرأي السياسي والجنس والمعتقد، في سبيل الدفاع عن الاستقلال الوطني والسلام والحياد ووحدة أراضي البلاد في حدودها الحالية، ضدّ المؤامرة والعدوان الإمبريالي الأميركي ومن أجل إسقاط دكتاتورية خدامهم الفاشية والعنصرية، والتي على رأسها «لون نول» و«سيريك ماتاك»».

(2) «بناء وتوطيد جيش التحرير الوطني الذي يتكون من الفدائيين والأنصار وعناصر الجيش الملكي الكمبودي التي

رفضت الانصياع لدكتاتورية زمرة «لون نول ـ ماتاك»، وعناصر أخرى من جيش المرتزقة التابع للخونة «لون نول ـ ماتاك»، ممن يقررون الانضمام إلى جيش التحرير الوطني».

(3) التنسيق في القتال في ما بين الجبهات الثلاث التي تقود كفاح كمبوديا وفيتنام ولاوس مسترشداً بالمبدأ القائل «إن تحرير بلد والدفاع عنه هو مسؤولية شعبه بالذات، وإن الدعم المتبادل بين الشعوب الثلاثة يجب أن يقوم على الاحترام المتبادل والأهداف المشروعة لكل شعب».

(4) النضال من أجل بناء كمبوديا ديمقراطية مزدهرة. (ومن أبرز ما يلفت النظر ذلك البند المتعلق بالدين): «إن البوذية الآن، وستبقى، دين الدولة ولكن الجبهة المتحدة، تعترف وتحمي ممارسة حرية العبادة لجميع الأديان والمعتقدات الأخرى: الإسلام، البرهمانية، معتقدات «الخميريين اللو، الكاثوليكية، البروتستانتية والكاودية إلخ.. ضمان حرمة أماكن العبادة»»

(5) وتؤكد الجبهة، أنها ستسعى في المجال الاقتصادي «لبناء وتطوير اقتصاد وطني مستقل معتمداً بالدرجة الأولى على الثروات والقوى المنتجة الكمبودية». أما في المجال التعليمي، فيقول برنامج الجبهة: «رعاية ما وصل إلينا من التقاليد الجيدة للحضارة الأنغورية. بناء ثقافة وطنية قائمة

على الوطنية الحقة وحب العمل المتقن وتقدير الفنّ والعناية بالآثار الدينية، وكل الأماكن التاريخية"... «العمل تدرجياً على جعل برامج الدراسة لمختلف المستويات باللغة الكمبودية». . . «جعل البرامج والمناهج التعليمية تتطابق مع حاجات البلاد».

(6) السياسة الخارجية: «تقوم السياسة الخارجية للجبهة الوطنية المتحدة الكمبودية على مبادئ الاستقلال الوطني، والسلام، والحياد، وعدم الانحياز، والتضامن والصداقة مع كل الشعوب والحكومات المحبة للسلام والعدالة. إن الجبهة الوطنية المتحدة الكمبودية تقيم علاقات صداقة وتعاون مع جميع البلدان على أساس المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وروح ميثاق الأمم المتحدة، دونما تمييز سياسي أو إيديولوجي». وإلى جانب ذلك تشدد الجبهة على «تدعيم نضال شعوب آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية في سبيل الاستقلال والحرية». . . و«تساند نضال الشعب العربي، وبخاصة الشعب الفلسطيني ضدّ المعتدين الإسرائيليين عملاء الإمبريالية الأميركية، في سبيل انتزاع حقوقه الوطنية الأساسية».

كان من شأن هذا البرنامج الذي يشبه إلى حدّ بعيد برنامج جبهة تحرير جنوب فيتنام، أن يكتل أوسع القوى في الجبهة المتحدة، ويدفع حرب الشعب إلى أمام ويحظى بتأييد عالمي واسع.

التأييد الدولي لكمبوديا: أعلنت الصين وفيتنام الشمالية، بعد الانقلاب العسكري، وقوفهما الحازم إلى جانب الشعب الكمبودي، وأعلنتا المساندة غير المشروطة لحكومة الاتحاد الوطني بصفتها السلطة الشرعية الوحيدة لكمبوديا. وكان هذا الموقف استمراراً لسياسة البلدين الاشتراكيين منذ توقيع اتفاقيات جنيف 1954، وذلك بتأييد سياسة سهانوك المحايدة ورفض أي تدخل في الشؤون الداخلية لكمبوديا. بل إن فيتنام الشمالية حرصت في أثناء توتر العلاقات في عام 1966 بين حكومة سهانوك وبين جبهة تحرير فيتنام الجنوبية على عدم التدخل بدعم القواعد الثورية السرية الكمبودية. وكذلك فعلت الصين.

ولكن بعد الانقلاب العسكري أصبح من الصحيح مدّ الثورة الكمبودية بكل أشكال المساعدة ما دامت فيتنام والصين تعترفان بحكومة سهانوك سلطة شرعية وحيدة على كل كمبوديا. والجدير بالذكر أنه في هذه الحالة، لا يكون هنالك تدخل بالشؤون الداخلية لكمبوديا، بل على العكس إن التدخل بالشؤون الداخلية يكون بالاعتراف بحكومة لون نول ـ سيرك ماتاك أو «مساعدتها».

إن التأييد للثورة الكمبودية جاء أيضاً من كوريا الشمالية وألبانيا وكوبا والعديد من بلدان العالم الثالث كما عبر عنه مؤتمر دول عدم الانحياز في الجزائر 1973.

أما الاتحاد السوفياتي فقد اعترف «بجمهورية» لون ـ نول وأبقى سفارته مفتوحة حتى أواخر أيام سقوط طغمة لون نول، وإن كان

بعد مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر عام 1973، وبعد الهجوم الشديد الذي وجهه سهانوك لموقف الاتحاد السوفياتي قد بعث برسالة شفهية لسهانوك معترفاً، واقعياً، من دون أن يسحب اعترافه الدبلوماسي بلون ـ نول. وأعلن سحب موظفي السفارة قبل عشرة أيام من سقوط بنوم بنه.

يؤكد نجاح الثورة الكمبودية، كما هو الحال بالنسبة لنجاح الثورة الفيتنامية:

(1) إن عامل الحسم في كل ثورة هو العامل الداخلي وليس العامل الخارجي؛ فالذي يحقق انتصار الثورة هو شعبها والقيادة الحكيمة ذات الخطّ السياسي الصحيح في إدارة الصراع ضدّ العدو. أما العوامل الخارجية فهي عوامل من المرتبة الثانية.

(2) بطلان المقولة التي تروج لوجود «معادلات» دولية تقرر مصائر الشعوب والثورات، أو أن الثورة لا يمكن أن تقاتل دولة كبرى إلا إذا كانت في كنف دولة كبرى أخرى. لقد تحركت الثورتان الفيتنامية والكمبودية باستقلالية، ومن دون وصاية من أية قوة. بل كان ذلك أحد شروط انتصارهما ضمن الوضع الدولي المعطى الذي هو مُواتٍ لانتصار ثورات الشعوب.

(3) إن القضية العادلة تحظى بالتأييد العالمي الواسع في حين يُمنى الظلم والعدوان بالعزلة الخانقة.

موقف كمبوديا من اتفاقية باريس 1973 :

تقول وثيقة جبهة التحرير الكمبودية المؤرخة في 2 أيار (مايو) 1973 : «بعد هزيمة الإمبرياليين الأميركيين في فيتنام ولاوس حيث أرغموا من قبل الشعبين الشقيقين الفيتنامي واللاوسي على توقيع معاهدات، نراهم يتكالبون على كمبوديا، والشعب الكمبودي حيث دخلت حربهم سنتها الرابعة. وبينما يضاعفون باستمرار معوناتهم العسكرية والمادية للخونة، فهم يصعّدون قصفهم لبلادنا مستخدمين كل أنواع الطائرات بما فيه الـ ب 52. إنهم يجهدون في تقتيل سكان المناطق المحررة، ويعملون على تدمير المدن والقرى وحقول الأرز والغابات والمزارع فيها، بغرض الإبقاء على سلطة لون ـ نول، وسيريك ماتاك، وسون نكوك تان المتهاوية في بنوم بنه».

إن الاستعمار الأميركي بعد وقف إطلاق النار في اللاوس وفيتنام حاول الاستفراد بالشعب الكمبودي ولكن ذلك لم يدفع ثورة كمبوديا إلى النقمة على قيادتي لاوس وفيتنام، أو اتهامهما ببيع قضية الشعب الكمبودي، بل بالعكس تفهمت قيادة الثورة الكمبودية الوضع تماماً وصفقت لانتصارات فيتنام واللاوس في عقد تلك الاتفاقيات، وزادت الجبهات الثلاث من التنسيق فيما بينها.

وهذا الدرس يجب أن يتعلمه الثوريون في كيفية تفهم الوضع في كل بلد، وفي كيفية احترام قرارات أشقائهم الثوريين بما في ذلك، احترام ما يقومون به من مساومات ثورية واتفاقيات، وألا يعتبروا ذلك قد تمّ على حساب الشعوب الأخرى.

أما من ناحية ثانية فإن من الضروري أن يلاحظ كيف استمر الشعب الكمبودي في خوض النضال وفقاً لسياسته هو، فلم يعتبر أن عليه هو أيضاً أن يقبل بالدخول في مفاوضات مع العدو أو عقد اتفاقيات معه. فقد استمرت سياسة قيادة الثورة الكمبودية في رفض أية مفاوضة مع طغمة العملاء أو مع الإمبريالية الأميركية، وراحت تشدد من كفاحها لانتزاع النصر الكامل بلا مفاوضات أو اتفاقيات.

تقول الوثيقة الكمبودية في 2 أيار (مايو) 1973 تحت عنوان «الوضع الحالي لنضال الشعب الكمبودي» ما يلي:

«أولاً: إن تغيراً كيفياً قد طرأ على وضعنا الحالي، يميّز تماماً هذه المرحلة عن سابقتها. وذلك أن الشعب الكمبودي وقواته المسلحة الشعبية هم في موقع الهجوم الاستراتيجي العام. إنهم يهاجمون ويسيطرون تماماً على جميع المناطق وطرق المواصلات الاستراتيجية البرية والمائية، ويحاصرون مدينة بنوم بنه. ويضيقون عليها فكي الكماشة وهم يحضّرون للقيام بهجمات أعنف ضدّ الخونة والإمبرياليين الأميركيين المعتصمين في معاقلهم الأخيرة، بهدف إلحاق الهزيمة النهائية بهم.

ثانياً: على أثر الضربات القاصمة والمتلاحقة التي أصيب بها العدو، لجأ إلى جميع المناورات الخدّاعة، وبخاصة محاولات بثّ التفرقة بين صفوف الجبهة الوطنية، وإقامة قوة ثالثة، وطرح شعارات «المفاوضات» و«المساومة» بين الخونة وبين جبهتنا الوطنية، والدعوة إلى «السلام» المزيف، و«وقف إطلاق النار

المباشر»، وتوجيه «النداءات إلى السكان والوطنيين» لكي يستسلموا له. لكننا أحبطنا جميع هذه المناورات، الواحدة تلو الأخرى. واستمر الإمبرياليون الأميركيون وأذنابهم بمحاولاتهم هذه خلال 1973. فتابعوا الدعوة «لوقف إطلاق النار» في كمبوديا، و«المفاوضات» و«المساومات» و«السلام المزيف» والمصالحة الخداعة. إننا نعارض ذلك معارضة قاطعة، إننا في موقع القوة». وكما يقول يانغ ساري: «إن كل أمل أو محاولة لفرض تسوية على شعبنا مهما كانت، وتحت أي غطاء كان، وبالتحديد حلّ عن طريق التقسيم لن ينتج عنه إلا خيبة أمل مريرة. ولن يكون سوى تشجيع للأميركيين ولعملائهم لتصعيد وتمديد عدوانهم الإجرامي».

على أن السؤال هنا: هل ثمة تناقض في الموقف الثوري لكل من قيادتي الثوريين في جنوبي فيتنام وكمبوديا، حين قبلت الأولى، في مرحلة معينة، بالمفاوضات وعقدت اتفاقيات، بينما رفضت الثانية رفضاً قاطعاً أية مفاوضة أو مساومة أو اتفاقية مع العدو؟ الجواب لا. إن الموقفين ينبعان من جوهر واحد ويقومان على الأسس نفسها. فكل من السياستين صحيحة انطلاقاً من الظروف المعطاة في كل حالة. ولا مبالغة إذا قيل إنه لو كانت قيادة الثورة الكمبودية في ظروف فيتنام لسارت على هدي سياسة قيادة الثورة في فيتنام، والعكس صحيح. لأن المسألة تحسب بدقة وفقاً لميزان القوى الداخلي (قوة الثورة وقوة العدو). وللمحافظة على الجبهة المتحدة وتوسيعها وعزل العدو سياسياً وتفكيك جبهته.

لهذا كانت الثورة الفيتنامية ترفض المفاوضة عندما كان ميزان القوى في غير مصلحتها ولا يسمح بفرض اتفاقيات لمصلحة تحقيق أهداف الثورة، كما أن المفاوضة في ذلك الحين لم تكن لتخدم توسيع الجبهة وعزل العدو وتفسيخ صفوفه. وكانت تذهب إلى المفاوضات ضمن ميزان قوى محدد، وفي ظروف سياسية محددة. وتنجح في فرض اتفاقية تعكس ميزان القوى على أرض المعركة ـ القوى العسكرية والسياسية لكل جانب. وتكون النتيجة كسب المزيد من الحلفاء لصفوف الجبهة المتحدة، وتفسيخ صفوف العدو وزيادة عزلته.

أما الثورة الكمبودية فقد استطاعت منذ البداية بناء جبهة واسعة، وعزل طغمة العملاء، ثم استطاعت بسرعة أن تحقق تفوقاً كاسحاً في ميزان القوى العسكرية والسياسية. ولهذا كان أي تساهل في قبول التفاوض مع العدو سيضعف الجبهة المتحدة، ويخفف من عزلة العدو. فكان الإصرار على أن تحسم الحرب في الميدان فقط هو الخطّ السياسي الصحيح. وهكذا يتأكد بأن الجوهر في السياستين الفيتنامية والكمبودية واحد.

دروس عامة من تجربتي كمبوديا وفيتنام

ثمة مجموعة من الموضوعات أكدتها ثورتا كمبوديا وفيتنام مع إغنائها بالتطبيق الخلّاق على الظروف الملموسة لكل منهما. وهي في الواقع أقرب للمبادئ والمنطلقات.

1 ـ الشعب الصغير يستطيع أن يهزم الدولة الكبرى: لقد

أصبحت هذه الموضوعة قانوناً تاريخياً تدعمه عشرات الشواهد. إن الاستعمار القديم مُنّي بهزائم عديدة على يد الشعوب الصغيرة. وكانت الدول الاستعمارية القديمة تمثل دولاً كبرى في ذلك العهد. وها هي ذي الآن الدولة الكبرى ـ الإمبريالية الأميركية تُهزم أمام شعبين صغيرين بعد صراع طويل وشاق. إنها ترحل عن فيتنام وكمبوديا بعد أن استخدمت كل ما تستطيع استخدامه من أسلحة الفتك والتدمير، التقليدية. ولم تترك أسلوباً في الإبادة أو الخداع إلا وطبقته على هذين الشعبين. ولكنها باءت بالفشل الذريع عسكرياً وسياسياً.

2 ـ حرب الشعب طويلة الأمد تحقق الانتصار على القوى العسكرية المتفوقة: لقد اتبعت الثورتان الفيتنامية والكمبودية في كفاحهما استراتيجية وتكتيك حرب الشعب طويلة الأمد، وثابرتا على القتال ضدّ الاستعمار الأميركي وعملائه. فأثبتت هاتان التجربتان أن حرب الشعب سلاح ماضٍ بيد الشعب في مواجهة قوى العدو المتفوقة مادياً وعسكرياً وتقنياً. لقد استطاع هذان الشعبان الصغيران بتطبيق استراتيجية وتكتيك حرب الشعب طويلة الأمد أن يستنزفا قوى العدو المادية والعسكرية والتقنية تدريجياً إلى حدّ انهيارها. واستطاعا، في الوقت نفسه أن يطورا القوات المسلحة الشعبية، بدائية التسليح، تطويراً مستمراً إلى حدّ القدرة على شنّ الهجوم العام على جيوش بأكملها واقتحام العواصم.

لقد أثبتت هاتان التجربتان أن المواظبة على تطوير القوات

المسلحة الشعبية من خلال العمل السياسي والتنظيمي والقتال في حرب الشعب مسألة حاسمة في إحراز النصر. بل أكدنا أن قوات الشعب المسلحة تتعاظم قدراتها في معمعان القتال والمواظبة عليه، وتتطور من خلال العمل السياسي والنضال الجماهيري.

لقد أثبتت هاتان التجربتان أن العامل الحاسم في الحرب هو الإنسان. وأن وعيه السياسي هو السلاح البتار الذي يتيح لـه معرفة طبيعة العدو الحقيقية وتحديد نقاط ضعفه وقوته، ومن ثم يعالجه حتى يقضي عليه ولو كان مسلحاً حتى الأسنان. إن الاستعمار الأميركي استخدم في مواجهة حرب الشعب في فيتنام وكمبوديا أرقى ما وصلت إليه التكنولوجيا العالمية والأسلحة التقليدية، بل جند إلى جانب ذلك كل خبرائه في «علم النفس»، وفي «التخطيط» وفي «علم الاجتماع» وفي «الإعلام» إلخ. ولكن كل هذا وذاك سقط في امتحان حرب الشعب في كمبوديا وفيتنام ـ البلدان الصغيران اللذان ينتميان للعالم الثالث «المتخلف»!

3 ـ التحالف مع كل القوى التي يمكن التحالف معها وعزل العدو الرئيسي المباشر: إن من يدرس الثورتين الفيتنامية والكمبودية يلحظ كم بذلت الطليعة الثورية في كل منهما من جهود لتشكيل أوسع جبهة ممكنة من خلال السعي للتحالف مع كل القوى التي يمكن التحالف معها وعزل العدو إلى الحدّ الأقصى. فإذا كانتا قد اعتبرتا أن العمال والفلاحين الفقراء هم أساس الجبهة المتحدة، إلا أنهما سعتا للتحالف مع كل القوى التي يمكن التحالف معها من

مختلف الطبقات والفئات، بما في ذلك، قوى من اليمين والوسط.

هنا كانت مسألة التفريق بين التناقضات الأساسية وبين التناقض الرئيسي مسألة حاسمة حيث كان يجري فوراً تحديد التناقض الرئيسي، وأساساً، تحديد الطرف الذي يشكل العدو الرئيسي المباشر في المرحلة المعطاة بالذات. أي العدو الذي يضرب الثورة مباشرة. أما بقية الطبقات والفئات التي بينها وبين العمال والفلاحين الفقراء تناقضات أساسية، فقد كانت قيادتا الثورتين الفيتنامية والكمبودية تحولانها إلى قوى حليفة، وبعضها قوى محايدة يجري العمل على كسبها. ومن ثم معالجة التناقضات الأساسية معها باعتبارها تناقضات ثانوية بالقياس للتناقض الرئيسي في المرحلة المعطاة. أي في أثناء عملية تركيز النار على العدو الرئيسي المباشر.

ومن هنا يفهم لماذا حددت الجبهة المتحدة الفيتنامية عدوها ـ الرئيسي المباشر ـ المعتدين الأميركيين وطغمة فان ثيو. أما ما عداهم فقد فتحت الجبهة ذراعيها لعضويتهم بما في ذلك فئات من الكومبرادور والإقطاع والقوى السياسية اليمينية ممن يعارضون فان ثيو والتدخل الأميركي، وبعضهم كان إلى أمد من مرتكزات الإمبريالية الأميركية في فيتنام. وكذلك يفهم لماذا فتحت الجبهة ذراعيها في كمبوديا لكل من هو معارض لطغمة لون نول ـ وسيريك ماتاك والعدوان الأميركي.

4 ـ التمسك بالاستقلال والاعتماد على النفس: إن مبدأ تحرير

الوطن من النفوذ الخارجي، والتمسك بالاستقلال في كل المجالات يشكل شرطاً حاسماً لانتصار الشعب على الاستعمار وعملائه:

(أ) لأنه يشكل أصلاً هدف النضال ومسوغه ضدّ المعتدين على الوطن، وعملائهم. (ب) لأنه يتيح للثورة أن يكون ولاؤها لشعبها ووطنها ويسمح لقيادة الثورة أن تقود الصراع قيادة مبدعة «فأهل مكة أدرى بشعابها». (ج) لأنه يشحن الشعب بحماسة لا نظير لها. ويسمح بحشد أوسع جبهة ضدّ العدو الرئيسي.

ولكن مبدأ التمسك بالاستقلال سيظل عرضة للاهتزاز إذا لم يدعم بمبدأ آخر هو الاعتماد على النفس، أي الاعتماد على الشعب وإطلاق مبادراته في حلّ كل المعضلات الاقتصادية والعسكرية والسياسية. لأنه عندئذ يمكن التمسك بالاستقلال الحقيقي وردّ الشروط والضغوط الخارجية.

إن للثورتين الكمبودية والفيتنامية تاريخاً مجيداً، وتقاليد راسخة، في التمسك بالاستقلال والاعتماد على النفس. وهذا ما أتاح لهما أن يكون قرارهما دائماً قراراً كمبودياً، وفيتنامياً كل على انفراد. ومن ثم أتاح لهما توحيد الأمة وعزل العدو وإنزال الهزيمة به.

5 ـ القضية العادلة تنتصر: لقد أثبتت تجربتا فيتنام وكمبوديا أن القضية العادلة التي تحملها الثورة هي نقطة قوتها الأساسية، وهي التي تضعها في الموقع الأقوى سياسياً. وأن الجبهة التي تقاتل من

أجل قضية عادلة تستطيع أن تتحمل الصعاب والتضحيات وتحارب حتى النهاية وتحظى بالتأييد الواسع داخلياً وعالمياً. وفي المقابل إن موقف العدو الذي يشنّ حرباً غير عادلة سوف تتضاءل قواه وتتفسخ صفوفه ويصاب بالعزلة داخلياً وعالمياً.

6 ـ كسب تأييد الشعوب والرأي العام العالمي: لقد أثبتت تجربتا فيتنام وكمبوديا أن النضال من أجل القضية العادلة، وخوض حرب الشعب طويلة الأمد، والتمسك بالاستقلالية وتبني سياسة الحياد وعدم الانحياز، تعود للثورة بصداقة الشعوب وتأييد الرأي العام العالمي، حيث يصبح بمقدور الثورة من خلال الموقف الاستقلالي وتبني سياسة الحياد وعدم الانحياز، وإقامة علاقات الصداقة مع كل القوى والدول التي تؤيدها، أن تتحرك على أوسع نطاق لكسب الأصدقاء وعزل العدو عالمياً.

7 ـ الخطّ السياسي الصحيح: تُعلّم تجربتا كمبوديا وفيتنام أن الخطّ السياسي الصحيح يشمل كل ما تقدم من موضوعات، كما يشمل طرح السياسات التي تعالج الوضع الراهن في كل مرة. إن الصراع بين الثورة وبين العدو صراع شديد التعقيد وشديد الحركة والتغير، وهو لهذا بحاجة إلى خطّ سياسي صحيح في إدارة الصراع تكتيكياً واستراتيجياً من خلال تقدير صائب للوضع، ولموازين القوى بين الثورة وبين العدو. ومن ثم طرح السياسات التي من شأنها كسب مزيد من الحلفاء وعزل العدو، ودفع الثورة على طريق الانتصار. ولعل ما عرض من تحليل لسياسات القوى الثورية في

كمبوديا خلال 1955 ـ 1960، ومن ثم بعد اندلاع الثورة، وكذلك التحليل الذي عرضت فيه سياسات القوى الثورية في فيتنام على اختلاف المراحل، ليوضحا المعنى الدقيق الشامل لأهمية الخطّ السياسي الصحيح.

الوحدة والترابط والتكامل والتفاعل بين الموضوعات العامة

إذا كانت ضرورة التفصيل والشرح قد اقتضت أن تطرح الموضوعات أعلاه التي أكدتها تجربتا الثورتين تحت عناوين منفصلة فإن من الضروري التأكيد على أنها جميعاً تشكل وحدة حية مترابطة متكاملة متفاعلة، ولا تفعل أي منها فعلها في تحقيق النصر من دون الموضوعات الأخرى. فعلى سبيل المثال، القول إن الشعب الصغير يستطيع أن يهزم الدولة الكبرى لا معنى له إذا لم يهبّ إلى النضال وحمل السلاح والمواظبة على المقاومة وتحمل التضحيات، ويوحد قواه ويتمسك بالاستقلالية ويسير على هدى خطّ سياسي صحيح. كذلك إن حرب الشعب لا تقود إلى النصر إذا لم تُوحد قوى الشعب ويُعزل العدو، ويُرسم خطّ سياسي صحيح إلخ. هذا هو المقصود بمعالجة الموضوعات المذكورة كوحدة حية متكاملة مترابطة متفاعلة.

ومن الممكن القول إن في الثورتين الكمبودية والفيتنامية تحقق النصر نتيجة تبني الشعب وقواته المسلحة وجبهته المتحدة الواسعة، استراتيجية وتكتيك حرب الشعب طويلة الأمد، والتمسك تحت القيادة الصحيحة بأهداف الجبهة من أجل تحقيق الاستقلال الوطني

والديمقراطية والحياد وعدم الانحياز والسلام ووحدة الوطن، والمثابرة على الاستقلالية وتقرير الشعب مصيره بنفسه، والجرأة على خوض القتال حتى النهاية، وتحدي الصعاب مهما بلغت التضحيات، ورفض التراجع عن المبادىء، والعمل المتواصل لتوسيع صفوف الجبهة وكسب أوسع تأييد عالمي وعزل العدو وتفسيخ صفوفه حتى تحقيق النصر الكامل عليه.

وبعد،

فإذا كان الانتصاران التاريخيان الكمبودي والفيتنامي ملهمين لثورتنا الفلسطينية، ومشجعين لنا لتشديد ضرباتنا ضدّ عدونا الرئيسي، وصولاً لتحقيق الانتصار الكامل، فإن دراسة التجربتين الفيتنامية والكمبودية تتطلب من قيادات وكوادر وجماهير الثورة الفلسطينية والثورة العربية فهمها فهماً أصيلاً بعيداً عن التقليد والمحاكاة. وذلك بالتقاط الجوهر، والتركيز، أولاً وقبل كل شيء، على السمات الخاصة للوضع في بلادنا لكي يكون بالإمكان تطبيق القوانين العامة تطبيقاً خلاقاً فوق أرضنا العربية، وطرح الخطّ السياسي الصحيح النابع من الظروف المعطاة لبلادنا، في كل مرحلة. وهذا ما أسهمت به الثورة الفلسطينية والتجارب الثورية العربية إسهاماً كبيراً. وهو مدرستنا أولاً وأخيراً.

اليـونـان:
من الثورة إلى الحرب الأهلية[1]

مقدمة

عرفت اليونان طوال الأربعينيات نضالاً مسلحاً جماهيرياً تميز بثلاث مراحل رئيسية:

1 ـ مرحلة الكفاح المسلح ضدّ الاحتلال الفاشي ـ النازي امتدت من 1940 حتى نهاية 1944.

2 ـ مرحلة الحرب الأهلية الأولى (ثورة كانون الأول (ديسمبر) 1944) حتى 11 شباط (فبراير) 1945.

3 ـ مرحلة الحرب الأهلية الثانية 30 آذار (مارس) 1946 ـ حتى تشرين الأول (أكتوبر) 1949.

ولما كان الحزب الشيوعي اليوناني هو القائد لهذا الكفاح

(1) مجلة «دراسات عربية»، العدد العاشر، آب/أغسطس 1971

المسلح على مدى الثلاث مراحل، فإن دراسة التجربة الثورية المسلحة في اليونان تكتسي طابعاً هاماً من زوايا ثلاث:

الأولى: تجربة حرب غوار ضدّ احتلال أجنبي تتحول إلى انتفاضة مسلحة عامة وحرب شوارع ذات طبيعة حرب أهلية ضدّ غزو استعماري دخل البلاد كمحرر من الاحتلال السابق. وتغطي هذه الزاوية دراسة المرحلتين الأولى والثانية اللتين امتدتا من 1940 حتى شباط (فبراير) 1945.

الثانية: حرب غوار تتحول إلى حرب متحركة ـ تحول وحدات الغوار إلى جيش شعب (كتائب وألوية وفرق) ومعارك مكشوفة ومحاصرة المدن واحتلالها إلخ ـ وهذه التجربة التي تغطيها المرحلة الثالثة وهي ذات طبيعة حرب أهلية صرف (المساعدة الإمبريالية الرجعية اتخذت شكل مساعدات مادية وبعثة عسكرية).

الثالثة: دراسة هذه المراحل بكل جوانبها الإيجابية والسلبية ـ نجاحاتها وانتكاساتها ـ وأخيراً فشل الثورة المسلحة، وهي تحت قيادة حزب شيوعي لعب دور القائد السياسي ـ العسكري والقوة الطليعية الرئيسية سياسياً وعسكرياً تؤكد لنا الموضوعة التالية: إذا كانت قيادة حزب الطبقة العاملة المهتدي بالنظرية الثورية مسألة هامة، وحاسمة لنجاح الثورة المسلحة، وإنجاز مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي فإنها، في الوقت نفسه، ليست تلك العصا السحرية التي يكفي توفرها للثورة حتى يتحقق الانتصار إذ ثمة مجموعة من الشروط والعوامل الأخرى الواجب توفرها ذاتياً

وموضوعياً من أجل تحقيق الانتصار، وإذا كانت هذه الموضوعة صحيحة فهذا يفرض على الطليعة الماركسية اللينينية:

1 ـ ألا تصاب بعمى الأبصار فتظن أن مجرد إعلانها تبني الماركسية اللينينية، واستعارتها بعض الشعارات العامة أو التحليلات العامة قد وضع بين يديها مفتاح التاريخ، وبالتالي لا بدّ من أن تفتح كل الأبواب بمجرد وجود ذلك المفتاح في يدها. وهذا يعني أن عليها أن تدرك، وبكل تواضع وحرص، أن تبنيها للماركسية اللينينية واهتداءها بها، إن هو إلا الخطوة الأولى الأبسط الأسهل، وبالتالي، ما زال الطريق معقداً وطويلاً يحتاج إلى الكثير الكثير من التدقيق والتحليل لاكتشاف القوانين الخاصة لكل حالة، ومعرفة الموقف الصحيح استراتيجياً وتكتيكياً عند كل منعطف، وفي كل مرحلة.

2 ـ تفترض النقطة السابقة ضرورة محاربة الابتذال التبسيطي في النظر إلى قضايا الثورة وضرورة الدقة والأصالة في التحليل والاستنتاج عند اتخاذ أي موقف أو عند دراسة أية تجربة ثورية، وعدم الهروب من ذلك عن طريق إلقاء تعميمات كتفسير نهائي لكل معضلة.. مثلاً لا يجوز للماركسيين اللينينيين أن يحللوا أحداث أيلول (سبتمبر) 1970 في الأردن بالقول «السبب يرجع لفقدان النظرة الثورية»، أو بمعنى آخر لو وجدت قيادة تهتدي بالنظرية الثورية فمن المحتم ألا تحدث الانتكاسة، ولكن كيف يستطيعون أن يثبتوا أن قيادة

تهتدي بالنظرية الثورية ليست معرضة لارتكاب أخطاء استراتيجية وتكتيكية تؤدي إلى النتائج نفسها؟ أو لا تزودنا التجربة التاريخية بعشرات الأمثلة عن ارتكاب مثل تلك الأخطاء المميتة من قبل قيادات حملت لواء النظرية الثورية؟ حقاً إن الاهتداء بالنظرية الثورية يساعد على فهم قضايا الثورة وعلى قيادتها إلى النصر، ولكن هذه المساعدة لا تكون حاسمة إلا إذا توفرت قيادة تتحلى بصفات العبقرية، والأصالة في التطبيق الخلاق للنظرية الثورية على كل حالة معطاة. أما حمل النظرية الثورية من قبل قيادات غبية أو محدودة الأفق أو جامدة التفكير فستنقلب إلى كوارث ومصائب.. وإلى انتكاسات خانقة لعشرات السنين.

ولكن، يجب ألا يفهم من هذه الملحوظات إلغاء التأكيد على أهمية النظرية الثورية أو أهمية دراسة التجربة الثورية العالمية، بل على العكس تماماً.. إن تلك الملحوظات تستهدف محاربة الابتذال والتبسيطية سواء في النظر إلى الماركسية اللينينية أو في تحليل قضايا التجربة الثورية محلياً وعالمياً، وهي تستهدف ضرورة إجراء تحليل تفصيلي لكل تجربة سابقة ولكل حالة معطاة حالياً ومستقبلاً والخروج بالاستنتاجات الصحيحة. ولعل هذا هو الهدف من دراسة التجربة الثورية اليونانية.

اليونان:

(1) تمتاز بموقع استراتيجي هام جداً فيما يتعلق بالمسألة البلقانية

والصراع الدولي على البلقان إلى جانب مسألة تحرير البلقان. كما تمتاز بموقع استراتيجي هام جداً فيما يتعلق بالسيطرة على البحر الأبيض المتوسط إلى جانب أهميتها كجزء من أوروبا الغربية. ولهذا كانت اليونان بالنسبة للإمبراطورية البريطانية حتى نهاية الأربعينيات شرياناً حيوياً لا يمكن الاستغناء عنه، كما كانت هدفاً استراتيجياً لدول المحور. ثم أصبحت هدفاً للسيطرة الإمبريالية الأميركية فيما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن.

(2) حلل الكومنترن عام 1934 الوضع في اليونان ضمن الخطوط العامة التالية:

أ - بلد على مستوى متوسط من التطور الرأسمالي.

ب - تسوده علاقات زراعية شبه إقطاعية.

ج - فيه أساس الحدّ الأدنى للثورة الاشتراكية.

د - لم تكمل اليونان ثورتها الديمقراطية البرجوازية.

ولا بدّ من أن نضيف إلى ذلك نقطة أخرى، وهي أن اليونان بلد فقير من ناحية موارده الاقتصادية، وقد ارتبط اقتصادياً بالإمبريالية العالمية، وبالتالي تكونت فيه طبقة كومبرادورية متنفذة.

الحزب الشيوعي اليوناني من 1918 ـ 1940
(خلفية تاريخية)

- في 5 تشرين الثاني (نوفمبر) 1918 عقد مؤتمر اشتراكي انبثق عنه

الحزب الاشتراكي اليوناني[1] SEK ولم يكن في اليونان ـ خلافاً لأكثر بلدان أوروبا ـ حزب ديمقراطي اشتراكي (الأممية الثانية)، قبل ذلك التاريخ. ولهذا كانت تشكيلة العناصر التي كونت حزب SEK خليطاً من اشتراكيين متأثرين بأفكار الأممية الثانية وبالاتجاه البلشفي اللينيني.

- عندما أسست الأممية الثالثة في آذار (مارس) 1919، واجه الحزب الاشتراكي اليوناني SEK مسألة الانضمام أو عدم الانضمام للأمية الثالثة، فدار صراع داخلي فيه بين العناصر الاشتراكية البلشفية وبين العناصر الاشتراكية الليبرالية حول هذه المسألة. وتقرر عقد المؤتمر الثاني في خريف 1919. ولكن الصراع بين الاتجاهين أجّله حتى ربيع 1920، حيث انعقد في جو كان الاتحاد البلشفي فيه قوياً مؤثراً وقد خرج المؤتمر بقرار هام يتعلق بتنظيم الحزب على أساس المركزية الديمقراطية. وانتخبت لجنة مركزية تتمتع بصلاحيات واسعة وأمامها استراتيجية تتفق بخطوطها العريضة مع استراتيجية الأممية الثالثة.

- أعلنت اللجنة المركزية في تشرين الأول (أكتوبر) 1920 انضمامها رسمياً إلى الكومنترن وقبول الكومنترن بالإجماع عضوية الحزب فيه.

---

(1) ن. ديمتراتوس انتخب سكرتيراً للجنة المركزية، وحملت جريدة الحزب اسم ريغروسباستس RIGROSPASTIS.

- في أوائل كانون الأول (ديسمبر) 1924 حمل الحزب اسم الحزب الشيوعي اليوناني KEK ولكن الفترة التي امتدت من 1920 حتى نهاية 1924، كانت فترة نضال ضدّ العناصر الاشتراكية الليبرالية في داخل الحزب.
- اضطر الحزب للدخول في مرحلة عمل سري صارم بعد انقلاب حزيران (يونيو) 1925 بقيادة الجنرال بنغالون. ولكن فترة الدكتاتورية السوداء لم تدم طويلاً إذ أطاح بها الجنرال جورج كونديلوس، بانقلاب عسكري في آب (أغسطس) 1926.

حاول الجنرال كونديلوس إعطاء صبغة ديمقراطية لانقلابه فأعلن تعديل نظام الانتخابات بحيث تجري على أساس نسبي. وأجريت الانتخابات فعلاً في تشرين الثاني (نوفمبر) 1926 ونجح الشيوعيون بعشر مقاعد نيابية.

- كانت المسألة المكدونية هي المعضلة التي واجهت الحزب الشيوعي وكان لموقفه منها تأثير كبير في الحدّ من شعبيته خلال العشرينيات وبقيت آثار ذلك إلى ما بعد، حتى أواسط الثلاثينيات أي بعد أن راح يعدل في موقفه.

المسألة المكدونية:

تقع مكدونيا بين بلغاريا ويوغسلافيا واليونان، وفيها قوميات عدة، بخاصة، الصرب والبلغار واليونان، ويشكل اليونانيون في الواقع أغلبية السكان وهي تحت الحكم اليوناني. وكانت موقع نزاع بين حكومات بلغاريا ويوغسلافيا واليونان وتحولت في كل بلد من

تلك البلدان على يد العناصر القومية أساساً، إلى قضية قومية على نطاق الشعب كله.

كان الحزب الشيوعي اليوناني قد أعلن في شباط (فبراير) 1924 أنه جزء من اتحاد الشيوعيين البلقان، وأعلن تبنيه لشعار استقلال مكدونيا واعتبارها «أمة» لها حقّ تقرير المصير. وجاء هذا الموقف متعارضاً مع المشاعر القومية للشعب اليوناني ولم تستطع الجماهير أن تفهمه. وقد استغل البرجوازيون والرجعيون هذا الموقف وراحوا يعبئون الشعب ضدّ الحزب الشيوعي. ولا نبالغ إذا قلنا إنهم ما زالوا يستغلون ذلك الموقف حتى اليوم، رغم أن زخريادس أمين عام الحزب قد أعلن عام 1945 أن حزبه يرفض فكرة استقلال مكدونيا وثريس. وأن مكدونيا «كانت وستبقى أرضاً يونانية» وقد أشار إلى أن هذا موقف حزبه منذ أوائل الثلاثينيات.

الحزب الشيوعي تحت قيادة زخريادس(1)

- عاد نيكوس زخريادس من الاتحاد السوفياتي عام 1931، وأصبح سكرتير اللجنة المركزية للحزب. وكان من قبل - في فترة 1925 - 1926 من قيادة الحزب في سالونيكا. ويمكن اعتبار

(1) نيكوس زخريادس Nikos Zacharaides من مواليد 1902 درس في جامعة شعوب الشرق ما بين 1922 - 1925، وسجن عام 1926 ثم عاد إلى الاتحاد السوفياتي بعد إطلاق سراحه وبقي هناك من 1928 إلى 1931. وعاد إلى اليونان ليصبح سكرتير الحزب. واعتقل مرة أخرى 1936، وعندما احتل النازيون اليونان وجدوه في السجن. فنقلوه إلى معسكر الاعتقال داتشور ولم يطلق إلا=

تاريخ تسلمه قيادة الحزب تتويجاً لمرحلة تصفية القيادات الانتهازية اليمينية، وبداية بناء الحزب على أساس بلشفي.

- قرر الاجتماع الموسع السادس للجنة المركزية في كانون الثاني (يناير) 1934، الخطوط العامة لسياسة الحزب في تلك الفترة تحت الشعار الرئيسي «جبهة واسعة ضدّ الفاشية».

- نشط الحزب في مختلف مجالات النضال السياسية والاقتصادية والجماهيرية بما في ذلك محاولة تشكيل جبهة واسعة من أحزاب البرجوازية الوطنية والصغيرة ضدّ الفاشية، (كانت اليونان في تلك الفترة تتعرض لخطر انقلاب رجعي فاشي). وبالفعل امتد نفوذ الحزب عرضاً وعمقاً فأصبحت لديه قاعدة جماهيرية وقوة قائدة منظمة جيداً ومعبأة بروح ثورية عالية. وقد ساعده على إحداث هذه القفزة:

1 - تعديل الخطّ «اليساري» الطفولي، خصوصاً، في الموقف من القوى الوطنية والديمقراطية البرجوازية الصغيرة والوطنية.

2 - تعديل الموقف من قضية مكدونيا وتريس.

3 - الشجاعة والتنظيم البروليتاري في خوض مختلف أشكال النضال.

4 - التعبئة ضمن خطّ عريض «جبهة واسعة ضدّ الفاشية».

= عام 1945 بعد هزيمة ألمانيا. وبقي أمين عام الحزب حتى 1956 حيث سقط من قيادة الحزب بتهمة «عبادة الشخصية الستالينية» ثم نسبت له أخطاء أخرى عديدة.

- جاءت أحداث آذار (مارس) 1935 تأكيداً لصحة خطّ الحزب تجاه التصدي لخطر انقلاب رجعي، إذ حاولت جماعة من الضباط في آذار (مارس) 1935 القيام بانقلاب عسكري، ولكن المحاولة فشلت في مراحلها التنفيذية الأخيرة.

- على الرغم من أن الحزب لعب دوراً هاماً في إحباط مؤامرة الانقلاب إلا أنه انتقد نفسه بسبب عدم استعداده المسبق للعب دور قيادي رئيسي في ضرب المؤامرة. وزاد الإصرار على سياسة جبهة عريضة ضدّ الفاشية.

- نال الحزب في انتخابات 1935 حوالى مائة ألف صوت (98,699) بينما كانت قوته الانتخابية عام 1928 لا تزيد على أربعة عشر ألف صوت.

- كانت الخطوط التكتيكية الأساسية للحزب في تلك الفترة:

1 - ضرورة توسيع قواعد الحزب ونفوذه في المدن الرئيسية.

2 - تهيئة أعضاء الحزب لكل الاحتمالات والمفاجآت.

3 - تنظيم جماهيري واسع ضدّ الفاشية أي تشكيل قاعدة الجبهة.

4 - العمل على كسب الفلاحين.

5 - العمل داخل القوات المسلحة وكسب قطاعات من الجيش.

6 - جبهة ديمقراطية واسعة معادية للفاشية.

شكل الحزب الجبهة الشعبية واتفق مع حزب الأحرار ومع قوى ديمقراطية عديدة للتعاون من أجل الوقوف ضدّ الفاشية.

كانت اليونان خلال عشر سنوات 1925 ـ 1935 قد عرفت ستة انقلابات عسكرية.

تميّزت الأشهر الستة الأولى من 1936:

أ ـ مدّ جماهيري واسع، تظاهرات، إضرابات، اجتماعات جماهيرية، نضالات يومية إلخ..

ب ـ نشاط محموم من قبل القوى الرجعية والفاشية لضرب المدّ الجماهيري الوطني الديمقراطي.

ج ـ في 25 نيسان (أبريل) 1936 عقد البرلمان آخر اجتماعاته ولم ينعقد بعد ذلك إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

د ـ كانت أحداث سالونيكا أبرز ما وقع خلال تلك الفترة. وقد بدأت بإضراب عمال التبغ 9 أيار (مايو) 1936، وتدخل الشرطة، وإطلاق النار على العمال ثم انفجار تظاهرات جماهيرية ضخمة ردّ عليها الجيش بإطلاق النار ـ وقد تمردت بعض وحدات الجيش على أوامر ضرب الجماهير، وأسفرت عن حوالى 300 قتيل وجريح. وخرج بجنازة الشهداء أكثر من 160 ألف إنسان في سالونيكا وحدها.

هـ ـ قدم الحزبان الرئيسيان (الملكيون والأحرار) في تموز (يوليو) 1936 مذكرة للملك عرضا فيها عليه تشكيل

حكومة ائتلافية، بعد أن كانا قد عقدا اتفاقية تحالف. وكان كل من الحزبين يحاول كسب تأييد الجبهة الشعبية (كانت أصوات الجبهة الشعبية في البرلمان قادرة على تحقيق أغلبية لأي من الحزبين إذا ضمت أصواتها إليه). ولكن الملك رفض البتّ في مسألة تشكيل الحكومة الائتلافية، لبينما يعقد البرلمان جلسته في تشرين الأول (أكتوبر) 1936. وكان هذا يعني إعطاء فرصة للتواطؤ مع العسكريين لإحداث انقلاب رجعي أسود، وبالمناسبة كان الحزب الشيوعي في تلك الفترة يرفع شعار النضال ضدّ التآمر الملكي ـ الفاشي.

و ـ في 18 تموز (يوليو) 1936 اندلعت الحرب الأهلية الإسبانية بسبب الهجوم الرجعي الفاشي على المكتسبات الديمقراطية التي حققها الشعب الإسباني، مما كان يعني تمهيد الطريق لهجوم مماثل من القوى الرجعية الفاشية ضدّ الحركة الديمقراطية في اليونان.

ز ـ كان التآمر الرجعي الملكي الفاشي قد بلغ ذروته مع مطلع شهر آب (أغسطس) فحاولت الجبهة الشعبية ومعها مجموعة من القوى التقدمية والديمقراطية وممثلين ديمقراطيين من أعضاء الحزبين الرئيسيين فضح التآمر؛ فدعت لإضراب عام موعده يوم 5 آب (أغسطس) 1936.

ح ـ في 4 آب (أغسطس) (قبل الإضراب العام بيوم واحد) جرى انقلاب عسكري بقيادة ميتاكساس Metaxas، وأعلن تعطيل الدستور وإعلان الأحكام العرفية وبدأ بشنّ حملة إرهاب فاشية ووحشية ضدّ كل القوى الديمقراطية والثورية.

الحزب الشيوعي تحت نظام انقلاب 4 آب (أغسطس) 1936

كان الهمّ الأول الأساسي لنظام الدكتاتورية الرجعية بقيادة ميتاكساس ووزيره مانياداكس C. Maniadakis ـ وزير الأمن العام ـ هو ضرب الحزب الشيوعي واقتلاعه من الجذور. طبعاً هذا فضلاً عن ضرب كل القوى التقدمية والديمقراطية.

ـ نزل الحزب إلى العمل السري تحت الأرض. ولكن كانت ثمة ثغرات ونقاط ضعف تنظيمية وأخرى تتعلق باليقظة الثورية والحيطة؛ مما ساعد الدكتاتورية على توجيه ضربات قاسية للحزب:

أ ـ بدأت حملة اعتقالات واسعة بالجملة، وحملات تفتيش وتمشيط للأحياء، وتحقيق مع المعتقلين استخدمت فيه كل الأساليب الوحشية.

ب ـ ما بين أيلول (سبتمبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) 1936 وجهت للحزب ضربات قاسية إذ اعتقلت الشرطة زخريادس أمين عام الحزب، وكذلك قيادة تنظيم مدينة أثينا وإحدى مخابئ المكتب السياسي.

ج ـ صاحب ذلك حملة استنكارات (أغلبها من مواطنين عاديين وأصدقاء الحزب) إذ بلغ ما نشر من استنكارات خلال أربع سنوات من حكم الدكتاتورية حوالى (45,000) استنكار.

د ـ شكل مانياداكس وزير الأمن العام لجنة مركزية باسم الحزب الشيوعي من عملائه ومن المرتدين وأخذت تصدر جريدة «ريزوسباستس» (Rizospastis) وراحت الشرطة تقاومها (ظاهرياً) كأنها الجريدة المركزية الحقيقية.

هـ ـ فسر مانياداكس هدفه من الاستنكارات وتشكيل حزب «شيوعي» لحسابه:

1 ـ سحق تماسك الحزب الداخلي.

2 ـ نشر الفوضى وعدم الثقة بين أعضاء الحزب.

و ـ محاولات مستمرة لاختراق الحزب في داخل المعتقلات وفي الخارج ـ وقد نجح بعضها.

ـ رغم كل إجراءات الإرهاب والدسّ والمناورة.. ورغم الجراحات الثخينة التي أصيب بها الحزب خلال فترة الدكتاتورية الرجعية، فقد ظلّ قادراً على المحافظة على نواة منظمة، وقادراً على لأم جراحاته وشنّ النضال سواء أكان ضدّ الدكتاتورية أم فيما بعد ذلك، أي بعد سقوطها وتسليم البلاد للاحتلال الألماني.

انتفاضة جزيرة كريت

قام الشيوعيون في 29 تموز (يوليو) 1938، بانتفاضة مسلحة في جزيرة كريت، وتعاونوا مع بعض قادة حزب الأحرار (جماعة فينيزيلوس Venizelos).

فقد هبطت قوات غوارية مسلحة من الجبال إلى مدينة كانيا Khania. وكان هجوماً خاطفاً مفاجئاً ومحكماً، فاستسلمت حامية المدينة وجردت من السلاح. وتمّ الاستيلاء على مخازن الأسلحة. وجرى تحريض للجماهير وتسليح لها. وتحركت الجماهير مع القوة الغوارية فاحتلت مباني الحكومة واعتقلت حاكم الجزيرة.

بدأت النداءات توجه إلى سائر مناطق جزيرة كريت للانضمام إلى الثورة، وكذلك بالنسبة لبقية مناطق اليونان. وكان الثوار قد توقعوا أن يلعب استيلاؤهم على مدينة كانيا دور الشرارة التي ستلهب انتفاضة عامة في جزيرة كريت وفي اليونان كلها، أو على أقل تعديل قد تسهم في تحريك قطاعات من الجيش ضدّ الدكتاتورية الملكية ـ العسكرية. ولكن لم تكن الأوضاع مهيأة لمثل هذا التجاوب، مما اضطر الثوار إلى الانسحاب إلى الجبال تحت ضغط قادة الأحرار المشتركين بالثورة رغم أن فرع الحزب الشيوعي في الجزيرة حاول وقف الانسحاب والاستمرار حتى النهاية. ولكن الآخرين أصروا على الانسحاب وقبول العفو الذي أصدرته الدكتاتورية.

عام 1939 :

- ترأس جورج سيانتوس[1] G. Siantos الاجتماع الموسع الخامس للجنة المركزية، في شباط (فبراير) 1939، في ظروف اشتعال الوضع الدولي باحتمالات اندلاع حرب عالمية، وخطر احتلالٍ فاشيٍّ إيطاليٍّ لليونان، فخرج الاجتماع بقرار:

«يدافع حزبنا، بكل قواته، عن استقلال بلادنا ووحدة أراضيها ضدّ خطر المحور. ولكن العدو الرئيسي لاستقلالنا ووحدة أراضينا هو الفاشية ـ الملكية. إذ لا يمكن الدفاع عن استقلال اليونان بدون إسقاطها[2].

تفاقم الخطر الإيطالي الفاشي على اليونان بعد احتلال جيوش موسوليني لألبانيا في نيسان (أبريل) 1939، وكان موقف حكومة الدكتاتورية برئاسة ميتاكساس معارضة الغزو الإيطالي والاستعداد للدفاع عن أراضي اليونان في حالة الغزو. وهنا علينا ملاحظة أن تيارات عدة كانت مشاركة في حكم الدكتاتورية، بعضها له علاقات

---

(1) سيانتوس من مواليد 1890، وهو من عمال التبغ، لم يدرس أكثر من أربعة صفوف ابتدائية. انضم إلى الحزب عام 1920، وفي الثلاثينيات أصبح من قادة الحزب. اعتقل في آب (أغسطس) 1936 وهرب من المعتقل سنة 1937، وقد اعتقل ثانية في تشرين الأول (أكتوبر) 1939 وهرب مرة أخرى في أيلول (سبتمبر) 1941 وهو في طريقه إلى المحاكمة. وانتخب سكرتيراً للجنة المركزية في كانون الثاني (يناير) 1942 وقاد الحزب حتى رجوع زخريادس من الأسر ولكنه بقي بمنصبه بينما ظلّ زخريادس أميناً عاماً. ومات في أيار (مايو) 1947.

(2) يقصد إسقاط الدكتاتورية الملكية ـ العسكرية، أي نظام انقلاب 4 آب (أغسطس) 1936.

بالإمبريالية البريطانية وبعضها لـه علاقات بدول المحور، ولكنها كلها كانت متفقة محلياً على ضرب القوى الديمقراطية والثورية.

انقسم الرأي في اللجنة المركزية حول الموقف من حكومة نظام انقلاب 4 آب (أغسطس) في حالة دخولها الحرب ضدّ الغزو الإيطالي الفاشي لليونان؛ إذ برز اتجاه يطالب بعدم العمل على الإطاحة بها ما دامت تقاتل ضدّ الفاشية، وبرز اتجاه آخر اعتبر الإطاحة بها شرطاً أساسياً.

كان الثامن والعشرون من تشرين الأول (أكتوبر) 1940 موعد انتهاء الإنذار الإيطالي لحكومة ميتاكساس، وبدء الغزو الإيطالي.

وجه زخريادس رسالة من السجن في نهاية أكتوبر 1940 دعا فيها الحزب للقتال ضدّ الغزو الإيطالي، والتعاون مع كل القوى التي تقاتل ضدّ هذا الغزو البربري.

الاحتلال النازي الألماني لليونان

دخلت القوات النازية الألمانية العاصمة أثينا في السابع والعشرين من نيسان (أبريل) 1941، وسقطت حكومة ميتاكساس. وهرب الملك وزمرته العسكرية بعد أن مهدوا الأرض ـ عن قصد أو بدون قصد ـ للاحتلال النازي. فقد دخلت القوات النازية دون أن تجد أمامها مقاومة، أما ميتاكساس ووزير الأمن العام وسائر القادة العسكريين الذين قطعوا أوصال الشعب بسكاكينهم، فقد فروا كالأرانب، ولم يقاتلوا الغزاة لا في أثناء الغزو ولا في أثناء

الاحتلال، بل إن كثيراً من أعمدة الحكم تعاونوا مع النازيين ضدّ المقاومة اليونانية.

عندما بسط الاحتلال النازي نفوذه على اليونان كان الحزب الشيوعي ما يزال مثخناً بالجراح؛ فالآلاف من مناضليه ما زالوا في السجون والمعتقلات، وكانت الحركة الوطنية مدمرة ممزقة. ولكن سرعان ما بدأ الحزب بلحم صفوفه، خاصة مع هروب العديد من مناضليه من السجون والمعتقلات في فترة دخول النازيين.

انعقد الاجتماع الموسع الثامن للجنة المركزية في كانون الثاني (يناير) 1942. وانتخب سيانتوس Siantos سكرتيراً للجنة المركزية. وأعلن ضرورة تشكيل جبهة واسعة تضم الشعب اليوناني كله من أجل شنّ المقاومة ضدّ الاحتلال النازي. وشكلت جبهة التحرر الوطني اليونانية EAM بقيادة الحزب الشيوعي. كما شكلت جبهة العمال للتحرر الوطني EEAM.

تشكيل الوحدات الغوارية:

تشكلت طلائع وحدات الغوار، بصورة عفوية، في سلاسل الجبال في أواسط اليونان وكان ذلك في أوائل صيف 1942. ولم تكن قيادة الحزب قد قررت بعد، الانتقال إلى الجبال وبدء الكفاح المسلح، إذ كانت منهمكة في إعادة تنظيم الحزب وتشكيل جبهة التحرر الوطني.

ـ كان إريس فيلوتشيوتس ـ وهو شيوعي سابق استنكر الحزب في

عهد الدكتاتورية ـ أول من بادر بتشكيل وحدة غوارية وبدء الكفاح المسلح. ثم تشكلت وحدات عدة أخرى صغيرة من عناصر شيوعية وعادية. ولكن بعد بضعة أشهر اتخذ الحزب قراراً بالتحول إلى العمل المسلح. وتصالح مع إريس فيلوتشيوتس[1]. وشكل جيش التحرير التابع للجبهة تحت اسم جيش التحرير الشعبي الوطني ELAS، واعتبر الجناح العسكري لجبهة التحرر الوطني، وقد عين إريس فيلوتشيوتس قائداً للجيش.

وهنا علينا ملاحظة ما يلي:

أ ـ تأخرت قيادة الحزب عن المبادرة بالكفاح المسلح ولكنها سرعان ما تداركت ذلك وصبّت جهودها لقيادته وإنجاحه.

ب ـ دخول الحزب رسمياً وبكل كوادره وتجربته وطاقته وتقاليده الثورية أعطى حركة الكفاح المسلح زخماً كبيراً.

ج ـ واجه الحزب مشكلة الشيوعيين السابقين الذين استنكروا الحزب وأعلنوا «توبتهم» في أثناء حكم الدكتاتورية 1936 ـ 1941، فاتخذ قراراً بقبول العناصر المستعدة للنضال في الجبهة ولكن ليس في الحزب.

تشكلت في ذلك الوقت وحدة غوارية أخرى هامة بقيادة أندرياس مونتريهاس المعروف باسم القائد أوريستس Orestis وقد

---

(1) اسمه الحقيقي ثاناسيس كلاراس Thanassis Klaras.

أصبح شيوعياً فيما بعد. وانضم بكل وحداته إلى ELAS جيش التحرير الشعبي الوطني.

وتشكلت منظمة غوار أخرى بقيادة زيرفاس Zervas تحت اسم EDAS وهو مناصر للجمهوريين (حزب الأحرار).

وتشكلت في عام 1943 منظمة غوارية أخرى تحت اسم Ekka بقيادة ديميترويوس بزاروس Dimitrios Psaros.

مع دخول الحزب الشيوعي اليوناني إلى ساحة الكفاح المسلح وتحالفه مع إريس فيلوتشيوتس وتشكيل جبهة إيم EAM وذراعها المسلح إلاس ELAS دخلت حرب المقاومة ضدّ الاحتلال النازي مرحلة جديدة عسكرياً وجماهيرياً، ليس في الجبال فحسب، وإنما أيضاً، في المدن، بخاصة بعد أن قرر الحزب الشيوعي في 1943 تشكيل وحدات غوارية في المدن.

استطاعت جبهة التحرير الوطني وقوات جيش التحرير الشعبي الوطني، بقيادة الحزب الشيوعي، السيطرة على مناطق واسعة أصبحت إما محررة وإما شبه محررة. وكان اتساع تلك المناطق يمتد ليشمل نصف اليونان. وأصبح الحزب والجبهة، مع خريف 1944، يسيطران على مناطق تبلغ مساحتها حوالى ثلاثة أرباع اليونان.

إن الشجاعة في القتال، والمقدرة على التنظيم والتعبئة، وإطلاق مبادرات الجماهير، والمهارة في قيادة عمليات حرب

الغوار جعلت من جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير والحزب الشيوعي أضخم حجم بين المنظمات الغوارية الأخرى، وذلك بصورة واضحة التفوق. ولا يبالغ المرء إذا قال إن الحزب أثبت في سنوات الحرب أنه القائد الحقيقي للجماهير والثورة المسلحة. إن أعداء الحزب الشيوعي في اليونان لا يستطيعون إنكار هذه الحقيقة[1].

وكانت إلاس ELAS القوة المسلحة الوحيدة التي تستطيع أن تقود عمليات عسكرية كبيرة مثل معركة غورغوبوتاموس Gorgopotamos في 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 1942، حيث سحقت، في معركة ضارية، حامية إيطالية فاشية بأسرها.

إن تعاظم القوة العسكرية لجيش التحرير الشعبي الوطني جعل البريطانيين يحاولون الاتصال والتنسيق مع الجبهة إيم EAM وتقديم المساعدات من أجل أن توجه ضربات قاسية للمواقع العسكرية النازية في اليونان. وقد أرسلت بريطانيا في 29 أيلول (سبتمبر) 1942 بعثة عسكرية بقيادة البريغيدير مايرز E.C.W Myers، من أجل التنسيق مع المغاورين اليونانيين، ثم طلبت من البعثة أن تبقى في الجبال مع المغاورين.

إذا كانت بريطانيا بحاجة للتعاون ـ في ظروف الحرب ـ مع جبهة التحرر الوطني اليونانية وتقديم المساعدات لها، فإن بريطانيا

(1) جورج كوزولاس: «الثورة والهزيمة»، ص 150.

لم تنسَ أن تخلق أو تشجع المنظمات الأخرى، وتحاول الحدّ من انتشار نفوذ الجبهة وتحاول خلق العراقيل دون توحيد كل القوات المسلحة تحت قيادة جيش التحرير الشعبي الوطني.

تميّزت حرب المقاومة المسلحة في اليونان، بالإضافة إلى ما تقدم، بالظواهر التالية:

أ - جندت الجبهة والجيش الشعبي جماهير الفلاحين الفقراء وجعلتهم يتسلمون، للمرة الأولى، مصيرهم بأيديهم، في المناطق المحررة؛ فقامت اللجان القروية والإدارات الذاتية ومؤسسات الخدمات والدفاع عن النفس، إلى جانب انتشار الوعي السياسي.

ب - قرر الحزب الشيوعي اليوناني في المؤتمر الذي عقد في كانون الأول (ديسمبر) 1942:

1 - العمل على توحيد منظمات المقاومة ووضع حدّ للشرذمة.

2 - تهيئة الشعب وقواته المسلحة لإقامة حكم وطني شعبي ديمقراطي بعد التحرير.

ج - بدأت بعض المنظمات في القيام بأعمال تخريبية ضدّ جيش التحرير الشعبي الوطني ووصل الحدّ ببعض قادتها وعناصرها إلى أن تعاونوا مع الاحتلال النازي ضدّه مما اضطره أن يقوم بحملات تأديبية في بعض الحالات. ويحاول فرض وحدة القوات المسلحة بالقوة إذا اقتضى الأمر. وقد استعملت القوة

في بعض الحالات وكان ثمة بعض الوحدات التي تريد القتال فعلاً مثل جماعة سارافس فانضمت له.

د ـ تدهورت العلاقات بين المنظمات مع أوائل عام 1943، ولما أخذ جيش التحرير الشعبي الوطني يرد على الاستفزازات، وبحزم، تدخلت البعثة البريطانية العسكرية. وعقد اجتماع بين قادة المنظمات، حيث شكلت قيادة موحدة بنسبة أحجام المنظمات. وقد ألفت من ستة أعضاء: ثلاثة من الجبهة وجيش التحرير الشعبي الوطني، وواحد عن إيداس EDAS، وواحد عن EKKA، وقائد البعثة البريطانية BMM برئاسة الجبهة وجيش التحرير الشعبي الوطني. وأعلن عن تشكيل القيادة الموحدة في تموز (يوليو) 1943، وكان قد صدر قبل ذلك بيان نيسان (أبريل) الذي يدعو إلى أن يحترم استقلال كل منظمة. ولقد جاء تشكيل القيادة الموحدة اعترافاً صريحاً بقيادة الشيوعيين لحرب المقاومة.

هـ ـ استسلمت إيطاليا للحلفاء في 8 أيلول (سبتمبر) 1943، وكانت القوات الإيطالية في اليونان تحت طوق جيش التحرير الشعبي الوطني، فشدد عليها الخناق، وكانت النتيجة استسلامها والاستيلاء على أسلحتها مما أعطى الحركة دفعاً من جديد.

ما بعد استسلام إيطاليا:

كان ملك اليونان قد نقل حكومته إلى مصر في أثناء الحرب،

وكان تحت إمرته جيش يوناني وأسطول بحري في الإسكندرية. وما إن أعلن استسلام إيطاليا وأصبحت الريح تهبّ بقوة لمصلحة الحلفاء حتى بدأت القوات البريطانية تحضر مع الملك لغزو اليونان. فأصدر الملك وحكومته والقيادة البريطانية تعليمات سرية لأنصارهم في اليونان ليتهيؤوا لاستقبال الجيش البريطاني والجيش اليوناني في مصر، وعلى رأسهم الملك. كان معنى هذه التعليمات بدء المؤامرات ضدّ جبهة التحرير الوطني اليوناني. وفعلاً نسفت اتفاقية القيادة الموحدة التي ناضل الشيوعيون لتحقيقها وعادت المنظمات الأخرى إلى استفزاز الجبهة والجيش الشعبي، بل راح البعض يعتبر أن الخطر النازي قد ولّى. وأصبح الخطر الأساسي قوة الحزب الشيوعي ونفوذه مما وصل بهم إلى حدّ التعاون مع النازيين ضدّ جبهة التحرير الوطني اليوناني.

اضطر جيش التحرير الوطني الشعبي، عندما اتضحت المؤامرة، إلى الردّ بعنف على المنظمات التي أخذت تخرب على الكفاح المسلح، وقاد حملة سياسية وعسكرية ضدّ الذين يتعاونون مع الاحتلال النازي.

وحاولت منظمة إيداس EDAS شنّ هجوم على بعض قوات الجبهة. ولكن هذه الأخيرة أحبطت المحاولة وطوقت جماعة إيداس، وراحت تطاردهم حتى حصرتهم في منطقة صغيرة في جبال أبيروس.

رغم أن جبهة التحرير الوطني وجيشها كانت لهما الغلبة، وقد

انضمت لهما، في تلك الفترة، أو صفيت، مجموعة من المنظمات الصغيرة، وحصرت إيداس EDAS في منطقة صغيرة في أبيروس.. رغم ذلك فقد ظل الشيوعيون يصرون على ضرورة الوحدة الوطنية وتأجيج الكفاح المسلح ضدّ النازيين.

نظراً لفشل التحركات ضدّ جبهة التحرير الوطني، ونظراً لتأخر دخول الجيش البريطاني إلى اليونان، ونظراً لتأييد الشعب اليوناني للجبهة، اضطرت بعض الوحدات العسكرية البريطانية ومنظمة إيداس إلى الموافقة على اقتراحات الجبهة فعقدت الهدنة، في 4 شباط (فبراير) 1944، بين المنظمات على الأسس التالية:

أ - إعادة القيادة الموحدة.

ب - بقاء كل منظمة في حدود منطقتها، أي الحدود القائمة عند توقيع اتفاقية الهدنة.

ج - اقترحت الجبهة كشرط للهدنة أن يعلن زيرفاس قائد إيداس EDAS استنكاره لأعضاء إيداس المتعاونين مع النازيين. وقد وافق زيرفاس على ذلك وأعلن استنكاره. وكان هذا تأكيداً لصحة تحليل جبهة التحرير الوطني اليوناني بالنسبة لأسباب الخلاف بين المنظمات.

واتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في اجتماعها الموسع العاشر، الذي انعقد في كانون الثاني (يناير) 1944 قراراً يقضي بـ:

أ - القضاء الحازم على كل عملاء العدو.

ب ـ القضاء على الحكومة العميلة (أقام الغزاة النازيون حكومة يونانية عملية).

ج ـ عزل كل الذين يعملون على تخريب الوحدة الوطنية.

د ـ توسيع الوحدة الوطنية وترسيخها.

ولكن تلك الهدنة التي عقدت في شباط (فبراير) 1944 لم تغير شيئاً من المخطط البريطاني لعرقلة امتداد جبهة التحرير الوطني وتهيئة البلاد لدخول الجيش البريطاني مصحوباً بملك اليونان وحكومته، وذلك من أجل الحيلولة دون إقامة حكم ديمقراطي شعبي بقيادة الجبهة. ويجدر أن نلاحظ بهذا الصدد الوقائع التالية:

1 ـ قرر روزفلت وتشرشل في أثناء اجتماعهما في كويبك في تموز (يوليو) 1943 مسألة عودة الملك وحكومته الرجعية إلى اليونان. وقد بعث كل منهما برسالة خاصة إلى الملك بهذا الخصوص (رسالة تشرشل 26 آب (أغسطس) 1943، ورسالة روزفلت 7 أيلول (سبتمبر) 1943).

2 ـ عقد في القاهرة في 10 آب (أغسطس) 1943 اجتماع حضره ستة من قادة المقاومة ـ وكانت جبهة التحرير الوطني ممثلة فيه ـ وقائد البعثة البريطانية مايرز، والملك اليوناني وحكومته، والقيادة البريطانية في الشرق الأوسط. وكان موقف الجبهة، وأيدها الجمهوريون، يشدد على ضرورة عدم رجوع الملك إلى اليونان إلا بعد

إجراء استفتاء شعبي بعد التحرير. وكان مايرز قد أخذ موقفاً ليناً من اقتراحات الجبهة وكان يعلم، من خبرته الشخصية في اليونان، أن لا مقاومة مسلحة بدون جيش التحرير الشعبي الوطني وجبهة التحرير الوطني اليوناني.

3 ـ استمر البريطانيون في المناورة ولكنهم لم يعيدوا مايرز إلى اليونان واستبدلوه بالكولونيل وودهاوس من أجل تكثيف التآمر على الجبهة والتهيئة لدخول الملك وحكومته مع الجيش البريطاني إلى اليونان.

الجيش اليوناني في مصر

كان الجيش اليوناني في مصر، وخصوصاً صغار الضباط والجنود، قد امتلأوا حماسة لانتصارات القوات المسلحة في اليونان. وبرز اتجاه قوي في صفوفهم لتأييد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الشعبي الوطني، وكان من بينهم ضباط يؤيدون القوى السياسية الوطنية في اليونان وقد تحمسوا أيضاً للمقاومة بكل منظماتها. وقد شعرت الاستخبارات البريطانية أن الجيش اليوناني في مصر أصبح مخترقاً، بقوة، من قبل القوى الديمقراطية والتقدمية ولم يعد موثوقاً به للعمل ضدّ الجبهة والجيش الشعبي بعد التحرير.

حدث، في آذار (مارس) 1943، تمرد محدود في الجيش اليوناني في مصر، لم تترتب عليه نتائج أساسية وبقيت قيادة الجيش الرجعية مسيطرة.

وفي 31 آذار (مارس) 1944 قدمت مجموعة من الضباط تمثل «لجنة الوحدة الوطنية في القوات المسلحة اليونانية» مذكرة لرئيس الحكومة الرجعية اليونانية في القاهرة، يطالبون فيها باستقالة الحكومة وتشكيل حكومة وحدة وطنية تشترك فيها جبهة التحرير الوطني اليوناني.

وامتد التمرد إلى عدة وحدات، وشكلت لجان من الجنود وأعلنت ولاءها للجنة الوحدة الوطنية ورفض أوامر قيادة الجيش.

- في 2 نيسان (أبريل) استقالت الحكومة، وكانت برئاسة تسوديروس. واقترح الرئيس المستقيل أن يخلفه سوفوكلس فينيزيلوس.

- في 6 نيسان (أبريل) ثار الجنود وصغار الضباط في الأسطول البحري ـ في مياه الإسكندرية ـ وطردوا قيادة الأسطول، وأعلنوا اعتراضهم على الرئيس الجديد وطالبوا بتشكيل حكومة تمثل الوحدة الوطنية تشترك فيها الجبهة.

- وفي 23 نيسان (أبريل) 1944 طوق الجيش البريطاني التمرد، وحلت القوات المسلحة اليونانية في مصر وجردت من السلاح.

إن انفجار التمرد في الجيش، في ذلك الوقت ثم حلّ القوات المسلحة، أثار مجموعة من التساؤلات، ما زالت حتى اليوم بلا تفسير مدعوم بوقائع دقيقة. أما السبب الذي أثار تلك التساؤلات، فيرجع إلى توقيت انفجار التمرد، ثم الموقف البريطاني الحازم في حلها. وإذا تابعنا مسيرة الأحداث التي وقعت بعد التحرير، أي

الحرب الأهلية، فسندرك خطورة ذلك التمرد. إذ لو حوفظ على تلك القوى الديمقراطية والثورية في الجيش، ودخلت إلى اليونان بعد التحرير، وانضمت إلى الثورة المسلحة، لربما تغيرت بعض مجريات الأمور تغيراً حاسماً، في بعض النواحي، لمصلحة جبهة التحرير الوطني.

عندما عاد زخريادس أمين العام الحزب من الأسر إلى اليونان، أعلن أن التمرد كان مؤامرة على الجبهة وعلى القوى الديمقراطية الشريفة في الجيش واتهم الإمبريالية البريطانية بتدبيره من أجل تسويغ حلّ القوات المسلحة الديمقراطية. ولكن هذا التفسير لا يبدو كاملاً، بمعنى أنه يغطي الجانب المتعلق بالتآمر الإمبريالي البريطاني، ولكنه لا يوضح مسؤولية أعضاء الحزب المسؤولين سواء أكان في الانجرار وراء التمرد، أم في احتمال اتخاذهم قراراً مغامراً من دون الانتباه إلى مؤامرة الاستخبارات البريطانية.

اتفاقية لبنان:

كانت الحرب قد أشرفت على الانتهاء وأصبح دخول الجيش البريطاني ومؤامرة إرجاع الملك وحكومته الرجعية مسألة ملحة بالنسبة للمخطط الإمبريالي ـ الرجعي. وهنا بدأت بريطانيا بمؤامرة جديدة تهدف إلى:

1 ـ إنامة يقظة الجبهة من أجل أخذ موافقتها على دخول الجيش البريطاني وإفساح فرصة لعودة السياسيين التقليديين والملك إلى تسلم زمام الأمور في اليونان.

2 ـ إعلان بريطانيا ضرورة إشراك الجبل (أي زعماء قوات الغوار) في تشكيل حكومة واسعة تضمّ كل القوى.

3 ـ إصباغ الشرعية على الحكومة الموسعة، وإتاحة الفرصة لها بالعودة، لأن دخول القوات البريطانية قسراً إلى اليونان كان سيثير أوروبا كلها ضدّ بريطانيا، إذ كانت الجماهير الأوروبية، والبريطانية على الخصوص، تعطف عطفاً قوياً على المقاومة المسلحة اليونانية بقيادة جبهة التحرير الوطني

خطوات الخطة البريطانية:

ـ إبراز جورج باباندريو (من الوسط) ليتزعم تنفيذ الخطة والمناورة.

ـ وجهت دعوة إلى الجبهة ولكل منظمات الجبل لعقد اجتماع في الخارج من أجل بحث ترتيبات مستقبل الوضع في اليونان بعد التحرير.

ـ عقد الاجتماع في 17 أيار (مايو) 1944 في لبنان برئاسة جورج باباندريو وحضره خمسة وعشرون عضواً يمثلون سبعة عشر حزباً ومنظمة.

ـ وقعت في 20 أيار (مايو) 1944 اتفاقية لبنان وكانت خطوطها العامة:

أ ـ إعادة تنظيم القوات اليونانية في الشرق الأوسط (أفادت الرجعية من هذا القرار).

ب ـ توحيد منظمات الجبل تحت قيادة حكومة الوحدة الوطنية.

ج ـ تأسيس وضع يختار الشعب فيه نظامه وحكومته بعد التحرير.

د ـ عينت خمس حقائب وزارية لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الشعبي الوطني على أن تشكل الوزارة برئاسة جورج باباندريو.

ـ رفضت قيادات الجبهة والجيش الشعبي والحزب الشيوعي، اتفاقية لبنان، وشجبت موافقة ممثليها في اجتماع لبنان على الاتفاقية، وقدمت اقتراحات تعديلية مطالبة بسبع حقائب وزارية من بينها وزارات الدفاع والداخلية والخارجية، كما اعترضت على حلّ قوات جيش التحرير الشعبي الوطني.

في الواقع، كانت مسألة اتفاقية لبنان موضع إحراج للجبهة، فقد كان رفض المشاركة في اجتماع لبنان سيعطي البريطانيين والرجعيين اليونانيين مادة للتحريض ضدّ الجبهة واتهامها برفض التعاون. كما كانت المشاركة في اجتماع لبنان تعني القبول بالمساومة. إن هذه الواقعة تعطينا صورة على أهمية التحرك التكتيكي والمناورة ضدّ دسائس القوى المضادة للثورة. وقد كان لينين عام 1917 قد واجه حالة شبيهة بهذه فعالجها ضمن الخطوط التالية[1]:

---

(1) لينين: الأعمال المختارة، المجلد الثاني، ص 265 ـ 270، رسالة لينين إلى اللجنة المركزية لحزب البلاشفة الروس، كتبت في 13 ـ 14 أيلول (سبتمبر) 1917.

أ ـ أخذ زمام المبادرة في تقديم الاقتراحات وإقناع الجماهير بصحة خطّ الحزب؛ فاقترح حلاً وسطاً على أحزاب كتلة المناشفة و«الثوريين الاشتراكيين» وقد رفض. واقترحت الكتلة وحكومة كرينسكي عقد «مؤتمر ديمقراطي» من أجل المناورة وتمييع اقتراحات البلاشفة، فحدد لينين الموقف من تلك المؤامرة.

ب ـ تحديد موقف مسبق من المؤتمر وعدم عقد أي آمال عليه حتى ولو ادعى أنه برلمان ذو سلطة عليا.

ج ـ يجب دخول المؤتمر بلجنة قوية حازمة.

د ـ **الموقف داخل المؤتمر:**

1 ـ رفض الكلام والخطب.

2 ـ تقديم اقتراحات حازمة وطلب الموافقة عليها فوراً وبالإجماع.

3 ـ إلقاء بيان مختصر قوي يتضمن كل صورة الوضع واقتراحات البلاشفة وطريق الحلّ المطروح أمام الجماهير.

4 ـ الخروج من المؤتمر بعد إلقاء البيان والانتشار بين الجماهير وتوضيح ما جرى في المؤتمر ونشر البيان.

5 ـ التحضير للثورة المسلحة وتحديد اللحظة الحاسمة.

طبعاً إن إيراد المثل لا يعني أن الظروف واحدة في الحالتين ولا

يعني أن الموقف يجب أن يكون واحداً بكل تفصيلاته، ولكن كان يجب على الجبهة وبالتحديد على قيادة الحزب الشيوعي، أن تأخذ موقفاً يشبه، بروحه وجوهره، موقف لينين، أي كان يجب أن تحضر مؤتمر لبنان بلجنة قوية حازمة وتأخذ موقفاً وسطاً حازماً، بمعنى أن تقدم اقتراحات يؤدي قبولها إلى تقوية مواقع الحزب والجبهة، وتتفق في خطوطها مع خطّ الجماهير، ولا تكون متطرفة بحيث تعزل الحزب عن أنصاره ومؤيديه من القوى الديمقراطية والتقدمية، ويؤدي رفضها إلى عزل القوى اليمينية والرجعية والإمبريالية. أما الذي حدث فإن موقف ممثلي الحزب الشيوعي والجبهة والجيش الشعبي في اجتماع لبنان كان ضعيفاً متخاذلاً وقبل بتراجعات خطرة في تلك الظروف. وعندما رفضت قيادة الجبل الاتفاقية التي وقع عليها ممثلوها، لم يساعد ذلك على تقوية موقف الجبل. لذلك كان من الضروري على الجبل أن يرسل ممثلين حازمين فعلاً.

على أي حال، فإن الموقف من اجتماع لبنان واتفاقية لبنان شجبا من الجبل وأدينا من زخريادس.

رفض جورج باباندريو والبريطانيون اقتراحات قيادة الجبل، وأعلن تشرشل وإيدن أنهما يحمّلان الجبهة مسؤولية الانقسام.

عادت قيادة الجبهة في أوائل آب (أغسطس) 1944، فأعلنت موافقتها على اتفاقية لبنان وقبول حقائبها الوزارية. واشترطوا عزل باباندريو ولكنهم دخلوا وزارة باباندريو في 2 أيلول (سبتمبر) 1944.

إن تغير موقف قيادة الجبهة من اتفاقية لبنان، ثم ترددها فيما بعد، بخاصة في أواسط تشرين الأول (أكتوبر)، أثار مجموعة من التكهنات. لأن ذلك الموقف وذلك التردد ـ سنبحثهما تفصيلاً فيما بعد ـ كانا انقلاباً في موقف قيادة الجبهة، وبالتحديد قيادة الحزب الشيوعي.

أما تلك التكهنات فتنصب كلها على التدخل السوفياتي، حيث يقال إن الجنرال بابوف قد اجتمع بقيادة الحزب الشيوعي في الجبل، وأقنعهم بضرورة تغيير الموقف. ويفسر أكثر المؤرخين لتلك الفترة، بمن في ذلك القادة الغربيون، أن موقف الاتحاد السوفياتي من ثورة اليونان كان محكوماً باتفاقية ستالين مع تشرشل في يالطا، حيث وافق ستالين على أن تكون اليونان منطقة نفوذ بريطانية في مقابل موافقة تشرشل على أن تكون بعض دول البلقان الأخرى منطقة نفوذ سوفياتية.

في الواقع، لا يمكن أن يفسر تغيير موقف قيادة الحزب الشيوعي اليوناني إلا في حدود تلك التكهنات، وإذا أضفنا إلى ذلك واقع موقف الاتحاد السوفياتي، في أثناء اندلاع ثورة كانون الأول (ديسمبر) 1944 واعترافه بحكومة باباندريو في أثناء القتال في اليونان، سنجد أن تلك التكهنات قريبة جداً من التصديق.

إن مناقشة موقف الاتحاد السوفياتي في هذه الفترة سيخرجنا عن جوهر الموضوع، إذ أن الذي يهمنا هنا هو موقف قيادة الحزب الشيوعي اليوناني، حيث نجد أمامنا الحقائق التالية:

أ ـ كان على قيادة الحزب الشيوعي أن تنهج خطاً استقلالياً ولا ترضخ لأي نصيحة سوفياتية ـ إذا صحّ أنه كانت هناك نصيحة.

ب ـ إن مسألة مستقبل الثورة في اليونان، وخطّ الحزب الشيوعي فيما يتعلق بالوضع الداخلي في اليونان، يجب أن يتقررا بعيداً عن أي اعتبارات خارجية عدا اعتبار واحد هو نجاح الثورة المسلحة في اليونان. وأن لا يسمح لأحد أن يقرر أين تكون اليونان أو كيف تكون اليونان غير الشعب اليوناني وقيادته الثورية.

ج ـ كان على الحزب أن يدرك أن المسألة لم تعد تحمل مزاحاً بعد كل التضحيات التي بذلتها الجماهير وكوادر الجبهة والحزب والجيش الشعبي، طوال أربع سنوات من المقاومة المسلحة الضارية ضدّ النازيين، وبعد أن أصبحت ثلاثة أرباع اليونان تحت سيطرة الجماهير المسلحة. كما كان عليه أن يدرك أن القوى المضادة للثورة لن تقبل مزاحاً هي الأخرى، أي أنها ستضرب الثورة والجماهير عند أول فرصة سانحة، ضاربة عرض الحائط بكل الاتفاقيات، دولية كانت أو محلية.

لنستعرض الآن صورة الوضع في اليونان عند بدء انسحاب الجيوش النازية من اليونان:

سياسياً:

كانت جبهة التحرير الوطني، بقيادة الحزب الشيوعي، تمثل القوة السياسية الرئيسة في اليونان سواء أكان من ناحية الكوادر أم من

ناحية التأييد الجماهيري، وكانت مشكّلة في قيادتها من عدد من السياسيين الوطنيين والديمقراطيين والتقدميين، وعلى رأسهم البروفسور سفولوس (Svolos).

عسكرياً:

أ ـ يسيطر الذراع المسلح للجبهة على ثلاثة أرباع اليونان، وهو يمتلك جيشاً شعبياً ذا تجربة نضالية واسعة في الكفاح المسلح، وبحوزته أسلحة جيدة. كما أن للجيش الشعبي وللجبهة قوات مسلحة في المدن، وبخاصة في أثينا العاصمة.

ب ـ كانت منظمة إيداس اليمينية قد حصرت في منطقة معزولة غير مهمة في الأبيروس.

ج ـ كانت منظمة إيكا (EKKA) اليمينية موجودة في سلسلة جبال روميلي بالقرب من الطريق الموصل بين أثينا وسالونيكا. وهي عبارة عن قوات صغيرة يمكن تنظيفها بسهولة.

د ـ القوة الرئيسية التي يجب أن يحسب حسابها كانت الجيش البريطاني في حالة دخوله إلى اليونان، وكان هذا أكيداً. ولكن كان موقف الجيش البريطاني سيكون حرجاً وضعيفاً جداً في حالة اشتباكه مع قوات الجبهة والجيش الشعبي وبخاصة أمام الرأي العام العالمي ـ الأوروبي والبريطاني.

ضمن تلك الظروف بدأ انسحاب القوات النازية بعد الأسبوع الأول من تشرين الأول (أكتوبر) 1944.

ودخلت القوات البريطانية.

ولم تتحرك الجبهة والجيش الشعبي والحزب الشيوعي، بل شاركوا باستقبال القوات البريطانية.

وجاءت حكومة باباندريو في 18 تشرين الأول (أكتوبر).

كان الأسبوع الذي وقع في أواسط تشرين الأول هو الأسبوع الخطر، فهو الأسبوع الفاصل بين انسحاب النازيين وبين دخول البريطانيين وكان هو اللحظة الحاسمة:

أ - كانت البلاد خالية من أي قوة تستطيع الوقوف في وجه الجبهة والجيش الشعبي.

ب - كانت القوات البريطانية رمزية صغيرة لا تستطيع التصدي لقوة الجبهة والجيش الشعبي.

ج - كان الشعب مستعداً لاستقبال أبطال الجبل وقادته.

د - كانت القوات النازية تنسحب مجرِّرة ذيول الهزيمة.

لقد مرّ ذلك الأسبوع بهدوء ولم يتحول إلى اللحظة الثورية الحاسمة. وقد حيّا المكتب السياسي للحزب الشيوعي اليوناني قائد تنظيم الحزب في أثينا الرفيق بارتزوتاس «لمحافظته على النظام والانضباط» خلال الأسبوع الخطر. وقد وصف بارتزوتاس تلك التحية فيما بعد بأنها «وصمة العار». فقد قال في المؤتمر الثالث للحزب في تشرين الأول (أكتوبر) 1950: «لقد كان بمقدورنا الاستيلاء على السلطة في 12 تشرين الأول (أكتوبر) 1944، ولكننا ترددنا وتأرجحنا بما فيهم أنا».

كان باستطاعة قيادة الحزب، في أثناء المقاومة، بخاصة قبل استسلام إيطاليا أن تعمل على إلغاء الحكومة المؤقتة الرجعية التي أقيمت في القاهرة، وتشكيل حكومة مؤقتة أخرى في الجبل، فإنها لو تمكنت من المبادرة بأخذ هذه الخطوة، ودخلت أثينا مع الحكومة المؤقتة وقوات الجبل لأصبح وضع الرجعية وبريطانيا حرجاً جداً، أما ترك حكومة رجعية يونانية في الخارج لتدخل بعد التحرير فقد أعطى الرجعية والإمبريالية أفقاً واسعاً للتآمر والمناورة.

لقد واجهت الثورة في فيتنام الوضع نفسه، في أثناء الحرب العالمية الثانية ولكن هوشي منه بادر بإعلان الثورة العامة وتشكيل الحكومة المؤقتة في آب (أغسطس) 1945 بمجرد استسلام اليابان. وقد سارع في ذلك قبل أن تتمكن القوات البريطانية من دخول فيتنام بعد سقوط اليابان. ولا يبالغ المرء إذا قال إن وضع جبهة التحرير الوطني اليوناني كان أفضل من بعض النواحي، وبخاصة من الناحية العسكرية، من وضع جبهة فيات منه في فيتنام. وهذا يرينا الفرق الشاسع بين القيادة الثورية الحكيمة الحازمة والتي تعرف متى توجه ضربتها، وبين القيادة التي لا تعرف متى توجه ضربتها.

وكتب زخريادس في كتابه «مشاكل القيادة» حول تلك الفترة منتقداً سيانتوس الذي كان قائد الحزب خلال الاحتلال النازي لليونان:

«كانت استراتيجية الحزب خلال تلك الفترة، هي استراتيجية سيانتوس، أي استراتيجية الاستسلام للبريطانيين».

ما إن حلت حكومة جورج باباندريو في اليونان في 18 أكتوبر 1944، وأخذت القوات البريطانية تعزز أكثر فأكثر.. حتى بدأت الإجراءات الفورية من أجل تجريد الجبهة وجيشها من السلاح:

أ - بدأ جورج باباندريو بالإصرار على وضع قوات الغوار تحت إمرة الحكومة، وقد فعل ذلك بالتعاون الوثيق مع البريطانيين.

ب - كان همّ حكومة باباندريو والبريطانيين تجريد الجماهير من السلاح، فقررت الوزارة في تشرين الثاني (نوفمبر) حلّ الميليشيا وتشكيل الحرس الوطني لحفظ الأمن والنظام.

ج - راحت الحكومة تجند كل المشبوهين وعملاء النازيين والرجعيين لإعادة تكوين جيش رجعي قوي، وكانت نواته «الفرقة الجبلية» و«اللواء المقدس». وقد أسهمت بريطانيا بتقديم المساعدات المالية والعسكرية لإعادة ترسيخ وضع النظام الرجعي في اليونان.

- في 27 و28 تشرين الثاني (نوفمبر) طالب الحزب الشيوعي والجبهة بحلّ «الفرقة الجبلية» و«اللواء المقدس». وقابل سيانتوس نفسه جورج باباندريو بهذا الخصوص في 29 تشرين الثاني (نوفمبر). وجاء رد باباندريو متعجرفاً ومليئاً بالتحدي. والجدير بالذكر هنا أن حكومة باباندريو والقائد البريطاني في اليونان قد أخذا يغيران لهجتهما في معاملة الجبهة وذلك:

1 ـ بعد أن انتهت الحرب وجاءت مرحلة العمل على تصفية الجبهة.

2 ـ بعد أن تركّزت القوات البريطانية في اليونان.

3 ـ بعد أن أصبحت حكومة باباندريو معترفاً بها دولياً.

4 ـ بعد أن تعززت «الفرقة الجبلية» و«اللواء المقدس» وأسس الحرس الوطني.

ـ كان من الواضح من ردّ باباندريو على طلب سيانتوس، أن الحكومة بالاتفاق مع بريطانيا مصممة على تجريد الميليشيا وقوات جيش التحرير الشعبي الوطني من السلاح والمضي في تأسيس الجيش اليوناني. وكان آخر موعد لتحقيق ذلك هو 10 كانون الأول (ديسمبر) 1944.

ـ أعلن الجنرال سكوبي، قائد القوات البريطانية في اليونان، في الأول من كانون الأول (ديسمبر) أن حكومة بريطانيا مصممة على دعم الحكومة «الدستورية» وحماية الشعب اليوناني من أي عملية عنف. وجاء هذا الإعلان استفزازاً واضحاً للقوى الثورية والتقدمية والشعب اليوناني، كما جاء تشجيعاً حاراً للقوى اليمينية للمضي في تآمرها حتى النهاية.

الأحد الدامي:

انفجرت يوم الأحد في الثالث من كانون الأول (ديسمبر) تظاهرة جماهيرية ضخمة في أثينا عبرت فيها الجماهير عن كل

مطالب جبهة التحرير الوطني، واستنكرت المؤامرات التي تحوكها حكومة باباندريو ضدّ مكتسبات الشعب اليوناني. وكانت التظاهرة سلمية ولم تبدر منها أعمال عنف مطلقاً. ولكن حكومة باباندريو بالاتفاق مع القائد البريطاني أعطت الأوامر للشرطة بفتح النار على الجماهير. وفعلاً انهال الرصاص بغزارة على الجماهير فسقط عشرات القتلى والجرحى ـ المصادر الرسمية اليونانية اعترفت بخمسة عشر قتيلاً.

توتر جو العاصمة، واندفعت الجماهير لتردّ بالسلاح، وكانت قيادة الحزب الشيوعي ـ بقيادة سيانتوس ـ قد وجدت أن لا مفرّ لها من أن تتراجع عن موقفها المتردد الذي ابتدأ من شهر آب (أغسطس) 1944 ـ كما رأينا سابقاً ـ ولكن قبل الدخول بتفصيلات ثورة كانون الأول (ديسمبر) التي أعقبت الأحد الدامي، لنلاحظ:

أ ـ أن كوادر الحزب الشيوعي والجبهة لم تستطع أن تستوعب الخطّ الذي انتهجه الحزب بعد شهر آب (أغسطس). وكان ثمة أعضاء في اللجنة المركزية معارضين تماماً لخطّ التراجع الذي أعقب رفض الموافقة على اتفاقية لبنان، وكانوا يضغطون على القيادة بضرورة أخذ موقف حازم قبل ضياع الفرصة نهائياً، وما كان باستطاعة القيادة أن تفسر موقفها أو تدافع عنه.

ب ـ كانت عملية تجريد الجماهير من السلاح جنباً إلى جنب مع تعزيز القوات الرجعية قد جعل الجماهير تدرك بحسها

الثوري السليم أن من الضروري الدفاع بحزم، والردّ بحزم ضدّ المؤامرات.

ج ـ أن قرار قيادة الحزب بتغيير موقفها من جديد، واللجوء إلى السلاح جاء ارتجالاً وانجراراً وراء تطور الأحداث من دون أن تعد الحزب والجماهير سلفاً من أجل خوض ثورة مسلحة عامة وقتال الجيش البريطاني.

ثورة كانون الأول (ديسمبر) 1944:

بدأت الثورة المسلحة مباشرة إثر الأحد الدامي وانطلقت القوات المسلحة للجبهة والجيش الشعبي في أثينا تعصف بمراكز الشرطة وتسقطها الواحدة بعد الأخرى، وانحصرت الحكومة وقيادة الجيش البريطاني في قلب العاصمة. وقد ضربت عليهم القوات المسلحة الثورية حصاراً وراحت تشنّ الهجمات في قتال شوارع لاقتحام المواقع الدفاعية في المنطقة الباقية من أثينا. ولكن القوات البريطانية كانت متفوقة في السلاح، بينما كانت القوات الثورية مشكلة من قوات الجبهة والجيش الشعبي في مدينة أثينا والضواحي فقط. وكان سلاحها عبارة عن قنابل يدوية وأسلحة خفيفة، وهي الأسلحة التي كانت بحوزتها في أثناء المقاومة تحت الاحتلال النازي.

والغريب أن سيانتوس قائد الحزب الشيوعي الذي تسلم مباشرة قيادة القوات المسلحة والجبهة عسكرياً وسياسياً، قد أصدر أوامره لسارافس وإيرس بتحريك قواتهما شمالاً لضرب منظمة إيداس،

وتحريك قوات أخرى ضدّ زيرفاس في الأبيروس. وكانت تلك القوات التي حركها سيانتوس لتحقيق تلك الأهداف، تشكل العمود الفقري لجيش التحرير الشعبي الوطني، وهو القوة العسكرية الضاربة الرئيسة. أما الحكمة العسكرية والسياسية من وراء هذه الخطوة فلن يستطيع أحد أن يعثر عليها، لماذا؟

أ ـ المعركة الرئيسة في أثينا وسقوط مركز القيادة البريطانية والحكومة كان يعني انتصار الثورة.

ب ـ إن القوات التي أرسل سيانتوس قواته الرئيسة لتصفيتها لا تؤثر على مصير المعركة في شيء سواء أنجحت عملية القضاء عليها أم فشلت.. لقد كانت عبارة عن جيوب صغيرة لا قيمة لها.

ج ـ كانت القوات البريطانية المحاصرة في أثينا في وضع حرج، إذ كادت تسقط على يد القوى الثورية في أثينا لوحدها، فلو اشتركت قوات سارافس وإيرس لسقطت حتماً وبسرعة.

وكان من نتيجة تشتيت قوات الثورة وعدم تركيزها لتأمين التفوق في النقاط الحاسمة، أن كسب البريطانيون وقتاً كافياً لإرسال تعزيزات إضافية لدعم قواتهم في اليونان.

جاء تشرشل إلى أثينا في 25 كانون الأول (ديسمبر). وعقد اجتماعاً برئاسة رئيس أساقفة أثينا. وقد ضمّ ذلك الاجتماع وفداً عن جبهة التحرير الوطني برئاسة سيانتوس نفسه ووفداً عن الحكومة، بالإضافة إلى وفدين يمثلان الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

أعلن تشرشل في الاجتماع أنه جاء إلى أثينا بموافقة روزفلت وستالين، ولم يعترض بوبوف رئيس البعثة السوفياتية.

وقدم سيانتوس شروط الثورة:

1 ـ نصف مقاعد الوزارة، بما فيها حقائب الداخلية والعدل والدفاع والخارجية.

2 ـ حلّ فرقة الجبال واللواء المقدس والحرس الوطني.

3 ـ استفتاء حول الدستور في شباط (فبراير).

4 ـ انتخاب جمعية تأسيسية في نيسان (أبريل).

5 ـ استقالة باباندريو.

كانت مسألة تشكيل مجلس وصاية على العرش برئاسة رئيس الأساقفة داماسكينوس، هو الاقتراح الوحيد الذي قبل البريطانيون مناقشته؛ فقد رفضوا كل الاقتراحات الأخرى، لأن القوات البريطانية في ذلك الوقت أي في 26 كانون الأول (ديسمبر) يوم عقد الاجتماع، قد عُززت وأصبحت في وضع قوي عسكرياً.

وانفض الاجتماع في 27 كانون الأول (ديسمبر) وعاد كل إلى مواقعه ليستمر في القتال، ويبدأ البريطانيون بالهجوم المضاد.

ـ في 30 كانون الأول (ديسمبر) استقال الملك بعد أن قبل استقالة حكومة باباندريو وعين رئيس الأساقفة رئيساً لمجلس الوصاية في 31 كانون الأول (ديسمبر).

- في 4 ـ 5 كانون الثاني (يناير) سقطت أثينا كلها بيد البريطانيين بعد قتال شوارع عنيف.
- وفي 6 كانون الثاني (يناير) أعلنت قيادة الثورة التراجع العام.
- قبل أن تنسحب القوات الثورية من أثينا أخذت معها عدداً كبيراً من الرهائن مما أضاف خطأً تكتيكياً جديداً. وقد دان المؤتمر السادس لتنظيم الحزب الشيوعي في أثينا، في آب (أغسطس) 1945، هذا الإجراء واعتبره خطأ أدى إلى إثارة بعض أوساط الشعب ضدّ الجبهة.
- حاول سيانتوس أن يتصل بالبريطانيين لعقد هدنة وقدم اقتراحات وسط، ولكنها رفضت لأن بريطانيا كانت تنوي الإجهاز على الثورة قدر المستطاع بعد أن بدأت تكسب الجولة عسكرياً.

اتفاقية فاركيزا Varkiza

التقى الجانبان في شباط (فبراير) 1945 في فاركيزا، وكان همّ ممثل الحزب الشيوعي تأمين عفو عام. وفعلاً صدر عفو عام مع استثناءات، واعترف «بشرعية» الحزب الشيوعي.

ملحوظات حول ثورة كانون الأول (ديسمبر)

على الرغم من أن قيادة الحزب الشيوعي قد أضاعت فرصتها الذهبية في 12 كانون الأول (ديسمبر) 1944، وعلى الرغم من أن القوات البريطانية قد عززت وكذلك الجيش الرجعي خلال تشرين

الثاني (نوفمبر) وكانون الأول (ديسمبر)، إلا أنه كان بمقدور الثورة في كانون الأول (ديسمبر) أن تحرز مكاسب هامة إن لم تكن حاسمة، وذلك للأسباب التالية:

1 ـ لو ركّزت القوات في أثينا وتمت السيطرة على قيادة الجيش البريطاني والحكومة ـ وقد ناقشنا هذه المسألة عند مناقشة أوامر سيانتوس بتحريك القوات إلى أبيروس وبروميلي.

2 ـ أميركا حُيّدت، عملياً، في ذلك الوقت.

3 ـ كان وضع بريطانيا في الداخل لا يساعدها على إعادة احتلال اليونان لو انتصرت الجبهة في أثينا واعتقلت الحكومة وأنشأت الحكومة الوطنية. فقد كان حزب العمال منزعجاً جداً من تدخل بريطانيا في اليونان. وكانت هنالك أوساط بين المحافظين منزعجة كذلك. بل إن جريدة «التايمز» شجبت التدخل البريطاني شجباً صريحاً.

4 ـ كان من الممكن الإفادة من اجتماع 26 ـ 27 كانون الأول (ديسمبر) مع تشرشل وحضور الأميركيين والسوفيات للخروج بحلٍ وسط، ما دامت القوات البريطانية قد عززت ولم يعد بالإمكان تحقيق نصر عسكري.

5 ـ لقد شجب زخريادس ومعه مؤتمر الحزب عام 1950 أخطاء سيانتوس، بل إن زخريادس اعتبره ذا علاقة مشبوهة بالبريطانيين. وإذا كان زخريادس قد وجه ذلك الاتهام دونما تقديم دليل ملموس، فإن عكس هذا الكلام، أي النظر إلى

سيانتوس كشخص غير مشبوه، لا يعفيه من سلسلة الأخطاء المميتة التي ارتكبها، وبخاصة خطه اليميني الانتهازي، وعدم تحضيره للجماهير والحزب ضدّ الإمبريالية البريطانية.

6 ـ انتقد الحزب الشيوعي فيما بعد اتفاقية فاركيزا.

عودة زخريادس من الأسر:

عاد زخريادس في أواخر أيار (مايو) 1945 من الأسر ليتسلم قيادة الحزب الشيوعي ـ لقد انتخب أميناً عاماً للحزب منذ 1934 ـ وبقي سيانتوس سكرتيراً للجنة المركزية، وقد تكرس هذا الوضع في الاجتماع الثاني عشر الموسع للجنة المركزية لعام 1945 في شهر تموز (يوليو).

الملامح الرئيسة للوضع بعد اتفاقية فاركيزا

- انشقت الجبهة على أثر فشل الثورة، وشكل قسم من قادتها «الاتحاد الديمقراطي الشعبي» (الحزب الاشتراكي اليوناني).
- لجأ مئات عدة من مقاتلي الغوار إلى يوغسلافيا لأن العفو الذي ضمنته اتفاقية فاركيزا لم يشملهم، وتمركزوا في قرية بالكز (Balkes) الشهيرة التي أصبحت قاعدة للشيوعيين اليونانيين، وكانت سابقاً قرية أكثر سكانها من الألمان وقد رحلوا منها بعد انتهاء الحرب.
- جرت اعتقالات بالجملة لمناضلي القاعدة تحت تهم «جرائم مدنية».

- كان الحزب قد اعترِف «بشرعيته» بعد اتفاقية فاركيزا وأخذ يمارس نضالاً علنياً.

- انتهج الحزب الشيوعي خطاً وطنياً متجاوباً مع مشاعر الجماهير فيما يتعلق بمجموعة من القضايا التي أثيرت مشاكلها في تلك الفترة، وبخاصة القضية القبرصية، ومشكلة دوديكانيس ـ تحت السيطرة الإيطالية ـ، ومشكلة شمال أبيروس، وكانت هذه القضية الأخيرة تتعلق بخلاف مع ألبانيا التي أصبحت ديمقراطية شعبية. فاتخذ الحزب منها موقفاً مرناً، إذ أعلن أنه سيمضي مع قرار جمهرة القوى الديمقراطية حول تلك المسألة، ولكن مع تسجيل اعتراض الحزب. ولكن زخريادس عاد في كانون الثاني (يناير) 1950 وانتقد هذا الموقف واعتبره شوفينياً.

يجدر بنا هنا أن نتوقف قليلاً عند معالجة هذه المعضلة المحرجة فعلاً، إذ لا بدّ للقوى الثورية أن تناقشها من كل جوانبها، لا أعني مشكلة شمالي الأبيروس بالذات، وإنما المشاكل المشابهة بصورة عامة. ولنضع القضية بخطوطها العامة:

أ ـ نتيجة الأنظمة الرجعية والرأسمالية والسيطرة الإمبريالية نشأت مجموعة من القضايا تشكل خلافاً بين الشعوب على حدود إقليمية، وكثيراً ما تثار تلك القضايا قبل أن تتحرر تلك الشعوب لتحلها بأسلوب ديمقراطي رفاقي. وهنا تجد القوى الثورية نفسها في وضع محرج حقاً. فمثلاً نشأت مشكلة مقدونيا وهي قضية حساسة بالنسبة لبلغاريا ويوغسلافيا

واليونان، أو مشكلة شمال الأبيروس وهي قضية حساسة بين اليونان وألبانيا، أو مشكلة الحدود الهندية ـ الصينية إلخ.. في الواقع ثمة عشرات مثل هذه القضايا. فأين العقدة فيها؟

ب ـ من ناحية، تعمد القوى المضادة للثورة على إثارتها من كل جانب بروح شوفينية عدائية. ولنقرّ حقيقةً، وهي أن من السهل جداً أن تجر الجماهير وراء مثل تلك الشعارات القومية البرجوازية، وهذا الموقف تواجهه القوى الثورية في كلا الجانبين أو من كل الأطراف المتنازعة. فإذا تبنت كل منها موقفاً وطنياً صرفاً، فإنها تأمن العزلة عن جماهيرها، ولكنها من ناحية ثانية ستضع نفسها ضدّ القوى الثورية في الجانب المقابل، وبهذا تتصدع العلاقات الأممية. وإذا أخذت القوى الثورية موقفاً أممياً حازماً ـ وكثيراً ما يكون ضدّ مشاعر الجماهير في وطنها ـ، فإنها عملياً ستخسر من مواقفها الجماهيرية مما قد يؤثر سلبياً، لزمن طويل، على مستقبل تطور الثورة. فما الموقف في هذه الحالة؟

طبعاً إن هذه القضايا التي نناقشها محصورة في حالة الخلافات على مناطق تسكنها أقليات قومية تنتمي كل منها إلى الوطن الأم الذي يتنازع على تلك الحدود القومية. ولا نعني القضايا التي تحمل صفة سيطرة إمبريالية، إذ أن الموقف في هذه الحالة بالنسبة للقوى الثورية في بلد المتروبول الإمبريالي هو معارضة السياسة الإمبريالية على طول الخطّ والوقوف بلا تردد إلى جانب الشعوب في حق تقرير مصيرها.

نعود لنسأل: ما الموقف الصحيح في تلك الحالات؟ حقاً يجب ألا يعطى جواب قطعي جامد يطبق على كل الحالات، وإنما يجب أن تبحث كل حالة حسب ظروفها المعطاة. ولكن لا بدّ من أخذ بعض النقاط الأساسية العامة بعين الاعتبار، في أثناء معالجة كل حالة:

1 ـ تجنب معارضة المشاعر القومية العامة ـ سواء بحق أو بدون حق ـ في كلتا الجبهتين المتنازعتين. لأن أخذ موقف أممي ينجم عنه عزلة القوى الثورية، وتعثر الثورة أو حتى انتكاساتها في بعض الحالات، لا يفيد القضية الأممية عملياً، إذ أن انتصار الثورة هو الموقف الأممي الحاسم.

2 ـ أخذ موقف شوفيني يؤدي إلى عواقب وخيمة بالنسبة للعلاقات الأممية التي تربط القوى الثورية والشعوب بعضها بالبعض الآخر.

3 ـ يجب على القوى الثورية أن تتفهم موقف بعضها البعض في حالة اتخاذ مواقف غير منسجمة من جانب قوتين ثوريتين تتنازع بلدانهما على قضية حدود أو ما شابه، ويجب ألا تعمد إحداهما على ممارسة ضغط على الأخرى، وبخاصة إذا كانت الثانية أضعف منها. فمثلاً كان موقف ديمتروف قائد الحزب الشيوعي البلغاري وتيتو خاطئاً حين ضغطا على الحزب الشيوعي اليوناني في العشرينيات وأوائل الثلاثينيات لتأييد استقلال مقدونيا.

وعلى كل حال ستظل هذه المشكلة معقدة وتحتاج إلى كثير من الدقة والحكمة والتفهم في معالجتها.

انتخابات الكونفيدرالية العمالية

في آذار (مارس) نجح الحزب الشيوعي اليوناني في انتخابات «الكونفيدرالية العامة لاتحاد العمال»، فألغت الحكومة الانتخابات وعينت لجنة تنفيذية مؤقتة.

- على الرغم من اتفاقية فاركيزا وتحول الحزب للنضال العلني فقد انطلقت فوراً الحكومة اليونانية الرجعية والقيادة العسكرية البريطانية والتنظيمات الفاشية اليونانية إلى تبني سياسة استفزاز وإرهاب ضدّ القوى الثورية إلى جانب المضي بكل قوة لتدعيم الجيش الرجعي تحضيراً لضرب الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية ضرباً في العظم، وقد اتخذت تلك السياسة الملامح العامة التالية:

1 ـ بناء الجيش وتسليحه وتشريبه بقيادات رجعية فاشية.

2 ـ الاستمرار في سياسة تشهير ضدّ الحزب الشيوعي وحلفائه.

3 ـ المضي بالمحاكمات والإعدامات والاعتقالات والملاحقة.

4 ـ استصدار قرارات حكومية للحدّ من الحريات الديمقراطية، مثلاً إلغاء انتخابات فيدرالية العمال.

5 ـ تشكيل جبهة ملكية ـ فاشية لها تنظيم إرهابي سري عمد إلى ممارسة أعمال الاغتيالات والاعتداء على الجماهير في القرى والمدن. وكان معظم عناصر هذا التنظيم من المتعاونين السابقين مع النازية.

ـ أعلن الحزب الشيوعي في تموز (يوليو) 1945 ـ في الاجتماع الموسع الثاني عشر للجنة المركزية ـ شعار «الدفاع عن النفس حزبياً وشعبياً». وأعلن زخريادس في آب (أغسطس) 1945:

«إذا لم يتغير الوضع بحيث يمضي في طريق تطور ديمقراطي طبيعي فسوف نرد على الملكيين الفاشيين في المدن والجبال والقرى وبالأساليب نفسها».

«إذا كان بيفن ـ وزير خارجية بريطانيا ـ لا يستطيع أن يجعل قواته تحافظ على الأمن وتضمن تطبيق اتفاقية فاركيزا فلينسحب من اليونان، ونحن على استعداد لحفظ الأمن بدون مساعدتهم».

مسألة الانتقال السلمي والعنف المسلح:

على الرغم من الاستفزازات الرجعية، وعلى الرغم من اتضاح المؤامرة السوداء، فإن الحزب الشيوعي اليوناني تأرجح حول الطريق الذي ستتبعه الثورة في اليونان، وقد برزت اتجاهات فيه تطرح موضوعة إمكانية الانتقال السلمي.

نوقشت هذه القضية في المؤتمر السابع للحزب الشيوعي في تشرين الأول (أكتوبر) 1945، وانتهى الموقف إلى تبني موضوعة زخريادس:

«ثمة اتجاه لدى بعض الرفاق يطرح القضية من جانب واحد عند بحث موضوعة الانتقال السلمي، وهنا يجب التأكيد حالاً، وبحزم، أن هذه المسألة بحدود الإمكانية ولكنها ليست أكيدة، وهي إمكانية تتضاءل مع كل يوم يمضي».

- قام العمال في أوائل كانون الثاني (يناير) 1946 بإعلان سلسلة من الإضرابات ضدّ الإعدامات وأعمال الإرهاب والاغتيال.

- أعلن الحزب الشيوعي مقاطعته لانتخابات آذار (مارس) 1946، وقد نجح أنصار الملكية فيها. وقد انتقد الحزب هذا الموقف في عام 1950 واعتبره خطأً تكتيكياً[1].

- وصل الجيش الرجعي النظامي مع أواسط 1946 إلى حوالى 100 ألف.

بدء العمل المسلح:

لقد ضاقت جماهير القوى ذرعاً باعتداءات العناصر الفاشية، وعدم اتخاذ موقف حازم من قبل الحزب الشيوعي اليوناني للرد عليها، فقامت في 30 آذار (مارس) 1946 انتفاضة مسلحة عفوية من الفلاحين الفقراء وهاجمت الفاشيين في قرية ليتوخورون شرقي جبل أوليمبوس، وكان هدف الانتفاضة إنزال القصاص بالقتلة.

---

(1) عزل زخريادس من قيادة الحزب عام 1956.

واتسعت أعمال الردّ العفوية في شهر نيسان (أبريل) وبدأت تتشكل وحدات غوارية. وقد انطلق ذلك كله من القرى التي كانت نشطة في مقاومة النازيين، وراحت الحكومة اليونانية والعناصر الفاشية المسلحة تستبيحها خلال عام 1945 وأوائل عام 1946. وقد اعتقلت الحكومة المئات من قادة الغوار السابقين وأرسلتهم إلى جزر إيجه، كما شردت آلافاً أخرى لجأ كثير منهم إلى قرية بالكيز في يوغسلافيا. ويستطيع المرء أن يقول إن اتفاقية فاركيزا لم تطبق مطلقاً على جماهير الفلاحين الفقراء في القرى الجبلية.

على الرغم من أن أغلب عناصر وحدات الغوار كانت من أعضاء الحزب الفلاحين أو من أعضاء الجيش الشعبي، إلا أن الحزب استمر في ممارسة نشاطه العلني واقتصر موقفه على تسويغ عمليات الغوار باعتبارها إجراءً دفاعياً عن النفس، ولم يضع كل ثقله لدعمها أو يعلن انضمامه رسمياً لها حتى أواسط أيلول (سبتمبر) 1947، وقد صدر قرار حلّ الحزب الشيوعي من قبل السلطة في أواخر كانون الأول (ديسمبر) 1947، وانتقلت القيادة إلى الجبل.

ولكن وحدات الغوار أخذت تنمو وتتطور بسرعة، فمن آذار (مارس) 1946 حتى أواخر العام كبر حجمها وأحرزت انتصارات عديدة.

- أرسل الحزب الشيوعي أحد قادته ليقود عمليات الغوار منذ أواخر شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1946، وكان ذلك القائد هو ماركوس فافيادس الذي اشتهر تحت اسم ماركوس.

عندما تسلم ماركوس قيادة العمل الغواري تشكلت قيادة عامة، وأصبحت وحدة الغوار التي كانت حتى ذلك التاريخ تتشكل من (7 ـ 10 عناصر)، تتألف من (70 ـ 100) وهذا يعني أن حرب الغوار تطورت إلى مرحلة أرقى يسميها محمد شيخو[1] المرحلة الثانية، أي مرحلة الزمر الغوارية.

شنّ الجيش اليوناني هجوماً عاماً في ربيع 1947 ضدّ وحدات الغوار ولكن الهجوم باء بفشل ذريع مما نقل وحدات الغوار إلى مرحلة أرقى وهي المرحلة التي يسميها محمد شيخو، أيضاً، المرحلة الثالثة.. مرحلة الكتائب والمجموعات (200 ـ 400) وعدة كتائب من (700 ـ 1300) إلى جانب مجموعات من (50 ـ 100) وأخرى من (20 ـ 60) ووحدات من (10 ـ 30).

لقد أدت عوامل عدة إلى إحداث هذا التطور السريع:

1 ـ الهجوم اليميني الفاشي واستفزاز الفلاحين بحيث أصبح الإرهاب لا يطاق، خاصة من جانب الفلاحين الفقراء.

2 ـ كان الوضع الاقتصادي متدهوراً وقد زاد النهب والاستغلال.

3 ـ كانت ثمة كميات من السلاح مخزونة في الجبال من أيام الحرب ومن بعد اتفاقية فاركيزا.

---

(1) محمد شيخو رئيس وزراء حكومة ألبانيا الديمقراطية الشعبية وهو الرجل الثاني بعد أنور خوجا في قيادة الثورة الألبانية

4 ـ كانت ثمة آلاف من الكوادر المدربة والمجربة في حرب الغوار، وبخاصة العناصر التي فرّت إلى يوغسلافيا.

5 ـ أصبح لليونان جيران من دول الديمقراطية الشعبية ـ يوغسلافيا، بلغاريا وألبانيا ـ وهي كلها محاذية للجبال معاقل المغاورين.

6 ـ استمرار أعمال المطاردة والملاحقة كانت تزود المغاورين بكوادر من المدن والقرى على حدّ سواء.

7 ـ فشل الجيش وقوات الأمن في التصدي لقوات الغوار، وبخاصة فشل حملة الربيع.

8 ـ دقة العمليات الغوارية ونجاحاتها المستمرة:

أ ـ اختيار الهدف.

ب ـ تجميع قوات متفوقة عند نقطة محددة.

ج ـ استخدام مبدأ الهجوم المستمر والمبادرة والمفاجأة، وبخاصة العمليات الليلية.

د ـ الاتصال بالفلاحين والتعبير عن مصالحهم وتجنيدهم مع الثورة.

هـ ـ المخابئ المناسبة في الجبال.

و ـ التحرك المستمر في مناطق جبلية شاسعة.

9 ـ التحريض السياسي الذي كان يمارسه الحزب في نشاطه العلني.

التدخل الإمبريالي الأميركي:

كان الزحف الإمبريالي الأميركي قد بدأ مع أوائل عام 1947، فأعلن ترومان في آذار (مارس) 1947 مبدأه المعروف ضدّ ما يسمى بالتوسع السوفياتي، وكان في حقيقته يعني السيطرة الإمبريالية الأميركية على أوروبا الغربية، والتحرك لضرب حركات الطبقة العاملة، والحركات الثورية في أوروبا، والتآمر النشط ضدّ المعسكر الاشتراكي. وقد أعلن ترومان مساندته لحكومة اليونان وأرسل بعثة عسكرية أميركية، وتولى أمر تقوية الرجعية «بالمساعدات» العسكرية والمالية والتآمرية. ثم تبع ذلك خطة مارشال ـ «المساعدات» لأوروبا ـ . وبهذا حلّ الإمبرياليون الأميركيون مكان الإمبريالية البريطانية في اليونان.

أوضاع الرجعية اليونانية:

مات الملك جورج ملك اليونان في الأول من نيسان (أبريل) 1947 وخلفه أخوه بول وزوجته فردريكا، وقد ساعد هذا على تجميع السياسيين التقليديين الذين كانوا منقسمين بين ملكيين وجمهوريين. وشكلت مع نهاية الصيف حكومة ائتلافية موسعة ضمت قادة أحزاب اليمين والوسط. وبهذا يكون وضع الرجعية قد ترسخ وزاد قوة، وقد صحبه عمل نشط لتقوية الجيش سلاحاً وعدداً بمساعدة البعثة الأميركية العسكرية، كما استطاعت الإمبريالية أن تحشد حكومات أوروبا الرجعية للوقوف إلى جانب حكومة

اليونان. وبهذا أكسبتها قوة إضافية، وبخاصة بعد أن وافقت اللجنة الدولية التي كلفها مجلس الأمن بالتحقيق في ادعاءات حكومة اليونان حول تدخل ألباني ـ يوغسلافي ـ بلغاري. وأصدرت قراراً بتأييد تلك الادعاءات. وقد اعترض المندوبان السوفياتي والبولوني على ذلك التقرير، ولكن ذلك لم يحل دون إفادة الرجعية اليونانية من تقرير تلك اللجنة الذي صدر في 23 أيار (مايو) 1947.

لم تلاحظ قيادة الحزب الشيوعي أهمية ترسخ وضع الرجعية اليونانية وإنما لاحظت فقط تطور العمل الغواري ونجاحاته. فبدلاً من أن تستمر في سياستها السابقة ألا وهي النضال على جبهتين، في وقت واحد، أي عمليات غوار ونضال سياسي علني للحزب في المدن، فقد بادرت إلى نقل مركز الثقل في النضال إلى الجبل وحاولت الانتقال بعمليات الغوار إلى مرحلة أرقى وهي مرحلة الحرب المتحركة النظامية فشكلت الكتائب والأفواج في ربيع 1847 وانتقلت في أيلول (سبتمبر) 1948 إلى تشكيل الفرق والفيالق.

أعلن ماركوس في 25 ـ 12 ـ 1947 تشكيل الحكومة الديمقراطية المؤقتة، وقد انتقد ذلك فيما بعد بأنه كان خطوة قبل أوانها.

لم تعترف أي دولة ـ اشتراكية أو غير اشتراكية ـ بالحكومة المؤقتة وقد نزل ذلك صدمة على المغاورين، إذ أملوا أن تعترف الدول الاشتراكية بحكومتهم.

قامت قوات الغوار في 25 ـ 12 ـ 47 بعملية عسكرية نظامية

واسعة لاحتلال مدينة كونيتسا على الحدود الألبانية، فضرب الجيش طوقاً حول القوات الغوارية ودارت معركة ضارية في ليلة 31 ـ 12 ـ 47 وانسحبت قوات الغوار ولكن بخسائر كبيرة من الطرفين.

وقبل أن نمضي في متابعة أحداث الحرب المتحركة في العامين 1948 ـ 1949 لا بدّ لنا هنا من وقفة..

كانت العمليات الغوارية تنتقل من نجاح إلى نجاح حتى نهاية عام 1947 وكان موقف الحزب الشيوعي المرن في تلك الفترة قد ساعد على تطور تلك العمليات وإفشال إمكانية سحق المغاورين. وجاء قرار الحزب بإلقاء كل ثقله في المعركة المسلحة، وكان يعني هذا الانتقال من حرب الغوار إلى مرحلة الحرب المتحركة وجيش الشعب، أي المواجهة المكشوفة والعمليات العسكرية النظامية وشبه النظامية.

حقاً إن حرب الغوار تبدأ بوحدات صغيرة وتنهج تكتيك حرب الغوار المعروف بتجنب المواجهة ثم تتطور ـ وهذا طموحها ـ إلى حرب متحركة. ولكن لحظة الانتقال إلى الحرب المتحركة هي أكثر اللحظات الحاسمة في تاريخ الثورة المسلحة، وهي لهذا تحتاج إلى تقويم دقيق للوضع عسكرياً وسياسياً وجماهيرياً وكذلك إلى تقويم دقيق لوضع الخصم. وذلك لأن الحرب المتحركة تفقد المغاورين الكثير من مزايا حرب الغوار مثل سهولة الحركة وسهولة التنقل وعدم المواجهة والإفادة من عنصر المفاجأة إلخ؛ لأنها تعني أساساً معارك المواجهة وبدء الهجوم الاستراتيجي العام.

وإن نجاح الهجوم الاستراتيجي العام لا يتوقف فقط على مدى تطور قوى الثورة، وإنما يعتمد أيضاً على وضع الخصم سياسياً وعسكرياً، فإذا كان وضع الخصم قوياً متماسكاً من الناحية السياسية، وقواته المسلحة متماسكة ومستعدة للقتال، فإن فرص نجاح الثورة تصبح ضئيلة جداً، لأن الخصم يتمتع عادة بتفوق عسكري تقني ومادي إلخ.

أما إذا كان وضع الخصم في حالة تأرجح سياسي وقواته المسلحة في حالة اضطراب وتفكك، فإن الانتقال إلى الحرب المتحركة أو إعلان الانتفاضة المسلحة العامة يصبح مناسباً، إذ تكون إمكانات الانتصار شبه أكيدة. ولقد أكد لينين دائماً على هذا الشرط الواجب توفره في تقويم نضوج الوضع الثوري[1].

إن قيادة الحزب الشيوعي اليوناني لم تلحظ رسوخ وضع الرجعية سياسياً وعسكرياً في تلك الفترة، ولهذا يمكن القول إن قرار التحول إلى الحرب المتحركة كان خطأ استراتيجياً، إذ كان يجب الاستمرار في العمليات الغوارية، والانتظار لبدء تفسخ الطبقة الحاكمة وتأرجحها وبدء اضطراب الجيش ثم الانتقال إلى مرحلة الهجوم الاستراتيجي، أو كان من الضروري وضع كل الثقل منذ البداية حتى لا يتاح للطبقة الحاكمة ترسيخ وضعها.

---

(1) أنظر رسالة لينين إلى اللجنة المركزية في 13 و14 أيلول (سبتمبر) 1917. وكذلك دراسته حول إفلاس الأممية الثانية.

على كلٍ هذه المسائل معقدة يظل الحكم النهائي فيها للثوريين اليونانيين.

استراتيجية وتكتيك القوى المضادة:

تميّزت استراتيجية وتكتيك القوى المضادة، بخاصة في المرحلة ما بين خريف 1947 ونهاية آب (أغسطس) 1949 بما يلي:

سياسياً:

أ ـ تشكيل حكومة سوفوليس الائتلافية الموسعة من قيادات وأحزاب ما زالت تتمتع بمواقع شعبية.

ب ـ حشد سياسي وتعبئة سياسية ضدّ الشيوعيين.

ج ـ رفع معنويات الجيش وإعطائه ثقة بالانتصار.

د ـ وعود بإصلاحات اجتماعية.

عسكرياً:

أولاً ـ يبدأ الجيش بالتوسع منطقة فمنطقة:

1 ـ تحديد الهدف.

2 ـ تركيز قوات الجيش والأمن العام وقوات مكافحة المغاورين.

3 ـ عمليات هجومية مستمرة نهاراً وليلاً، من أجل اجتثاث المغاورين من المنطقة المحاصرة المحددة، وبعد تنظيف المنطقة:

أ - تشكيل قوات لمكافحة عودة المغاورين أو نشوئهم من جديد في المنطقة.

ب - تأسيس وحدات محلية للدفاع الذاتي.

ج - تكريس الإدارة الحكومية ووجود السلطة في المنطقة. ثم تحديد منطقة أخرى وتكرار الخطوات السابقة.

ثانياً:

أ - مضاعفة قوات الجيش والشرطة والحرس «الوطني».

ب - حسن اختيار الضباط والتركيز على تعبئتهم سياسياً ضدّ الثورة.

ج - زيادة الرواتب وتحسين الأسلحة عن طريق «المساعدة» الأميركية.

ثالثاً:

أ - مكافحة التنظيمات السرية الغوارية والسياسية في المدن والقرى.

ب - تفريغ القرى من السكان في حدود منطقة العمليات:

1 - لحرمان الثوار من المعلومات.

2 - لحرمان الثوار من التموين والدعم.

العمليات العسكرية:

بدأ الجيش في تطبيق استراتيجيته الواردة في «أولاً» أعلاه، في

نيسان (أبريل) 1948 في منطقة روميلي الجبلية، تحت اسم «عملية دون»، وكانت بقيادة البعثة الأميركية ونجحت العملية نجاحاً نسبياً. وقد ساعد الجيش هبوب عاصفة ثلجية كبيرة واكتساء الجبال بالثلوج مما جعل حركة الثوار بطيئة وسهّل إمكانية تتبع أثارهم على الثلج.

عندما تحقق هذا النجاح النسبي قررت قيادة الجيش اليوناني البدء بهجوم شامل ضدّ منطقة جبال غراموس، وهي أقوى قاعدة ارتكازية للثوار. وبدأت عملية غراموس في أوائل حزيران (يونيو) 1948 واستمرت 50 يوماً في قتال ضار من دون أن يحقق الجيش انتصاراً، بل أصيب بسلسلة من الهزائم والانتكاسات الصغيرة، ثم دعم بالقوات التي قامت «بعملية دون» في روميلي، واستمر القتال عشرين يوماً أخرى.

استطاع جيش الجبهة الديمقراطية اليونانية بقيادة الحزب الشيوعي أن ينسحب انسحاباً منظماً إلى الحدود الألبانية، وقام بعملية التفاف عسكرية رائعة، فدخل إلى الحدود اليونانية من جديد في منطقة فيتسي شمالي غربي مقدونيا، ومن هناك أخذت قوات جيش الشعب تشق طريقها حتى وصلت كاستوريا وفلورينيا جنوباً، بينما ظلّ الجيش يمشط في جبال غراموس.

احتلت قوات الثورة في 18 تشرين الأول (نوفمبر) 1948 مدينة سياتستا لمدة يوم واحد ثم انسحبت منها بانتظام.

وكانت قد تقدمت كتيبتان في 13 تشرين الأول (أكتوبر) 1948 إلى مدينة فولغيزي واحتلتها بصورة خاطفة.

وتقدمت قوات الجبهة في 11 كانون الأول (ديسمبر) 1948 واحتلت مدينة كارتيتسا لمدة يومين ثم انسحبت إلى جبال إغرافا.

واحتلت قوات الجبهة في 22 ـ 12 ـ 48 مدينة ناووسا لمدة ثلاثة أيام وانسحبت إلى الجبال، ثم عادت ثلاثة ألوية من قوات الجبهة فاحتلت مدينة ناووسا وتحصنت فيها، ولم يستطع الجيش إخراجها منها، وقد فشلت كل الهجمات في معارك مكشوفة، وأخيراً انسحب الثوار من المدينة في ليلة 15 كانون الثاني (يناير) انسحاباً منظماً إرادياً.

وتقدمت قوات أخرى بقيادة زخريادس نفسه في 21 كانون الثاني (يناير) 1949 واحتلت مدينة كارينيسيون وبقيت في المدينة حتى 8 شباط (فبراير) 1949، ثم انسحبت إلى الجبال.

وقع خلاف في قيادة الثورة خلال هذه الفترة، إذ يقال إن ماركوس كان قد رأى استحالة انتصار الثورة بدون مساعدة خارجية مباشرة من الدول الديمقراطية الشعبية المجاورة، ويقال إنه حمل وجهة نظر تقول بضرورة العودة إلى حرب الغوار ووقف الحرب المتحركة.

أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في نهاية كانون الثاني (يناير) 1949 استقالة ماركوس من كل مناصبه، واتهمه زخريادس، فيما بعد، بالتخاذل والانهزامية. وحدّد خطّ الثورة في تلك المرحلة:

1 ـ استمرار حرب الاستنزاف.

2 ـ تحويل الحرب إلى احتلال المدن.

3 ـ شنّ هجوم استراتيجي عام واستمرار الأعمال الغوارية.

4 ـ تجنيد جماهيري واسع في قوات الثورة.

5 ـ تقليل الخسائر وتحسين نوعية العمليات.

6 ـ تطوير نوعية الكوادر بتكثيف التدريب العسكري والتثقيف الإيديولوجي.

7 ـ ضرورة الرد على هجوم غراموس باحتلال روميلي وبولوبينيسوس وتيسالي والأبيروس.

كانت تغييرات أخرى قد بدأت تحدث في الجيش اليوناني إثر الانتصارات الكبيرة الأخيرة التي أحرزتها الثورة؛ فسلم المارشال باباغوس قيادة الجيش بصلاحيات مطلقة من أجل الضرب بقبضة حديدية لتكريس نظام الجيش وانضباطه. فأجرى تغييرات عدة في مراكز القيادة وقدم للمحاكمة العرفية كل الضباط الذين ترددوا أو خرجوا عن الأوامر.

بدء الجَزْر:

كانت الثورة قد ردّت على احتلال منطقتي غراموس وفيتسي بإعادة السيطرة على هاتين المنطقتين، كما استمرت في تحقيق النجاحات حتى معركة مدينة فلورينا في 11 شباط (فبراير) وقد وقع هجوم الثوار الكبير على مدينة فلورينا في فخ كان الجيش قد نصبه،

ويقال إن خيانة قد أدت إلى وصول معلومات للجيش عن خطة احتلال مدينة فلورينا.

على كل حال بدأ الهجوم فضرب طوق كبير على الثوار ودارت معركة ضارية انسحب الثوار بعدها بخسائر كبيرة.

- **تقارير الجيش اليوناني: 500 قتيل و350 أسيراً من الثوار.**

بعد معركة فلورينا بدأ الجيش يطبق خطته السابقة من جديد في تنظيف منطقة إثر منطقة.

نزلت ضربة شديدة بقوات الثورة اليونانية في هذه الفترة عندما أعلن تيتو في تموز (يوليو) 1949 إغلاق الحدود اليوغسلافية في وجه الثوار اليونانيين، إثر «انحرافه»، وخلافه مع ستالين، وطرده من الكومنفورم.

جاء هذا الموقف مع بدء الهجوم العام المضادّ لاجتثاث قوات الثورة؛ فقد استطاعت قوات الحكومة أن تطهّر منطقة الحدود اليونانية اليوغسلافية في أواخر شهر تموز (يوليو)، وحين لجأت وحدات الغوار إلى يوغسلافيا طوقها الجيش اليوغسلافي وجردها من السلاح.

عملية المصباح: Operation torch

في الأول من آب (أغسطس) بدأت عملية المصباح، وكانت على مرحلتين:

أ ـ مهاجمة منطقة فيتسي وتمشيطها، مع قصف مركز ضدّ منطقة غراموس.

ب ـ بعد الانتهاء من فيتسي يُشنّ هجوم عام على منطقة غراموس وتمشيطها.

أخلى الجيش كل القرى المحيطة بالمنطقتين قبل أسابيع من بدء العمليات. وبالفعل ركّز قصف شديد على معاقل جبال غراموس بينما شنّ الجيش هجوماً على منطقة فيتسي، واستمر القتال تسعة أيام قبل أن تسقط فيتسي.

بعد ذلك بدأ الهجوم على منطقة جبال غراموس من الشرق والغرب، ودامت المعركة حتى 30 آب (أغسطس) عندما سقطت قمة كامينيك. وقد استطاعت بعض القوات الغوارية أن تدخل الحدود الألبانية.

ـ تقارير الجيش اليوناني: 1919 قتيلاً و1586 أسيراً من الثوار من منطقتي فيتسي وغراموس.

وهكذا انتهت الثورة المسلحة[1] في اليونان بهزيمة عسكرية، ولكن إذا راجعنا قيادة زخريادس للثورة من الناحية العسكرية فيمكن ملاحظة:

---

(1) ينقل زيزيس زوغرافوس ـ عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اليوناني ـ في مقالته حول «الحرب الأهلية اليونانية» رقماً رسمياً عن ضحايا الحرب الأهلية من الطرفين (154,561 إنساناً) وقد نشرته «الفيتريا» EleFtheria في 18 آذار (مارس) 1952.

أ - أخطأ زخريادس في تقرير لحظة الهجوم الاستراتيجي العام، واتخذ خطوات من الناحية العسكرية قبل أوانها.

ب - كان زخريادس يفتقر إلى المرونة العسكرية بحيث يتراجع عن الحرب المتحركة، ويعود لحرب الغوار عندما كان العدو يشنّ هجوماً استراتيجياً عاماً.

ج - ظلّ زخريادس لآخر لحظة يقاتل دونما تقويم صحيح لتوازن القوى سياسياً وعسكرياً، إذ كان بإمكانه تجنب عملية المصباح والقيام بتراجع استراتيجي إلى ألبانيا ليحافظ على القوات الضاربة الرئيسة، ومن ثم يعود ليواصل الكفاح المسلح بالطرق المناسبة في ظروف الهجوم العسكري المضادّ الذي شنّته القوى الرجعية. أما الدخول في معركة فاصلة في غراموس وفيتسي من دون توفّر فرص للنجاح فقد أدى إلى إنزال ضربة قاسية بالثورة مادياً وعسكرياً وسياسياً ومعنوياً.

عقدت اللجنة المركزية اجتماعها السادس الموسع في 9 أيلول (سبتمبر) 1949 في ألبانيا فأعلن بارتزوتاس عضو المكتب السياسي:

أ - إن خيانة تيتو منعت الحزب من حلّ مشكلة الاحتياط والتموين في وسط اليونان وجنوبيها.

ب - لم يستطع الحزب تحريك المدن وخلق حركة جماهيرية لدعم الريف.

أما زخريادس فقوّم أسباب الهزيمة:

أ ـ خيانة تيتو.

ب ـ لم يستطع الحزب حلّ مشكلة الاحتياط.

ج ـ عدم مقدرة قوات الوسط لإشغال الجيش، وذلك لإفساح فرصه أمام قوات غراموس وفيتسي للمحافظة على مواقعها والانتقال إلى الهجوم العام.

ملحوظات عامة حول ثورة اليونان:

عندما يراجع المرء تجربة الحزب الشيوعي اليوناني خلال الأربعينيات لا يستطيع أن يجد تقويماً دقيقاً وشاملاً، لكل تلك التجربة الغنية، صادراً عن الحزب الشيوعي اليوناني الذي هو أولى من يقوّم تلك المرحلة، وذلك يرجع لسببين:

أ ـ ظلت قيادة الحزب الشيوعي محافظة على مواقعها بقيادة زخريادس حتى 1956، ولهذا جاءت التقويمات كلها جزئية ومبتورة، فمن جهة وضعت اللوم كل اللوم على تيتو، ومن جهة حاولت إخفاء الأخطاء الاستراتيجية والتكتيكية سياسياً وعسكرياً؛ لأن كشفها يعني إدانة المكتب السياسي وعلى رأسه زخريادس.

ب ـ عندما سقطت قيادة زخريادس عام 1956 تحت شعارات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، جاءت قيادة جديدة للحزب ذات اتجاه يميني لذلك ركّزت انتقاداتها على القيام بالثورة من حيث أتى، فمثلاً كتب اليوس يناكاكس وهو

من قادة الشيوعيين اليونان مقالاً ينتقد فيه قيادة زخريادس التي لم تستنتج النتائج الصحيحة من فشل ثورة كانون الأول (ديسمبر) 1944 فأعادت الكرة مرة أخرى، فيقول لو أنها خرجت بالنتائج الصحيحة «لأعطت تطور الأحداث في اليونان اتجاهاً مختلفاً ولأنقذت البلاد من خمس عشرة سنة من الحكم الفاشي»[1].

ثمة تقويم مختصر للثورة اليونانية في الأربعينيات صدر عن المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي اليوناني في آب (أغسطس) 1961 يتلخص في أن قيادة الحزب بعد الحرب العالمية الثانية، انتهجت خطاً «يسارياً انتهازياً».

أ ـ أخطأت في تقويم أوضاع ما بعد الحرب وقللت من قيمة أشكال النضال السلمية التي كان من الممكن أن تساعد على توحيد أغلبية الشعب حول الطبقة العاملة وانتقلت إلى الكفاح المسلح من دون أن يكون الوضع يتطلب ذلك.

ب ـ عندما قررت القيادة القيام بالعمل المسلح فقد حضرت له بصورة بطيئة ومتأخرة جداً. وقد أفاد العدو من هذا التأخر.

ج ـ فيما يتعلق بقيادة الحزب في أثناء الاحتلال النازي وثورة كانون الأول (ديسمبر) 1944؛ فقد وصفت بالانحراف

---

(1) مقالة كتبها يناكاكس I. Yannakakis ونشرت في «نيولفت رفيو»، العدد 54، آذار (مارس) ـ نيسان (أبريل) 1969، ص 48 ـ 49. وكانت قد نشرت في مجلة «ليترارني ليستي» Litraarni Listy التشيكوسلوفاكية.

اليميني الانتهازي، وعدم تهيئة الجماهير إيديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً لرفض التدخل المسلح البريطاني في كانون الأول (ديسمبر) 1944.

وكتب زيزيس زوغرافوس[1] عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي - انتخب في مؤتمر الحزب الثامن - مقالة في «وورلد ماركست ريفيو» World Marxist Review في تشرين الثاني (نوفمبر) 1967، تحت عنوان «بعض دروس الحرب الأهلية في اليونان» إن الأخطاء الأساسية التي ارتكبتها قيادة زخريادس بالإضافة لما ذكر في المؤتمر الثامن، هي:

أ - التأرجح في سياسة الحزب بين تشرين الأول (أكتوبر) 1945 وبين نيسان (أبريل) 1946، بين خطّ الكفاح المسلح وبين خطّ استبعاد الكفاح المسلح.

ب - مسألة مقاطعة انتخابات 31 آذار (مارس) 1946.

ج - مسألة الاحتياط وعدم حلها بصورة تؤمن تطور الثورة وحرمان العدو من عزلها عن الثورة.

د - كانت القوى الديمقراطية والثورية قد أخذت تضرب جذورها داخل صفوف الجيش؛ فمثلاً لقد اعتقل نصف كوادر لواء من الفرقة الثانية في لاريسا بعد بدء العمل المسلح.

يقصد لو لم ينهج خطّ الكفاح المسلح لكان من الممكن كسب أوساط واسعة من الجيش.

---

(1) انشق عن الحزب في مؤتمر 1968 وكوّن حركة يمينية أخرى.

هـ ـ كان الشعار الذي رفعه زخريادس للثورة هو شعار الاشتراكية من دون أن يدرك مرحلة الثورة الديمقراطية المعادية للإمبريالية: وقد أدى هذا إلى المساهمة في عزل الثورة والإغراق في الانتهازية «اليسارية».

على الرغم من أن بعض هذه الملاحظات لا يقول الحقيقة كاملة إلا أن بعضها الآخر يمسّ بعض جوانب التقويم الصحيح:

1 ـ إن ملحوظة يناكاكس حول الطريق السلمي وإنقاذ البلاد من خمس عشرة سنة من الحكم الفاشي ليس دقيقاً مطلقاً، وذلك لأن قيام الدكتاتورية الفاشية كان في طريقه سواء حمل الحزب السلاح أو لم يحمله، مثلاً رغم الخطّ السلامي الصارخ الذي تبناه الحزب الشيوعي اليوناني بعد 1956، وإعلانه تبني الطريق السلمي، لم يمنع قيام دكتاتورية فاشية (الانقلاب العسكري عام 1965)، وكذلك علينا أن نتذكر أن الانقلابات العسكرية الفاشية في اليونان ظاهرة عامة منذ 1925، وأخيراً لنتذكر انقلاب 4 آب (أغسطس) 1936، ولم يكن ثمة ثورة مسلحة.

2 ـ تغفل تلك التقويمات أن ثورة كانون الأول (ديسمبر) 1944 واندلاع حرب الغوار 1946 كانتا قد اتخذتا طابعاً عفوياً من قبل الجماهير كردٍّ حازمٍ على الإرهاب والإعدامات والتقتيل إلخ.

3 ـ إذا كان من الصحيح اتهام قيادة سيانتوس باليمينية الانتهازية واتهام قيادة زخريادس بالانتهازية «اليسارية»، فإنه من غير

الصحيح اعتبار الخطّ اليميني الراهن الذي تكرس في مؤتمر 1961 وفي مؤتمر انقسام الحزب 1968 هو الخطّ الصحيح وبالتالي غسل اليدين من العنف الثوري المسلح. إن دراسة تجربة الكفاح المسلح في اليونان تؤكد صحة خطّ الكفاح المسلح، إذ لم تكن تلك التجارب عبارة عن فشل الثورة المسلحة، وإنما كانت فشل قيادة الثورة التي لم تستطع أن ترسم الاستراتيجية والتكتيك المناسبين الصحيحين سياسياً وعسكرياً في كل مرحلة، وفي كل لحظة حاسمة. ولو ارتكب لينين مثل تلك الأخطاء لما نجحت ثورة تشرين الأول (أكتوبر).

لذلك فإن تقويم تجربة اليونان يجب أن تعلمنا كيف نتجنب الأخطاء التي ارتكبت فيها، كما يجب أن تلهمنا بطولات المغاورين اليونانيين وتضحيات الشعب اليوناني أن نسير قدماً في الطريق الذي قاتلوا عليه في سبيل التحرر والديمقراطية والاشتراكية والقضاء على الإمبريالية.

مصادر البحث

1 ـ نيولفت ريفيو New Left Review، العددان 54 و56.

2 ـ فرانك بوركينو، «تاريخ الأممية الشيوعية»، 1936.

3 ـ وورلد ماركست ريفيو World Marxist Review، تشرين الثاني/ نوفمبر 1967.

ـ زيزيس زوغراوفوس.

4 ـ وثائق من الحزب الشيوعي اليوناني KKE، مطبوعات حزبية.

تجربة الكِفاح المسلح

في الفليبين[1]

لمحة جغرافية وتاريخية

الفليبين عبارة عن مجموعة من الجزر يبلغ عددها 7107 جزر. وتقع في المحيط الهادئ ـ جنوب شرقي آسيا. ويفصل بحر الصين بينها وبين فيتنام غرباً وبينها وبين البر الصيني غرباً ـ شمالاً، وبينها وبين تايوان شمالاً. وتفصلها بحار سولو وسليبيس عن جزيرة بورنيو جنوباً ـ غرباً. وتكون بهذا معزولة من ناحية عملية عن أي اتصال مع العالم الخارجي، بخاصة، في حالة ضرب حصار بحري عليها، كما فعل الأسطول الأميركي فعلاً، في أثناء الثورة المسلحة.

تبلغ مساحة الجزر الفليبينية 299,000 كيلومتر مربع، وكان عدد سكانها في الخمسينيات حوالى 24,000,000 نسمة (التعداد الأخير

---

(1) «دراسات عربية»، السنة السابعة، العدد 12، تشرين الأول (أكتوبر) 1971.

29,698,000 نسمة) يتكلم معظم السكان لغة تغالوغ Tagalog وهي اللغة الفليبينية السائدة، وإن كانت هنالك حوالى 75 لغة أخرى متفرقة بين الجزر، ولكنها من عائلة التغالوغ. ويتركز أغلب سكانها على السواحل وفيها أقليات من الصينيين والإندونيسيين وقبائل بدائية صغيرة لا تتجاوز 1 بالمئة من عدد السكان.

تغطي الغابات 44 بالمئة من أرضها، والجبال والوديان حوالى 30 بالمئة، بينما لا تزيد الأرض المزروعة على 20 بالمئة.

الإنتاج الرئيس في الجزر الفليبينية: قصب السكر، والتبغ، والقطن، والبن، والموز، وجوز الهند، وفيها مخزونات من المعادن الهامة بخاصة ـ اليورانيوم، والذهب والحديد، والرصاص، والزنك، والزئبق، والنيكل، والكرومايت، بالإضافة إلى الأخشاب وصناعاتها. وهذا ما يفسر تهالك الإمبريالية الأميركية على السيطرة على الفليبين، فهي مصدر وفير للخامات وسوق واسع لبضائع الاستهلاك. بالإضافة إلى أهميتها الاستراتيجية في العدوان الأميركي على جنوب شرقي آسيا.

أهم وأكبر جزيرتين في الفليبين هما لوزون Luzon وفيها العاصمة مانيلا ثم العاصمة الجديدة كيزون Quezon منذ 1948، وهي ضاحية قريبة من مانيلا ـ وجزيرة مندانو Midanoa.

تعرضت جزر الفليبين لغزوات أجنبية عدة. مثلاً، غزاها الإندونيسيون في القرن الثالث قبل الميلاد. ولكنها كانت بعيدة عن الحملات الأوروبية حتى مطلع القرن السادس عشر بعد الميلاد،

عندما وصلتها أولى الحملات الاستعمارية الإسبانية عام 1521. كانت لها علاقات تجارية مع الصين واليابان منذ القرن الثامن ميلادياً، ووصلتها بعض البعثات الإسلامية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر.

وقعت الفليبين كلياً تحت السيطرة الاستعمارية الإسبانية عام 1565م، وظلت مستعمرة إسبانية حتى عام 1898، حين غزتها قوات الإمبريالية الأميركية في أثناء الحرب الإسبانية الأميركية. وغدت منذ ذلك التاريخ مستعمرة أميركية حتى عام 1942 إثر الغزو الياباني لها. ثم عادت ودخلت نطاق النفوذ الإمبريالي الأميركي بعد غزوها من جديد في أواخر الحرب العالمية الثانية، وما زالت حتى الآن ضمن نطاق الاستعمار الجديد، رغم أنها نالت استقلالاً صورياً عام 1946، وتكشفت حقيقة الاستقلال المزيف، بشكل فاضح، عام 1954 عندما انضمت إلى حلف سياتو (حلف جنوب شرق آسيا) وتحولت إلى قاعدة عسكرية للإمبريالية الأميركية.

امتلأ تاريخ الشعب الفليبيني منذ أولى أيام الاستعمار الإسباني بالانتفاضات التحررية والفلاحية؛ فقد بلغت الثورات التي قام بها الفلاحون ضدّ الحكم الإسباني حوالى المائتين، كانت آخرها وأكبرها ثورة 1896 بقيادة بونيفاسيو Bonifacio. وقد انتهت باحتلال الجيش الأميركي للفليبين وحلوله محل الاستعمار الإسباني عام 1898. وما إن تكشف لجماهير الشعب الفليبيني حقيقة الاحتلال الجديد حتى بدأ بثورة تحررية ضدّه امتدت من عام 1899 إلى عام 1901.

ولكن هذه الثورة أخمدت، لتعود فتشتعل من جديد على شكل هبات فلاحية عديدة غطت الأربعين سنة الأولى من القرن العشرين. وكانت أكبرها انتفاضة فلاحي جزيرة لوزون عام 1935، وقد اشترك فيها 65,000 فلاح فقير، استولوا على أراضي الإقطاعيين وطردوهم. ولكن هذه الانتفاضة عانت من جانب سلبي شديد تمثل بقيادة حزب ساكدالستا Sakdalsta Party برئاسة راموس Benigno Ramos وهو عميل لليابانيين وحزبه رجعي مغرق في الرجعية لحساب الإمبريالية اليابانية، مما ساعد على عزل الانتفاضة عن بقية جماهير الشعب، وساعد على فشلها بعد أن أغرقت بالدماء في مذبحة مريعة.

وكان الحزب الشيوعي الفليبيني قد وقف ضدّ هذه الانتفاضة على اعتبار أنها عمل انتحاري وتحت قيادة عميلة.

مشكلة الفليبين تتركز، فضلاً عن مسألة التحرر الوطني، في المسألة الفلاحية حيث تسيطر على الأرض طبقة من ملاك الأراضي الكبار، بينما رزحت ملايين الجماهير الفلاحية تحت الديون والفقر والاضطهاد والاستغلال بما يشبه العبودية أو القنانة. ويكفي لإعطاء صورة عن هول الملكية الزراعية الكبيرة أن نستشهد بتقرير لجنة أميركية رسمية اشتهر تحت اسم تقرير هاردي، Hardie Report عام 1952 ـ طبعاً الوضع كان نفسه زمن الإسبانيين والأميركيين واليابانيين ثم الأميركيين ـ ، مثلاً جاء في التقرير أنه في منطقة كندا باسوامب Kanda ba Swamp في جزيرة لوزون، يملك 2 بالمئة من

السكان 98 بالمئة من الأرض، وأن 70 بالمئة من الفلاحين يعملون في الأرض عن طريق الإيجار والآخرون بالأجر. وجاء في التقرير أن هنالك ملكيات فردية بلغت 80,000 فدان (أو على الأصح acre إنكليزي، أي ما يعادل 320 مليون متر مربع) وهنالك ملاك أفراد يستخدم الواحد منهم 30,000 فلاح بتأجيره الأرض محاصصة.

الآن، إذا عرفنا من التقرير المذكور أيضاً، أن معدل دخل عائلة الفلاح الذي يستأجر الأرض محاصّة يبلغ 160 دولاراً سنوياً ـ في قصب السكر ـ ، أو 180 دولاراً سنوياً ـ في حقول الأرز ـ ثم إذا علمنا أن الحدّ الأدنى لمصاريف العائلة الفلاحية 313 دولاراً في السنة، أضف إلى ذلك بُعد الفلاح عن السوق، وانعدام طرق المواصلات، وانعدام مخازن حفظ الحبوب، أو المنتجات الأخرى.. فهذا يعني أن الكارثة محققة، أي انتهاء الفلاحين بأغلبيتهم الساحقة إلى الفقر المدقع، والوقوع تحت طائلة الديون، وتحت رحمة المرابين وملاك الأراضي الإقطاعيين وشبه الإقطاعيين.

الفليبين في الثلاثينيات

كان الحزب الشيوعي الفليبيني قد تشكل في أواخر العشرينيات. وتشكل الحزب الاشتراكي عام 1933 بتطلعات ماركسية غامضة. وتشكلت عصبة الفلاحين الفقراء في العام نفسه، وقد عرفت باسم اتحاد الفلاحين AMT، ويصف لويس طاروق Luis Taruc وهو أحد قادة الحزب الاشتراكي في كتابه «ابن

الشعب»[1] Born of the people صورة عن طريقة العمل السياسي في أوائل الثلاثينيات: «لقد ارتكبت في بادئ الأمر أخطاء «يسارية»، بحيث كنت أدخل حياً أو قرية، لا أعرف عن أوضاعه، أو أوضاعها شيئاً. فأبدأ عملي السياسي فوراً بشنّ هجوم على الرأسمالية عموماً، وعلى النظام القائم من حيث أتى. ولكن كان الفلاحون في أغلب الأحيان، لا يفهمون ماذا أقول، وبعد ذلك، اكتشفت، أن عليّ ترك الشعب يتحدث أولاً عن مشاكله وآلامه، ثم أتحدث معه بلغته نفسها»[2].

تدل هذه الكلمات البسيطة على صورة تشكل ظاهرة عامة بالنسبة إلى كل الحركات الثورية في طور طفولتها، ألا وهي البدء بأساليب «يسارية» في التحدث مع الناس من خلال شعارات بعيدة عن الواقع الملموس، هذا من ناحية. أما من الناحية الثانية فهي تدل على بدء مرحلة النضوج عندما تنتقل الحركة الثورية إلى مرحلة أرقى وهي تحسس نبض الجماهير، واكتساب الخبرة في طريقة معاملة الشعب بحيث يبتدئ المرء بالسماع لمشاكله وآلامه ثم محادثته بلغته، ولكن بمحتوى ثوري يسير باتجاه الخطّ الاستراتيجي.

كانت النتيجة المباشرة للاقتراب من الشعب وفهمه، ومن ثم

---

(1) رغم أن هذا الكتاب صدر باسم لويس طاروق، ولكنه في الحقيقة من تأليف وليام بوميروي.

(2) «ابن الشعب»، لويس طاروق، (بومبي ـ نيويورك 1953)، ص 24.

جعله يتفهم القوى الطليعية، أن تصاعدت الحركة الجماهيرية والنضالات الثورية، ونمت بسرعة حركة اتحاد الفلاحين تحت قيادة عناصر من الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي؛ فعمّت الإضرابات والتظاهرات والاحتجاجات الشعبية، وقد بلغت أوجها في الإضراب الكبير في نهاية عام 1937 في محجر أرايات Arayt، وقد أسفر عن اعتقال خمسمائة عامل.

في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) 1938 تحقق حدث هام، حيث اندمج الحزب الاشتراكي بالحزب الشيوعي، وقد ارتفع عدد أعضاء منظمة اتحاد الفلاحين مع نهاية تلك السنة إلى سبعين ألفاً.

عندما أشرفت الثلاثينيات على الانتهاء لم تكن الحركة الجماهيرية الثورية قد تصاعدت فحسب، وإنما تصاعدت، في المقابل، أيضاً، الحركة الرجعية بكل أجنحتها. فمن جهة تزايد نشاط الفاشيين بقيادة أندري سوريانو AÁ Soriano عن طريق استغلال علاقات الفليبين بإسبانيا، وبقايا النفوذ الإسباني. وتصاعدت من جهة ثانية الحركة الفاشية الموالية لليابان، بقيادة ب. راموس Benigno Ramos. وتصاعدت من ناحية ثالثة، حملة الإرهاب ضدّ الثوريين من قبل الحزب الوطني Nacionalésta Party الحاكم الذي يقوده الإقطاعيون والكومبرادور من عملاء الولايات المتحدة الأميركية، فجرت اعتقالات واسعة للقوى الثورية والديمقراطية عام 1940 تحت حجة «تعاونها مع اليابانيين..؟».

العدوان الياباني

بدأ الغزو الياباني في كانون الأول (ديسمبر) 1941. وكان يكفي له أن يهزم الإمبريالية الأميركية في معركة الفليبين حتى تتهاوى الفليبين كلها؛ لأن حكومة العملاء، كالعادة في كل مكان، ليست مستعدة للقتال إلا ضدّ القوى الثورية والوطنية والديمقراطية. أما الشعب فكان مجرداً من السلاح، مثخناً بالجراح التي مزقته خلال عهود الإرهاب والاضطهاد والاستغلال والإذلال تحت السيطرة الإمبريالية، وعميلتها الرجعية الفليبينية. وكانت قوى الطليعة الثورية ومعها كل العناصر الوطنية والتقدمية مثخنة بالجراح هي الأخرى. ولكن في الوقت الذي هربت فيه حكومة العملاء إلى الولايات المتحدة، ومعها العديد من كبار قادة الجيش والشرطة،

وفي الوقت الذي بدل كثير من عملاء الولايات المتحدة ولاءهم متحولين إلى عملاء للاحتلال الياباني، ومعهم القسم الأكبر من كبار ملاك الأراضي ـ إقطاعيين وشبه إقطاعيين ـ والكومبرادور، في ذلك الوقت بادرت الحركة الثورية لتلملم جراحها، ولتبدأ حرب مقاومة مجيدة ضدّ الاحتلال الياباني الفاشي رغم كل بطشه ووحشيته وجبروته.

فقد عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفليبيني اجتماعاً من 7 إلى 10 كانون الأول (ديسمبر) 1941، وأصدرت في نهاية الاجتماع برنامج عمل يتألف من اثنتي عشرة نقطة:

1 ـ النضال من أجل تشكيل وحدة وطنية في جبهة متحدة ضدّ الاحتلال الياباني.

2 ـ يجب على كل فئات الشعب وطبقاته أن تنظم، ولو سرياً إذا اقتضى الأمر، لتساعد المقاومة ضدّ اليابانيين حتى بالتعاون مع الأميركيين.

3 ـ يجب على كل المواطنين القادرين على حمل السلاح أن يسهموا في المجهود القتالي إما كمتطوعين، وإما كمقاتلين.

4 ـ يجب على كل الأغنياء أن يضعوا ثرواتهم، وعلى كل المثقفين أن يضعوا معرفتهم، في سبيل الدفاع عن الوطن.

5 ـ إن العناصر المشبوهة التي ترتكب أعمال خيانة، سوف تحاسب بإنزال قصاص الموت بها.

6 ـ يجب على كل المنظمات الوطنية الفليبينية المعادية للاحتلال الياباني، بخاصة منظمة اتحاد الفلاحين، ومنظمة اتحاد العمال، والحزب الشيوعي والاشتراكيين، تشكيل فصائل من المتطوعين غير النظاميين، والمباشرة بتدريبها على حرب الغوار، وانتظار الأوامر حول متى وكيف وأين تبدأ القتال.

7 ـ يجب على كل مجموعات المقاومة أن تعرف كيف تؤسس حكومات حرة، وكيف تقودها، في المناطق المحررة وشبه المحررة.

8 ـ على كل مجموعات المقاومة، خصوصاً تلك التي أنشأتها

المنظمات الشعبية أن تتعلم كيف تحصل على حاجاتها عن طريق مصادرة ما بين أيدي العدو.

9 ـ يجب أن يسلح الشعب حتى يستطيع أن يكون فعالاً في القتال في مؤخرة العدو.

10 ـ يجب أن تشكل منظمات الشعب من خلال حركات سرية محكمة التنظيم.

11 ـ يعلن الحزب الشيوعي الفليبيني تمسكه بقضية الديمقراطية ويستنكر، بشدة، الفاشية والعسكرتارية.

12 ـ يعلن الحزب الشيوعي الفليبيني تأييده لحكومتي الفليبين[1] والولايات المتحدة.

ولادة المقاومة

كان شهر كانون الثاني (يناير) من عام 1942، شهر اندلاع المقاومة المسلحة في أهم الجزر الفليبينية، وكانت جزيرة لوزون ذات التقاليد الثورية العريقة، أكبر قاعدة جماهيرية للمقاومة المسلحة، بخاصة مناطقها الوسطى.

لقد دَبّ الاضطراب والفوضى بادئ ذي بدء، في صفوف الحركة الثورية، إذ إن الانتقال إلى الكفاح المسلح يعني انتقالاً كيفياً في شكل النضال، ويعني، بالتالي، الحاجة إلى تحسس طريق

(1) تشكلت حكومة فليبينية في الولايات المتحدة (المترجم).

جديدة، والتكيف مع أساليب جديدة في ممارسة الكفاح بكل جوانبه، بما في ذلك جوانب النضال السياسي في مرحلة الكفاح المسلح.

وإذا كان وقوع الأخطاء في هذه المرحلة مسألة لا مفرّ منها، إلا أن هذا لا يعني ارتكاب أخطاء كبيرة وفادحة، مثلاُ على مستوى المكتب السياسي للحزب الشيوعي، كما حدث في شهر كانون الثاني (يناير) 1942، حيث وقع المكتب السياسي، في مانيلا، في ذلك الشهر، بأيدي العدو، بينما كان يعقد اجتماعاً للجنة التنفيذية، وكان الثمن لانعدام اليقظة الثورية أن فقد الحزب أهم عناصر قيادته بخاصة كريسانتو إيفانجيلستا CÁ Evangelista وأغابيتو ديل روزاريو Agapito del Rosario اللذان قتلا فوراً، بينما مات بيدرو عباد سانتوس Pedro Abad Santos المسن في السجن عام 1944.

حقاً إن هذه الضربة لم تؤدِّ إلى القضاء على الحزب أو على المقاومة، إلا أنها كانت ضربة قاسية كان يمكن تجنبها بالحذر واليقظة الثورية.

عقد في شباط (فبراير) 1942، أول مؤتمر للمقاومة، وكانت المسألة الأساسية التي ناقشها: هل تشكل جبهة متحدة واسعة وفضفاضة، أم تشكل جمهورية شعبية تقودها حكومة سرية تعمل تحت الأرض؟ وقرر المؤتمر تشكيل جبهة واحدة استناداً إلى الحجة القائلة «إننا نستطيع بهذه الطريقة جلب أوساط أوسع من

الأمة إلى النضال[1]. ورفع «النضال ضدّ اليابانيين فوق كل شيء». وقد تقرر حلّ المنظمات الشعبية والسياسية، والاندماج في الجبهة المتحدة «من أجل فليبين حرة وديمقراطية». ورسمت الخطوط التالية:

عسكرياً: الكفاح المسلح ضدّ العدو، وتشكيل قوة مسلحة لإزعاجه ومقاومته.

سياسياً: عزل النظام العميل وتفسيخه.

اقتصادياً: إحباط إجراءات العدو للنهب الاقتصادي.

جماهيرياً: تسليح الجماهير.

الهوك Huk: جيش الشعب

تشكل جيش الشعب لمقاومة اليابانيين Hukbalahap في 29 آذار (مارس) 1942، وقد اشتهر فيما بعد تحت اسم الهوك (Huk) وهو اختصار للاسم الأول. وصدرت عن مؤتمر تشكيل جيش الشعب وثيقتان أساسيتان الأولى تتعلق «بالتنظيم الحديدي» والثانية «بالروح الأساسية». وتناولت الوثيقة الأولى واجبات وحقوق المقاتل من أفراد الجيش، بينما تناولت الوثيقة الثانية العمود الفقري لبناء جيش الشعب.

يقوم تنظيم الجيش على أساس سرايا تتألف الواحدة من مائة

(1) المصدر السابق، ص 45.

عنصر، وتنقسم إلى فصائل وحظائر، ويكون الضباط على قدم المساواة مع الأفراد. إن «الروح الأساسية» في الهوك هي «المساواة بين الجنود والضباط، والصداقة والوحدة، وإنه لمن غير المسموح به لأي إنسان أن يوجه كلمات بذيئة أو مذلة لأي فرد آخر، ولا يجوز أن ينظر أحد نظرة فوقية إلى آخر، ولا يسمح أن يكبت أحد من قبل آخر، وعندما يحدث خلاف أو نزاع فإن الرأي الصحيح هو رأي الأغلبية، وإن الجيش الثوري، لا يحبه الشعب ويحميه فحسب، وإنما أيضاً، يمثل الشعب».

ثمة مجموعة من القواعد المسلكية التي يجب أن يتمسك بها كل فرد، مثل:

1 ـ نظف البيت الذي يستضيفك الشعب به.

2 ـ ادفع ثمن الأشياء التي تتلفها.

3 ـ امتنع عن القيام بأي عمل يسيء للشعب.

4 ـ محظور إجبار الشعب على العمل في جيش الهوك.

5 ـ ساعد في فلاحة الأرض.

6 ـ ساعد الشعب على تنظيم نفسه، وادعم تنظيمات الشعب.

أما قواعد «التنظيم الحديدي» فهي:

1 ـ الطاعة الواعية النابعة من الاقتناع الذاتي.

2 ـ ثمة ثمانية متطلبات يجب أن يتحلى بها كل مقاتل:

أ ـ اعمل بحذر.

ب ـ اعمل بسرعة.

ج ـ حافظ على السلاح.

د ـ حافظ على الممتلكات.

هـ ـ احضر في الموعد المحدد، وراعِ الوقت بدقة.

و ـ كن نظيفاً ومرتباً.

ز ـ حافظ على قواعد الصحة.

ح ـ كن محترماً واحترم الآخرين.

3 ـ إن التعذيب أو الضرب ممنوعان منعاً مطلقاً.

العلاقة مع الأميركيين

حاولت قيادة الهوك الاتصال بالقوات الأميركية الموجودة في مؤخرة اليابانيين من أجل إقامة تعاون، وقد نجحت أولى المساعي عندما كانت تلك القوات تحت قيادة الرئيس الأول ثورب Major Thorpe الذي كان يتعاطف شخصياً مع المقاومة الفليبينية؛ فوعد بتقديم السلاح، والتخفيف من المساعي الأميركية للعرقلة على الهوك، ولكن سرعان ما قتل ثورب. وعادت مساعي الأميركيين للتخريب على الهوك، وخلق الصعوبات في وجههم. وهنا رفعت قيادة الهوك شعار «فلنسلح أنفسنا من أسلحة العدو».

القتال عام 1942

اقتصرت الأعمال الغوارية من كانون الثاني (يناير) حتى أيلول

(سبتمبر) على أعمال غوارية محدودة متفرقة، وبلا تخطيط، ولم تزد عن محاولة إزعاج العدو.

وكان الهوك يفتقرون إلى اليقظة الثورية والحذر، وقد تكشف ذلك النقص في 6 أيلول (سبتمبر) عندما شنّ اليابانيون حملة واسعة لاجتثاث الهوك، وجاء ردّ الهوك على هذه الحملة بشنّ هجوم مضادّ ساذج تميز «باليسارية» الطفولية ـ لأنه أساء تقدير قوة العدو، وكانت النتيجة سيئة على الهوك ولكنها لم تكن كارثة.

قام الهوك خلال الفترة الواقعة بين 15 أيلول (سبتمبر) وكانون الأول (ديسمبر) بشنّ مجموعة من الهجمات الصغيرة الموفقة ونصب كمائن ناجحة أدت إلى إلهاب حماسة الشعب، ولكنها كانت تتميز عموماً بتكتيك عسكري ضعيف جداً.

كان جيش الشعب (الهوك) يتطور وينمو، وأصبح بحاجة إلى إعادة تنظيمه؛ فقسم إلى خمسة أقسام يغطي كل قسم منها منطقة.

عاد اليابانيون في كانون الأول (ديسمبر) إلى شنّ هجوم واسع، ولكن الهوك، في هذه المرة، أصبح أكثر خبرة وأفضل استعداداً وحذراً، فأخلى بعض المناطق من السكان وراح ينصب الكمائن، والمصائد لجيش الاحتلال فأنزل به خلال تلك الحملة حوالى ثمانمائة إصابة مقابل جرح فرد واحد من الهوك. ولكن في آخر مراحل الحملة خسر الهوك ثمانية عشر رجلاً، وقد زاد حذر القوات اليابانية.

القتال عام 1943

نتيجة للانتصارات التي حققتها قوات جيش الشعب (الهوك) في نهاية عام 1942 وأوائل عام 1943، عاد إليها المرض السابق «عدم الحذر وضعف اليقظة الثورية»، وكان ثمن ذلك أن هاجم اليابانيون في آذار (مارس) 1943 القاعدة الأساسية لقوات الهوك في الغابة، وقد سقط العديد من القتلى والأسرى، وهبطت معنويات جيش الشعب، ولكنه تلقن درساً آخر بضرورة الحذر والمحافظة على السرية وعدم الاستهتار.

قررت قيادة المقاومة المسلحة في شهر آذار (مارس) 1943، التركيز على بناء التنظيمات الجماهيرية، وإقامة «حكومات محلية» في المناطق التي تمّ تحريرها. من خلال إقامة لجان الدفاع المتحدة المحلية، ومنظمات الدفاع الذاتي BUDC - STB.

لجنة الدفاع المتحدة المحلية BUDC

تتألف من 5 ـ 12 شخصاً على رأسها رئيس ونائبه وسكرتير ومسؤول مالي، ومسؤولون عن التجنيد والتدريب والنقل والرصد والتعليم والصحة والزراعة والأمن.

أما في المناطق غير المحررة، فتشكل منظمات جماهيرية تستخدم كواجهة للعمل الثوري، أو تستخدم منظمات العدو عن طريق التغلغل فيها.

أما بالنسبة للمناطق المحررة حديثاً فتقوم عملية تمشيط لعملاء

العدو، وإلقاء القبض عليهم، ومحاكمتهم أمام الشعب، وإصدار قرارات إما بإعادة تثقيفهم أو بإعدامهم، حسب كل حالة.

إن مسؤولية لجان الدفاع المتحدة المحلية، بالإضافة إلى عملها الإداري والجماهيري هي تقديم العون العسكري لجيش الشعب (الهوك) من خلال تجنيد الاحتياط، وتأمين الطعام، والمعلومات إلخ.

وشُنّ في ذلك العام نضال سمي بحملة الحصاد تحت شعار «لا أرز للعدو». «احمِ الأرز واخفه عن العدو. وإذا اكتشفه العدو فحاول سرقته منه أو إحراقه».

اتخذ الهوك سياسة تهدف إلى تجنب الاشتباك مع العدو الياباني بالقرب من المناطق المأهولة بالسكان لمنع العدو من الانتقام من الشعب.

جيش الشعب

ركز جيش الشعب على تثقيف جميع أفراده تثقيفاً سياسياً شاملاً، وروج لفكرة تطوير المنافسة الاشتراكية بين الوحدات، من أجل أن تتنافس الوحدات حول كسب حبّ الشعب واحترامه، وتشكلت الفرق المسرحية التي أخذت تعرض تاريخ الفليبين على المسرح، وتألفت المجموعات الثقافية، وفرق الدراما، وفرق المغنين والممثلين إلخ. وراحت هذه المجموعات والفرق تطوف القرى حتى أصبحت عبارة عن هيئة الثقافة والإعلام. وقد دلت

التجربة الفليبينية على أن شقّ طريق العمل الثوري في المناطق الجديدة يتمّ من خلال النشاطات الثقافية، بصورة أفضل من أي أساليب أخرى.

أما هيئة الرصد في الجيش، فقد كانت مختصة في معالجة الخيانة، وقد اعتبر الخَوَنةُ على مستوى واحد مع العدو، واتبع أسلوب في معالجتهم يبدأ بإرسال إنذار لهم بالكف عن التعاون مع العدو، ثم إنذار ثانٍ وثالث، وأخيراً يلقي القبض عليهم ويحاكمون. ولكن أسيء استخدام هذه المسألة أحياناً حيث وقعت حالات استخدمت فيها عملية مكافحة التعاون مع العدو لأغراض انتقام شخصي.

اهتم الهوك بإنشاء جهاز طبي وإقامة مستشفيات ومستوصفات حيثما أمكن، كما أصدر جريدتين أسبوعيتين وكانت الطباعة تتمّ في الجبل.

تدل التطورات المذكورة أعلاه على أن عام 1943 كان عام نهوض لجيش الشعب والكفاح المسلح، بخاصة بعد شهر آذار (مارس) حيث انتشرت القواعد. ولم تعد تتركز في نقاط محددة. وأخذت كل وحدة تقوم بثلاث عمليات على الأقل شهرياً، وأخذت المعنويات بالتصاعد، كما أخذ الشعب يلتف أكثر فأكثر حول الهوك. ويكفي لكي يلمس المرء مدى هذا التطور، أن يأتي شهر تشرين الأول (أكتوبر) لتحاول القوات اليابانية «التراجع» شكلياً أمام نهوض الكفاح المسلح، إذ أعلنت إعطاء «الاستقلال» للفليبين

وتشكيل حكومة عملاء برئاسة جوز ب. لوريل Jose P. Laurel وإعلان عفو عام عن الهوك. وردّ الهوك على هذه الإجراءات ببيان جاء فيه: «اطردوا العصابات اليابانية واسحقوا نظام العمالة والخيانة».

القتال عام 1944

كان عام 1944 عام صراع ليس ضدّ اليابانيين وحكومتهم العميلة المحلية فحسب، وإنما أيضاً ضدّ وحدات يوسافي الأميركية (US Allied Forces in FarEast - USAFFE)، وملاك الأراضي الكبار الفليبينيين.

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأميركية كانت في حالة حرب حامية مع القوات اليابانية، إلا أنها اختارت أن تتعاون مع اليابانيين عندما تكون المسألة متعلقة بالهوك؛ فقد انزعجت الإمبريالية الأميركية من تطور جيش الشعب الفليبيني وتعاظُم تأييد الجماهير لـه، والتفافها حوله. فراحت تبث الشائعات الكاذبة ضدّ الهوك، بل عمدت إلى ضرب الهوك بقوة السلاح كلما سنحت الفرصة لها، بل كانت تدل اليابانيين على مواقع المقاومة.

أما «الإقطاعيون» ـ كبار ملاك الأرض ـ فقد انزعجوا هم الآخرون من تطور الحركة الفلاحية الفليبينية، ومصادرتها للمحاصيل لمصلحة حرب المقاومة. ولهذا اقتفوا آثار اليوسافي الأميركية في مقاومة الهوك.

كان ردّ الهوك تصعيد الدعوة للوحدة بين جميع القوى المعادية لليابانيين، ومناشدة الأميركيين بالكفّ عن أعمال الاستفزاز والاعتداء على قوات الهوك، ولكن مع الردّ بقوة السلاح على كل محاولة اعتداء مسلح من قبل الأميركيين أو عملائهم.

وحاولت قيادة قوات الهوك عقد مؤتمر مع قيادة وحدات اليوسافي الأميركية، ووافقت قيادة اليوسافي على اللقاء، ولكنها أبلغت اليابانيين عن موعده ومكانه، وبالفعل أغارت القوات اليابانية على الموقع.

ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتمّ فيها مثل هذا التعاون بين اليابانيين والأميركيين ضدّ الهوك؛ فقد حدث شيء مشابه في المؤتمر الذي عقد في كانون الأول (ديسمبر) 1943، بين الهوك واليوسافي حيث انتهى المؤتمر باشتباك مسلح بين الطرفين، وجاءت قوات اليابانيين لتعزز قوات اليوسافي (USAFFE) الأميركية ضدّ الهوك.

أدركت القوات الأميركية أن استطالة عمر الاحتلال الياباني للفليبين سيعني اكتساح قوات الهوك للموقف اكتساحاً كاملاً، ولذلك فقد قررت الإمبريالية الأميركية الإسراع في التقدم نحو الفليبين.

أدركت قوات الهوك المؤامرة الأميركية، فأسرعت هي الأخرى للتعجيل في السيطرة على الموقف، فعقدت مؤتمراً قررت فيه:

1 ـ تحرير أكثر ما يمكن من المناطق، وبأسرع ما يمكن.

2 ـ إقامة حكومات محلية من لجان الدفاع المتحدة المحلية BUDC وذلك من أجل إجبار حكومة المنفى في الولايات المتحدة إشراك الهوك في إدارة بعض المواقع في السلطة بعد التحرير.

كانت قوات الهوك عام 1944 قد بلغت عشرة آلاف مقاتل، وعشرة آلاف يعملون في الإنتاج، و30 ألف احتياط تحت الطلب، و300 ألف نصير.

التحرير

أسرعت الولايات المتحدة لاحتلال الفليبين، فوجدت الهوك قد حرروا مناطق شاسعة جداً، بعد أن أنزلوا هزائم كثيرة في اليابانيين وعملائهم. ولهذا وجد الأميركيون الأرض ممهدة، فما كان منهم إلا أن استداروا فوراً لمطاردة الهوك وتجريدهم من السلاح واعتقالهم، فمثلاً لقد اعتقل لويس طاروق القائد العسكري لجيش الشعب مرتين بعد التحرير مباشرة.

وهكذا وجد الهوك أنفسهم في السجون الأميركية جنباً إلى جنب مع عملاء اليابان ثم بدأ الاستعمار الأميركي بمساومة عملاء اليابانيين وإطلاقهم، فمثلاً أُطلق مانيويل روكساس Manuel Koxas عميل اليابانيين رقم 1، في نيسان (أبريل) 1945، وعُين رئيساً لعملاء أميركا في الفليبين بعد أن تخلوا عن عميلهم السابق أوسمينا Osmena لتقدمه بالسن ولإصراره على استقلال الفليبين.

قبل متابعة الوضع بعد التحرير يجدر أن نلاحظ النقاط الثلاث التي قوّم فيها لويس طاروق مرحلة ما قبل التحرير:

1 ـ فشلنا في التأكيد على ضرورة توسيع نشاطنا بين الجماهير، إذ كان بمقدورنا تعبئة أوساط أوسع من الشعب.

2 ـ فشلنا في توضيح حقيقة الإمبريالية الأميركية للشعب.

3 ـ لم نحضر الشعب لما يمكن أن يحدث بعد دخول القوات الأميركية.

لقد شاركت قواعد الهوك في استقبال القوات الأميركية، وتحطمت معنوياتها وأصيبت بخيبة أمل حين بدأت قوات الإمبريالية الأميركية أعمال الإرهاب والاضطهاد ضدّ الهوك.

أصدر ماريانو بالغوس Mariano Balgos القائد السياسي للهوك، في 15 حزيران (يونيو) 1945 بياناً رسمياً تحت عنوان «ما هو موقفنا»، سجل فيه أن الهوك قد قتلوا خلال حرب المقاومة خمسة وعشرين ألف ياباني وخائن، وفقدوا ثلاثة آلاف مقاتل. ثم انتهى إلى القول «إننا لا نسعى لمصادرة رأس المال، أو تأميم الصناعة، إننا نشترك مع التحالف الديمقراطي تحت برنامج تصنيع ديمقراطي لبلادنا بحيث تتعاون قوة العمل والمشاريع الفليبينية والأجنبية على استخدام مصادرنا لمصلحتنا ومصلحة هيئة الأمم المتحدة..»[1].

---

(1) المصدر السابق، ص 186.

تشكل في تموز (يوليو) 1945 التحالف الديمقراطي Democratic Alliance، فأعلن الهوك دعمهم له، وكذلك اتحادات الفلاحين والعمال، والفليبينيين الأحرار Free philipinos. وقد دعا التحالف الديمقراطي إلى الاستقلال وتحقيق ديمقراطية واسعة.

قامت تظاهرات واسعة تطالب بإطلاق الهوك من السجون، وكانت آخرها وأكبرها تظاهرة 23 أيلول (سبتمبر) حيث اشترك فيها أكثر من خمسين ألف عامل. وقد اضطرت السلطات الأميركية على التراجع وإطلاق المعتقلين من قوات الهوك.

كتب جورج مارافيلا JÁ Maravilla مقالة في وورلد ماركست ريفيو World Marxit Review في تشرين الثاني (نوفمبر) 1965 (ص 41 ـ 42)، يشرح فيها سياسة الحزب الشيوعي الفليبيني بعد التحرير قال فيها:

«قام الحزب الشيوعي الذي قاد الكفاح المسلح لحركة الهوك، بحلّ القوات الغوارية بعد هزيمة اليابان، تلك القوات التي نظمها خلال حرب المقاومة، وأعلن تبنيه لتكتيك النضال الشرعي البرلماني للمساعدة في إقامة استقلال حقيقي على أساس الوحدة الوطنية في سبيل تطور ديمقراطي. وانضم مع العناصر البرجوازية الوطنية لتشكيل قوة سياسية جديدة، التحالف الديمقراطي الذي عارض إعادة إقامة العلاقات الاستعمارية مع الولايات المتحدة الأمَيركية».

فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية

يلاحظ مما تقدم أن الإمبريالية الأميركية وعملاءها في الفليبين دشنوا فترة ما بعد الحرب بحملة إرهابية ضدّ قوات الهوك. وقد دأبوا على تنفيذ مخطط يهدف إلى ضرب الحركة الثورية والوطنية، وإعادة الفليبين إلى حظيرة الاستعمار الأميركي، بينما تخبطت قيادة الحزب الشيوعي في سياسة تراجعية تعلقت في حبال هوائية، على أمل أن تسير الأمور بخطٍّ ديمقراطي يؤمن للفليبين استقلالاً وطنياً وحريات ديمقراطية من خلال النضال الشرعي البرلماني.

أوحت الإمبريالية الأميركية لعميل اليابانيين السابق، وعميلها الحالي روكساس Roxas بالانضمام للحزب الوطني، وكانت حكومة أوسمينا Osmena عاجزة ينخرها الفساد، وقد عطلت الحريات المدنية، ومنعت الاجتماعات، ولم تستطع أن تفعل شيئاً. وقد تبين للإمبريالية الأميركية أن من الضروري إعطاء الفليبين استقلالاً صورياً من أجل تسهيل عملية ضرب الحركة الوطنية والثورية وإخضاع الفليبين للاستعمار الجديد، ومشاريع الأحلاف العسكرية القادمة. وكانت أولى الخطوات التحضيرية للعهد «الجديد» إحداث انقسام في الحزب الوطني بقيادة روكساس، في كانون الثاني (يناير) 1946، وتشكيل حزب الأحرار Liberal Party لخوض معركة الانتخابات التي ستستقبل إعلان الاستقلال في تموز (يوليو) 1946.

وكانت نتيجة الانتخابات لمصلحة حزب روكساس رغم أن

التحالف الديمقراطي قد أنجح ستة أعضاء إلى الكونغرس. وقد دعم الحزب الشيوعي والتحالف الديمقراطي والحزب الوطني أوسمينا ضدّ روكساس في معركة انتخابات الرئاسة. ولكن استطاعت الإمبريالية الأميركية والقوى الرجعية أن تُنجح عميلها روكساس بكل الأساليب التزويرية الإرهابية، إلى جانب الإفادة من الجزر المعزولة، والتي لم تكن مراكز قوية للمقاومة. وهكذا انتهت معركة الانتخابات في نيسان (أبريل) لمصلحة أشدّ العملاء رجعية، ليستقبل الاستقلال في تموز (يوليو) 1946.

بدأ روكساس بتشديد الإرهاب على مناطق أواسط لوزون وهي معاقل الهوك، بينما حاول في الوقت نفسه تمرير سائر المشاريع الاستعمارية الأميركية، من خلال الكونغرس، فاصطدم بوجود نواب التحالف الديمقراطي ـ كان من بينهم شيوعيون ـ وبعض نواب الحزب الوطني، لأن الدستور يقضي بالحصول على ثلثي الأصوات للمصادقة على المعاهدات العسكرية والاتفاقيات الاقتصادية مع الإمبريالية الأميركية.

وكانت الخطوة الضرورية إذن إخراج نواب التحالف الديمقراطي وعدد من نواب الحزب الوطني من الكونغرس، ولم يتردد روكساس في اتخاذ هذه الخطوة دون تقديم أي تسويغ قانوني أو دستوري.

رغم هذه النشاطات الإمبريالية والرجعية، فقد تصاعدت الحركة الجماهيرية فشكل اتحاد الفلاحين الوطني PKM ومؤتمر

منظمات العمال CLO، وأخذت هاتان المنظمتان بشنّ نضالات اقتصادية لتحسين أحوال الفلاحين والعمال.

لقد تدرجت الصورة كما يلي:

- الأشهر الأربعة الأولى من عام 1946 حملات إرهاب وتنكيل ضدّ أواسط لوزون.
- مع شهر أيار (مايو) بدأ الهوك يتشكل من جديد بمبادرات عفوية من عناصر القاعدة دفاعاً عن النفس.
- قرر اجتماع قيادة الهوك العمل على أساس الردّ الدفاعي بصورة معقولة.
- في حزيران (يونيو) قام روكساس ببعض التنازلات لبعض مطالب الفلاحين الزراعية.
- في تموز (يوليو) فترة هدنة لاستقبال الاستقلال.
- في 17 آب (أغسطس) قدم الهوك برنامج الحدّ الأدنى:

1 - الحق في حمل السلاح.
2 - حلّ كل القوات المسلحة الغوارية.
3 - إقامة حرس محلي في القرى.
4 - إسقاط كل المطالبات القضائية ضدّ الهوك.
5 - إبعاد الموظفين المعادين للفلاحين.
6 - السماح لنواب التحالف الديمقراطي بالعودة لاحتلال مواقعهم في الكونغرس.
7 - ضمان الأمن.

- في 24 آب (أغسطس) اختطاف فيلو FELEO أحد قادة الهوك وقتله.
- في 29 آب (أغسطس) بعث طاروق رسالة إلى روكساس تتضمن إنذاراً.
- كان شهر آب (أغسطس) عبارة عن حملة إرهابية وحشية من قبل رجال روكساس حيث راحوا يقتلون وينهبون ويحرقون القرى.
- استمرت الحملة الإرهابية على تلك الصورة حتى نهاية العام حيث أعلنت الحكومة أنها سحقت الهوك.

كانت جعبة الإمبريالية الأميركية خلال عام 1946 قد انتفخت بثلاثة «إنجازات» رئيسية:

1 ـ تركيز حكومة العملاء في السلطة، وضرب الحركة الوطنية والثورية.

2 ـ تمرير لائحة التجارة TRADE BELL التي تعطي رأسمالية الولايات المتحدة الحق في استثمار رأس المال والعمل في الفليبين على أسس متكافئة مع تلك التي يتمتع بها رأس المال الفليبيني ـ أي أخذ الجنسية الفليبينية عملياً.

3 ـ اتفاقية القواعد العسكرية.

تقدم ممثل الهوك الرسمي بخمسة مطالب في شباط (فبراير) 1947:

1 ـ لائحة حقوق مدنية.

2 ـ إسقاط المطالبات القضائية بحقّ الهوك.

3 ـ تغيير كل الموظفين الفاشيين.

4 ـ إعادة نواب التحالف الديمقراطي للكونغرس.

5 ـ تنفيذ مشروع الإصلاح الزراعي الذي قدمه روكساس.

الشعار: «سلم ديمقراطي أو الشهادة»

ولكن ذهبت كل تلك المحاولات أدراج الرياح؛ لأن الحكومة الرجعية والإمبريالية الأميركية قد صممتا على المضي بحملة الإرهاب حتى النهاية. ولهذا انقضى عام 1947 بمعارك ومناوشات بين القوات الرجعية وبين وحدات الهوك التي أخذت تتشكل بصورة عفوية. وقد فشلت كل محاولات الحكومة لضرب الوحدات الغوارية الجديدة، فمثلاً لقد أسفرت حملة شهر آذار (مارس) عن 900 أسير وقتيل من قوات الحكومة مقابل أربعة قتلى من الهوك.

أما قيادة الحزب الشيوعي فقد ظلت حائرة مترددة طوال عام 1946 وعام 1947 إلى أواسط 1948. إذ انقسمت القيادة إلى ثلاثة اتجاهات: واحد يدعو بالإصرار على النضال بالأساليب الشرعية من خلال تحالف مع العناصر البرجوازية الوطنية، وآخر يدعو لمعركة مسلحة شاملة، وثالث يدعو إلى الجمع بين الشكلين. وكان الحزب مفسخ التنظيم وبلا وحدة داخلية وبدون قيادة متماسكة، وأخيراً بدون استراتيجية وتكتيك قائمين على وضوح رؤيا لما يجب عمله خلال المرحلة الراهنة والمرحلة المقبلة.

إن الحزب كحزب لم يستطع خلال هذه الفترة الحاسمة أن

يقدم للجماهير ـ بخاصة الفلاحين ـ قيادة واضحة صحيحة، ولكن استطاعت بعض عناصر الحزب فردياً أن توجه الفلاحين إلى أن يسلحوا أنفسهم ويردوا على الاضطهاد. وفي الواقع إن الذي جعل وحدات الهوك تصمد خلال تلك الفترة كان بطولات الشعب وروحه القتالية فقط.

مات روكساس في منتصف عام 1948، وتسلم نائبه كورينو Elpido Guirino الرئاسة من بعده، فقدم مشروع عفو عام عن الهوك مقابل تسليم السلاح؛ فذهب طاروق في 29 حزيران (يونيو) إلى مانيلا لمقابلة كورينو وعقد اتفاقية صلح، وقد استقبل في مانيلا استقبالاً جماهيرياً ضخماً.

اتفق الطرفان على أساس تبني سياسة وطنية وإطلاق الحريات العامة، وعرض كورينو إصلاحاً زراعياً مقابل تسليم الأسلحة بالإضافة إلى العفو العام.

كان طاروق يعلم منذ البداية أن كورينو يناور، ولكن كان خطّ الحزب الشيوعي ـ وهو واحد من قادته ـ يهدف إلى كسب الرئيس الجديد نحو خطّ وطني ديمقراطي. وقد وجد الأميركيون أنهم لم يفيدوا من هذه المناورة، لأن الحزب قد ناور هو الآخر. لذلك سرعان ما راحوا يضغطون على كورينو لنسف الاتفاق وقتل أول هوك تصل إليه أيديهم.

وهكذا انتهت الاتفاقية قبل أن يغادر طاروق مانيلا، وجرت محاولات لاعتقاله، ولكنه استطاع الفرار بعد أن أعلن للصحافة أن

كورينو خان الاتفاقية. وبدأت حملة إرهاب أشدّ من السابق، وراح كورينو يتلقى المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة من أجل المضي، بحزم، لسحق الهوك.

أدت هذه التطورات إلى تكريس إعادة تنظيم قيادة الحزب الشيوعي التي حدثت في شهر أيار (مايو) 1948، وبدأت القيادة الجديدة بتحديد خطٍّ أكثر وضوحاً، وقد دفعت مسألة الكفاح المسلح إلى المقدمة.

عهد كورينو

لم يختلف عهد كورينو عن عهد سلفه في شيء عدا تصعيد الإرهاب، ومعه تصعيد الفساد داخل الإدارات الحكومية والجيش والشرطة. لذلك، يمكن القول إن وضع السلطة كان مهلهلاً ضعيفاً، بخاصة بسبب التناقض الحادّ مع الحزب الوطني الذي يمثل هو الآخر طبقة الإقطاعيين والكومبرادور، مشرباً ببعض عناصر البرجوازية الوطنية المعادية للإمبريالية. وقد ظهر هذا الانقسام داخل الطبقة الرجعية الحاكمة، على أشدّه، في انتخابات الرئاسة عام 1949 حيث قدم الحزب الوطني Nacionalista Party مرشحاً عنه وهو لوريل P. Laurel منافساً لكورينو. وقد دعم الهوك والحزب الشيوعي لوريل بكل قوة. ولكن كورينو زور الانتخابات، وأثار حملة إرهاب ضدّ عناصر من الحزب الوطني إلى درجة جعلت بعض أعضاء هذا الحزب يلجأون إلى السلاح، ويعلنون التمرد في منطقة بنتانغاس Bantangas.

صحيح أن قيادة الحزب الشيوعي قد أقرت خطّ الكفاح المسلح، وعمدت إلى إعادة تنظيم الهوك وأسمته جيش التحرير الوطني HMB، وبدأت بقيادة الكفاح المسلح عملياً تحت شعار «الوسائل البرلمانية الشرعية غير كافية وحدها لتأمين سلم ديمقراطي»، ولكنها ظلت حتى تلك المرحلة بلا خطة للثورة المسلحة، وبلا استراتيجية مدروسة لطبيعة الكفاح المسلح في الظروف الفليبينية. ولم تعلن عن وجود وضع ثوري إلا في كانون الثاني (يناير) 1950، أي بعد أربع سنوات ونصف من الاضطهاد والمقاومة، أو قل لم تعلن عن وجود وضع ثوري إلا بعد سنة ونصف من إعادة تشكيل القيادة الجديدة، إنها لم تتوجه للشعب، إلا في كانون الثاني (يناير) 1950، لحمل السلاح والنضال لإسقاط حكم العمالة ـ الإمبريالي الذي قضى على الحريات الديمقراطية.

وبكلمة أخرى إن الدعوة لإسقاط النظام، وإنجاز التحرير، أي الانتقال من التكتيك الدفاعي وتكتيك المصالحة إلى التكتيك الهجومي، لم يطبق إلا بعد قرار كانون الثاني (يناير) 1950. ويبدو أن سنة 1949، خصوصاً، بعد تزوير الانتخابات قد أنضجت وضعاً ثورياً. وقد شدد الحزب عندما دعا للإطاحة بالنظام العميل إلى ضرورة إكمال الثورة الديمقراطية البرجوازية «تحت قيادة الطبقة العاملة».

جيش التحرير الوطني (هوك)

تشكل جيش التحرير الوطني من وحدات غوارية تتألف الواحدة

منها من 100 ـ 150 ـ مقاتلاً منتشرة على مناطق وجزر متعددة، وقد بلغ مجموع الوحدات حوالى عشرة آلاف. وقد وجدت تسع لجان قيادات منطقية تتألف كل واحدة منها من لجنة قيادة عسكرية تقود من أربع إلى خمس مجموعات على رأس كل مجموعة قائد تحت إمرته من 100 إلى 400 مقاتل، ومعه ضابط تنفيذي ومفوض سياسي، وإلى جانب لجنة القيادة العسكرية توجد لجنة المنطقة التنظيمية. وتنقسم بدورها إلى لجان تنظيمية فرعية منتشرة في القرى والأحياء ومهمتها القيام بالتحريض السياسي والرصد وتجنيد عناصر مقاتلة جديدة.

كانت هنالك مدرسة كوادر ترسل إليها خيرة عناصر المقاتلين في الغابة، وكانت تدرّس تاريخ الفليبين، والاقتصاد السياسي، والاستراتيجية والتكتيك، والأخلاق البروليتارية. وكان مركزها في دائرة لجنة القيادة المنطقية رقم 4 في الغابة.

كانت المشكلة الرئيسية التي تواجه وحدات الغوار هي مسألة الاحتياط من بين الجماهير غير الواعية سياسياً واللامبالية.

العملية الرئيسية الكبيرة التي قام بها الهوك هي مهاجمة مدينة سانتا كروز Santa Cruz والاستيلاء عليها لبضع ساعات ثم الانسحاب منها. أما ما عدا ذلك فقد ظلّ العمل محصوراً بعمليات صغيرة وكمائن.

بدء مرحلة الانحسار

لقد كانت أوضاع الهوك في قمة قوتها بعد انتخابات 1949 التي

قامت على التزوير والتهديد والإرهاب. ويرجع ذلك ليس لقوة الهوك بحدّ ذاتها ـ في أواسط 1950 كانت أقوى عدداً ـ وإنما لتفسخ أوضاع الطبقة الحاكمة، ومظاهر ذلك:

1 ـ انعزال حكومة حزب الأحرار برئاسة كورينو عن أوسع أوساط الجماهير.

2 ـ تفسخ الطبقة الحاكمة نفسها، واشتداد الصراع بين حزب الأحرار والحزب الوطني، إلى حدّ جعل أوساطاً من الحزب الوطني تعلن التمرد المسلح.

3 ـ انتشار الفساد والرشوة والفضائح وابتزاز الأموال ابتداء من رأس الدولة وانتهاء بشرطي مخفر.

4 ـ اتساع الهوة بين أصحاب المصالح الأميركية والإسبانية والكومبرادور والإقطاعيين، وبين الشعب اتساعاً مريعاً لم يسبق له مثيل.

ثمة عدد كبير من المعلقين الغربيين المعادين للهوك والذين كتبوا عن الثورة الفليبينية من زاوية وجهة نظر القوى المضادة مثل براين كروزير Brian Crozier في كتابه «المتمردون» the Rebels، قد اعتبروا أنه كان بمقدور الهوك في تلك الفترة إسقاط السلطة لو اتخذوا خطوة مقدامة شجاعة.

إذا كانت هذه الفرصة السانحة قد مرت دون إسقاط النظام إلا أن الظروف التي اكتنفت الفليبين منذ تلك الانتخابات المزورة، كانت مواتية للهوك، فقد نمت القوات المسلحة ووصلت عام 1950

قمة قوتها حتى أواخر العام. ولكن إذا كان عام 1950 عام أعلى تصاعد فقد كان أيضاً بداية الانحسار.

نزلت بالهوك في شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1950 ضربة قاسية ليس من الناحية العسكرية، وإنما من الناحية التنظيمية والقيادية، إذ ألقي القبض في مانيلا العاصمة على كامل المكتب السياسي للحزب الشيوعي، ومعه كل ملفات الحركة ووثائقها بما في ذلك خطط الهوك التكتيكية، وتوزيع القوات، وقوائم الكوادر، والتنظيم وأماكن تواجدها، ومصادر التموين، وشبكة الاتصال إلى جانب معلومات هامة أخرى. وكان من تأثير هذه الضربة:

1 ـ فقد الهوك زمام المبادرة في وقت كان النضال يتقدم فيه بسرعة، ويتجه إلى التحول للهجوم العام.

2 ـ اعتقلت مجموعة من الكوادر القيادية الأخرى في المناطق، نتيجة للمعلومات التي حصل عليها في مخبأ المكتب السياسي، وبهذا ضرب الصف الثاني أيضاً.

3 ـ انقطعت المناطق بعضها عن بعض، وفقدت الحركة قيادتها المركزية ونقاط الاتصال والربط والتنسيق، وظلت تعاني من هذا النقص حتى النهاية.

كان السبب الرئيس الذي أدى إلى هذه الضربة المميتة ينبع من الإهمال، وانعدام اليقظة الثورية، والأخطاء في اتخاذ احتياطات الأمن، ومراعاة قواعد السرية. وإذا كان من الضروري استخلاص العبرة من هذه الحادثة، فيجب تسجيل الملحوظات التالية:

1 ـ لا يجوز أن يكون مقرّ قيادة الحركة في متناول العدو، أي في مكان لا يمكن الدفاع عنه وحمايته، يجب أن يكون في القواعد الآمنة بين المغاورين وليس في مدينة تحت سلطة العدو.

2 ـ لا يجوز أن تجمع كل الوثائق والمعلومات التنظيمية والخطط التكتيكية في مكان عرضة للوقوع بيد العدو، من دون وجود فرصة لإخفائها أو إتلافها.

3 ـ يجب ألا تتوجد كل عناصر القيادة الرئيسية في مكان واحد، وحتى في حالة اجتماعها يجب أن تؤخذ كل الاحتياطات لعدم وقوعها كلها بضربة واحدة، وترك الحركة بلا قيادة بديلة.

4 ـ إن السبب المباشر الذي أدى إلى اكتشاف موقع المكتب السياسي يعود إلى انعدام اليقظة الثورية في تعيين قائد الوحدة العسكرية لمدينة مانيلا، وهو عنصر جديد غير مجرب، رفع إلى موقع مسؤولية حساسة، وقد استسلم للعدو مقابل كمية من المال، ودلّ على موقع سكرتارية الحزب.

إن مثل هذا الخطأ الذي يرجع إلى نقص في اليقظة الثورية ومراعاة قواعد الأمن والسرية، كاد يودي أيضاً بحركة كاسترو عندما أبحر كاسترو بكل قيادته وقوته الرئيسية دفعة واحدة من المكسيك إلى كوبا لبدء الثورة. وقد وجد نفسه في كمين كاد أن يقضي عليهم جميعاً لولا نجاة اثني عشر فرداً من المجموعة، بأعجوبة، من بينهم

كاسترو وغيفارا وراؤول. لذلك يجب على أية حركة ثورية أن تتشرب بروح اليقظة الثورية، أولاً وقبل كل شيء، وتحافظ على قيادتها ووثائقها من الوقوع بأيدي العدو. لقد اعتبر لينين منذ أمد بعيد أن أحد الشروط الأساسية التي يجب أن تتوفر في القائد الثوري، هو عدم الوقوع بيد البوليس.

شنّت قوات الرجعية بقيادة مستشارين أميركيين أحضروا من اليونان والبلقان، هجوماً واسعاً مكثفاً، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1950. وقد أخذ هذا الهجوم شكل هجمات متتالية على الغابة مصحوباً بقصف جوي مركز، ولكن النتائج العملية لهذا الهجوم كانت محدودة التأثير على القوات الغوارية.

ثم عادت القوات الرجعية فكررت الهجوم في حملة امتدت من شهر كانون الثاني (يناير) إلى شباط (فبراير) 1951، وكانت هذه الحملة فعالة لأنها وجهت ضدّ أهداف محددة، وقد اجتثت مجموعة من القواعد.

عقد في شهر آذار (مارس) 1951 مؤتمر لقيادة وحدات الغوار في الغابة؛ فخرج بالقرارات التالية:

1 ـ تشكيل حكومات ثورية مؤقتة في المدن والمناطق.

2 ـ تحويل قوات الغوار إلى جيش نظامي.

3 ـ تشكيل لجان فلاحية لتوزيع الأرض.

4 ـ الدعوة لمقاطعة الانتخابات المقبلة في تشرين الثاني (نوفمبر).

كان الهوك في تلك الفترة يسيطرون على مناطق بأسرها، خاصة في وسط وشرقي لوزون.

جرت محاكمات للمكتب السياسي والأعضاء القياديين الآخرين، في شهر أيار (مايو) 1951، فحكم بالإعدام على ستة ـ نفذ فوراً ـ وحكم على تسعة عشر بالسجن المؤبد مدى الحياة.

نشطت الحكومة الرجعية في شهر تموز (يوليو) بتوزيع النشرات، وإلقائها من الطائرات على الغابة، خوفاً من أعمال الانتقام، داعية المغاورين إلى الاستسلام، واعدة بالعفو عن الذين يستسلمون بالإضافة إلى إيجاد وظائف لهم. وقد استسلم عدد كبير من المغاورين بأسلحتهم، وترجع الأسباب كما حللها الشيوعيون في ذلك الوقت إلى:

1 ـ البعض استسلم بسبب هبوط المعنويات.

2 ـ استسلم البعض بسبب الاعتقاد بنصر عاجل، ثم تبين لهم أن المعركة طويلة.

3 ـ استسلم بعض آخر بسبب أخطاء ارتكبوها وخافوا من شدة العقاب الذي كان الهوك يطبقونه بالنسبة لبعض الأخطاء ـ بما في ذلك الإعدام أحياناً.

أصبح الهوك مع أواسط عام 1951 في وضع دفاعي، وفي حالة تراجع مستمر وانتكاسات متتالية؛ فقد أصبح العدو في كل مكان داخل الغابة. ولم يعد بمقدور الهوك نصب الكمائن والقيام بعمليات، وفقدوا المبادرة كلياً، وبدأت الجماهير تنعزل عنهم،

وتقدم الكثيرون للوشاية بهم. وقد صحب هذا الوضع قصف جوي مستمر من دون أن يكون لدى الهوك أسلحة مضادة للطائرات، وراح العدو يستخدم كلاب الأثر والنابالم، كما لجأ إلى خطة تسميم الطعام الذي يرسل إلى الغابة بدل منعه عند اكتشاف مصادر التموين، وغدت قيادة الهوك في الغابة محاصرة واضطرت إلى التوزع والتفرق لتهيم على وجهها في الجبال بلا خرائط وبدون طعام.

لم تنجح مقاطعة الانتخابات في تشرين الثاني (نوفمبر) 1951.

عقد مؤتمر للهوك في آذار (مارس) 1952، وقرر الكفاح الطويل الأمد، وعدم وجود إمكانية لتحقيق انتصار سريع. وقد ألقي القبض على الجميع بعد المؤتمر مباشرة، واعتقل القائد الشيوعي ج. ي. .G.Y، كما استسلم لويس طاروق عام 1954 من تلقاء نفسه، وراح يتعاون مع السلطة الرجعية ويهاجم رفاقه.

كان طاروق قد أصبح عام 1938 أمين عام الحزب الاشتراكي، ثم اندمج مع حزبه في الحزب الشيوعي، وأصبح من قيادة الحزب إلى جانب دوره كقائد قوات الغوار طوال فترة الاحتلال الياباني. أما في الثورة الأخيرة بعد 1948 فقد قرر الحزب تنزيله من موقعه وأصبح القائد العسكري للمنطقة رقم 2. يقول بوميروي الذي شارك مع الشيوعيين في ثورة الفليبين أن طاروق كان يحتاج إلى تثقيف سياسي رغم أنه كان قائد قوات الغوار في زمن المقاومة ضدّ اليابانيين، وأنه واجه تنزيل موقعه القيادي، بسرعة، وتقبل ذلك برحابة صدر.

وهكذا هزمت الثورة ما بين عام 1950 ـ 1956، وتمزق الحزب الشيوعي ونزلت بحركة التحرر الفليبينية انتكاسة شديدة.

ولكن الانتكاسات التي تنزل بالحركات الثورية، لا تعني نهاية قضية التحرر أو نهاية الثورة؛ لأن مسألة التحرر الوطني والثورة مسألة لا يمكن القضاء عليها، فهي ليست وقفاً على جيل من الأجيال، أو على منظمة من المنظمات. إنها لا بدّ من أن تعود لتجدد شبابها، بعد كل انتكاسة مهما تكن شديدة، ومهما يطل أمدها، وتستمر تأثيراتها السلبية لأنها ستعود بقيادة جديدة تتعلم من تجارب الماضي وتكون أكثر إصراراً على انتزاع النصر.

ولهذا لا عجب حين نسمع السلطات الفليبينية تعلن عام 1962 عن شنّ حملات عسكرية ضدّ الهوك في الفليبين، وعن وجود ثلاثمائة مقاتل ما زالوا تحت السلاح. فقد أعلنت أن ثمة سبعة عشر قائداً في مقاطعة بامبانغا Pampanga ما زالوا يقودون وحدات غوارية. وأعلن في آذار (مارس) 1964 أن وحدات الغوار نجحت في إعادة تنظيم نفسها وفي اجتذاب عناصر ثورية جديدة إلى صفوفها. ويبدو أن ثمة الآن ثورة مسلحة أخذت تتقدم بقوة.

قبل أن نختم هذه الكراسة باستخلاص دروس التجربة الفليبينية، يجدر بنا أن نراجع خطة القوى المضادة للثورة في الفليبين.

الثورة المضادة

كان وضع القوى المضادة للثورة خلال الخمس سنوات الأولى من الثورة مزرياً للغاية، وقد انعزل عزلة كاملة للأسباب التالية:

1 ـ الإقطاعيون والكومبرادور استشرسوا في نهب الفلاحين واضطهادهم على المكشوف بدون أي طلاء، وقد وقفت الحكومة والقضاء والموظفون إلى جانبهم بشكل مفضوح.

2 ـ انتشرت فضائح الرشوة والفساد والابتزاز في أوساط الحكومة من أعلى رأس في الدولة حتى أصغر موظف.

3 ـ قام الحكم على الإرهاب والاضطهاد والبطش، بصورة عشوائية؛ فمثلاً يذكر وليام دوغلاس William Douglas الكاتب الإمبريالي في كتابه «شمالي الفليبين»، حادثتين، يقول: «في إحدى الليالي في لاغونا Laguna صف خمسون فلاحاً كانوا يرقصون في فرح، وأطلق عليهم البوليس النار للاشتباه بهم أنهم من الهوك. وفي يوم الجمعة العظيمة عام 1950، قام البوليس انتقاماً لمقتل ضابط بقتل مائة رجل وامرأة وطفل في بامبانغا وباكالور، وحرق 130 بيتاً». وهذا ساعد الهوك على بسط نفوذهم على مناطق شاسعة وتحريرها إلخ...

4 ـ إجراء الانتخابات بالتزوير والتهديد، وعزل الحزب الوطني Nacionalista Party عن السلطة، وهو حزب يميني يمثل الطبقة نفسها مع بعض العناصر ذات الاتجاهات الوطنية.

شعر الأميركيون بخطورة الوضع فراحوا يستخدمون عملاءهم في مجلس الشيوخ والنواب الفليبيني لإبراز رامون ماغزايسي Ramon Magsazsay وتعيينه وزيراً للدفاع، وهو من أب حرفي،

ودرس في الجامعة كمهندس ميكانيكي، وكان من القلائل الذين لم تصلهم الفضائح، وانتخب عضواً في الكونغرس عن حزب الأحرار الحاكم. وقد عين وزيراً للدفاع في أيلول (سبتمبر) 1950، ومنذ ذلك التاريخ أخذ ماغزايسي يلعب دوراً حاسماً في قيادة القوى المضادة تحت إشراف مباشر من دوائر الاستخبارات الأميركية.

لقد اعتمدت خطة ماغزايسي أسلوب إجراء تعمية جيدة لحقيقة السلطة الرجعية، فهو لا يستطيع أن يغير حكم العمالة لأنه عندئذ لن يصبح عميلاً وستفقد السلطة جوهرها وهذا محال، لذلك لم يكن أمامه سوى طلاء الحكم الاستعماري الرجعي بطلاء الاستعمار الجديد في محاولة الظهور بمظهر «جديد». حقاً إن إجراءاته كلها كانت سطحية ولم تغير من حقيقة الأوضاع شيئاً، وحقاً كانت خطته لا تختلف في الجوهر عن خطط سابقيه، وأخيراً، حقاً إنه كان بالإمكان إحباطها وإفشالها لو توفرت للهوك قيادة في مستوى التحدي والمؤامرة، ولكن مع ذلك يحسن أن نراجع خطة ماغزايسي:

1 ـ بالنسبة إلى قوى الجيش والشرطة قام ببعض التطهيرات الشكلية للعناصر المفضوحة، وحاكم بعض الموظفين الذين أساؤوا للشعب. كل ذلك بقصد خلق جو وهمي حول وجود سلطة «نزيهة» «نظيفة». وقد صحب ذلك حملة دعاية واسعة مركزة.

2 ـ استخدم المستسلمين من الهوك ليكونوا دليلاً لتحركات الجيش ضدّ الغابة.

3 ـ كان يقابل الشيوعيين الأسرى، ويغريهم بالتعاون معه، في الوقت الذي رفع من ثمن رأس «العنيدين» الذين يصرون على القتال.

4 ـ أعلن في الإذاعة والمنشورات عن عفو عام لكل من يستسلم، وتأمين وظيفة أو أرض له.

5 ـ عين محامين للدفاع عن الفلاحين في المنازعات القضائية.

6 ـ فرض في عام 1951 انتخابات «حرة» ومنع أعضاء حزبه من التزوير، فنجحت المعارضة؛ الحزب الوطني Nacionalista Party، فاستقال من حزبه، وانضم للحزب الوطني وأصبح مرشحه لانتخابات الرئاسة في كانون الأول (ديسمبر) 1953. وقد نزل إلى الانتخابات تحت شعار «عدالة اجتماعية» وحكومة «شريفة». وقد نجح في الانتخابات. وبهذا وحَّد، عملياً، طبقة الكومبرادور والإقطاع، وكسب أوساطاً من البرجوازية الوطنية والصغيرة، وخدع أوساطاً من الفلاحين.

7 ـ عندما أصبح رئيساً أعلن أن قصره مفتوح لاستقبال كل إنسان حتى ولو كان حافي القدمين.

بكلمات أخرى، استعمار جديد ـ قهر مستنير، وإصلاحات شكلية وعملية دعاية مخادعة ديماغوجية إلى جانب عمليات عسكرية وبطش، وبهذا تكتمل اللعبة.

إن منظري الاستعمار الجديد يطبلون ويزمرون لمثل هذه الإجراءات على اعتبار أنها فعالة في مكافحة الثورات. ولكن تجربة

الفليبين تؤكد في المقابل أن هذا وهم، وما كان بإمكان هذه الإجراءات أن تنجح لولا أخطاء قيادة الحزب الشيوعي الفليبيني. إن الفضل في هزيمة الثورة الفليبينية يرجع أساساً إلى نواقص الطليعة الثورية وليس إلى مهارة أو قدرة الإمبريالية وعملائها. أما الدليل على صحة هذه الموضوعة فسنجده عند دراسة دروس التجربة الفليبينية.

دروس تجربة الثورة في الفليبين

سأعتمد في تلخيص تجربة الثورة في الفليبين على دراستين إحداهما لوليام بوميروي، وهو شيوعي أميركي انضم إلى الهوك وكان مسؤولاً عن مدرسة الكوادر في الغابة. والثانية لناطق رسمي باسم الحزب الشيوعي الفليبيني ـ خطّ موسكو ـ وهو جورج مارافيلا.

ولنبدأ بدراسة جورج مارافيلا، التي نشرها في مجلة «وورلد ماركسست ريفيو» والتي تنشر بالعربية باسم «الوقت»، في تشرين الثاني (نوفمبر) 1965 (ص 41 ـ 42).

1 ـ أخطأ الحزب عندما قرر عام 1950 أن ثمة وضعاً ثورياً في الفليبين، بمعنى أن النظام «لم يعد يستطيع أن يحكم بالطريقة القديمة» لأنه كان أمام النظام مجال رحب للمناورة. وكذلك أخطأ الحزب حين قدر أن الشعب في الفليبين «لم يعد يحتمل أن يحكم بالطريقة القديمة» وأنه يشك بوعود الإصلاح.

إن هذا النقد الذي يقدمه مارافيلا يوحي وكأن الفليبين لم تمر بفترات كان فيها وضع ثوري، في حين رأينا أن البلاد كانت في حالة انفجار ثوري إثر انتخابات 1949 ولكن الحزب لم يكن مستعداً لانتفاضة عامة، كما لم يأخذ مبادرة في الوقت المناسب. إن تقرير وجود وضع ثوري كالذي حدده لينين أي «حين يصبح الحكام غير قادرين على الحكم ويصبح المحكومون غير قادرين على احتمال الحكم القديم» ينطبق على الانتفاضة المسلحة العامة وليس على حرب غوار طويلة الأمد أو لمدى سنة أو سنتين، لأن تحديد تلك اللحظة بالمعيار اللينيني مسألة تتميز بلحظة محددة وليس لأمد سنة أو سنتين أو أكثر.

2 ـ عندما أعلن الحزب وجود الوضع الثوري اتجه كلياً للعمل المسلح، وأهمل أشكال النضال الشرعية، كما أهمل مسألة الحلفاء ومدى استعدادهم لصراع حادّ. ثم إن إعلان «قيادة الحزب للثورة»، لم يساعد على بناء جبهة متحدة عريضة، وإيجاد أساليب لإشراك أوسع الجماهير في النضال. وهذا أيضاً قاد إلى خطأ مقاطعة انتخابات 1951 التي مهدت لماغزايسي تسلم السلطة. إن الشعب لم يستجب للمقاطعة التي حولت حدّ السيف ضدّ الحزبين الرئيسيين بدون اعتبار لإمكان التحالف. وقد أدى هذا إلى إخافة البرجوازية الوطنية واستعدائها وجعلها تتحالف مع عدو الهوك وحليف الإمبريالية ماغزايسي، وقد استمر الهوك في العمل بعزلة عن بقية القوى التي استمرت تناضل ضدّ الاستعمار الجديد بطرقها الخاصة.

3 ـ نتيجة الثقة المفرطة بالنفس عام 1950 أصبح الحزب لامبالياً في إجراءاته الأمنية، وكان الثمن وقوع كامل المكتب السياسي في الحزب والوثائق التنظيمية والتكتيكية في تشرين الأول (أكتوبر) 1950، في مانيلا، بأيدي المخابرات. وبهذا فقد الحزب زمام المبادرة وقوته المركزية القائدة إلى أمد طويل جداً.

4 ـ إن النضال الوطني التحرري الفليبيني معزول مادياً (فيزيقياً) عن حلفائه الأمميين، وكان عليه مواجهة التدخل الإمبريالي بدون دعم خارجي من القوى المعادية للإمبريالية.

أما بوميروي فيستخلص في مقدمته لكتابه «حرب الغوار والماركسية» وفي كتابه «حرب الغوار والحرب المضادة للغوار»، الدروس التالية:

1 ـ لم تقم الثورة بعد تحضير، أي بعد خطة معدة للعمل المسلح، وبمبادرة من الشيوعيين، فقد بدأت من مواقع دفاعية، وكان من الصعب الخلاص من سوء الوضع الدفاعي.

2 ـ قدر الحزب الشيوعي أن الأميركيين قد وقعوا في براثن أزمة، وبالتالي سيفضلون ترك آسيا على الولوج في حرب. كما قدر أن القوى المضادة ستلجأ إلى الأساليب الفاشية في ضرب الثورة، بدل إعطاء واجهة من الإصلاحات الديمقراطية، ولكن حدث العكس.

3 ـ الخطأ الاستراتيجي يكمن أساساً، في تضخيم نضوج الوضع الثوري لشنّ نضال تحرري كما بولغ في عمق الأزمة الإمبريالية.

4 ـ لم تتنوع أشكال النضال لكسب كل فئات السكان بما في ذلك البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة، وقد استطاعت القوى الرجعية عزلهما عن طريق الإرهاب مقروناً بوعود حول إصلاحات اقتصادية وسياسية، وتجسد هذا في التحالف الذي تشكل حول العميل الأميركي ماغزايسي في انتخابات 1953.

5 ـ إن دعوة الشيوعيين للشعب عام 1950، لحمل السلاح وإسقاط النظام العميل، مع الإعلان أنهم قادة الثورة الديمقراطية الجديدة، والتأكيد على قيادة البروليتاريا، لها أسهم في عزل القطاعات الوطنية من البرجوازية الفليبينية والبرجوازية الصغيرة، وقد سهل على تكتيك الأميركيين في كسب هذه العناصر ضدّ الكفاح المسلح[1].

6 ـ ثمة سلسلة من الأخطاء التكتيكية الخطيرة ارتكبتها قيادة الهوك. فهي من ناحية ركّزت على بناء القوة المسلحة للهوك وأهملت بناء جبهة متحدة واسعة. وهي من ناحية أخرى عمدت إلى كسب سريع بدل حرب طويلة الأمد مقرونة بعوامل إنهاك للعدو. كما تركت الجماهير بلا إعداد لما يمكن أن ينتظرها من بطش وأعمال خداع.

إن مسألة العزلة ترجع أسبابها لعدم دراسة تجارب الثورات الأخرى، بل إن قادة الحزب لم يغادروا الفليبين قط، ولم

(1) هذه النقطة يجب أن يتنبه لها الإسلاميون أو أي حزب قيادي

يكن هنالك عمل نظري واحد عن الكفاح المسلح أو الحرب الثورية مطبقة على ظروف الفليبين، وعلى الرغم من أن انتصار ثورة الصين لعب دوراً في أخذ قرار التحول إلى الهجوم العام، إلا أن كتابات ماو تسي تونغ ونظرياته حول حرب الشعب طويلة الأمد لم يكن قد سمع بها في الفليبين، ولم يفد منها في وضع استراتيجية وتكتيك الهوك.

7 ـ افتقرت الحركة لقيادة عسكرية مؤهلة كافتقارها للسلاح حيث كان أثقل سلاح بيدها هو رشاش براونينغ، أما الهاون والقنبلة اليدوية والمتفجرات فكانت غائبة تماماً. ولم يكن لدى الهوك نظام اتصال لاسلكي أو إذاعي، ولا وسائل نقل إلخ. ولم تكن هنالك كفاءات فنية في الحركة. وقد اعتمد المقاتلون على شجاعتهم وحدها، وكانوا معزولين عن العالم الخارجي. ولم يكن هنالك جهاز للإعلام الخارجي من أجل كسب تأييد عالمي.

ويقول بوميروي أخيراً: «لقد أصيب الهوك بانتكاسة، أساساً كنتيجة لأخطائهم التكتيكية، وليس بسبب قوة وسياسات القوى المضادة للثورة، إذ «حيثما استطاعت حركة تحرر وطني أن تتبنى تكتيكاً صحيحاً، وتفيد، بصورة صحيحة، من القوى المتوفرة لها، كان مصيرها الانتصار وكسب الحرية والاستقلال للشعب»[1].

---

(1) وليام بوميروي: «حرب الغوار والحرب المضادة للغوار»، الناشرون الأمميون، نيويورك 1964، ص 70 ـ 71.

إن ملحوظات مارافيلا وبوميروي تتجه لوضع الحَبّ في طاحونة الطرق البرلمانية والشرعية في النضال، رغم أنهما لا يستبعدان كلياً استخدام تكتيك الكفاح المسلح من ناحية نظرية عامة. ولكنهما عملياً، بخاصة مارافيلا، يلهثان وراء الطرق الشرعية في النضال وحين يحللان الكفاح المسلح لا يحللان أخطاءه من أجل شنّ كفاح مسلح ناجح ضدّ الإمبريالية، وإنما من أجل التركيز على طرق النضال «السلمي»!

وبعد، فإن دروس تجربة ثورة الفليبين تعلمنا أن لا ثورة مسلحة بدون قيادة تقدّر الموقف تقديراً صحيحاً تستطيع وضع الخطّ الاستراتيجي الصحيح، والخطوط التكتيكية الصحيحة سياسياً وعسكرياً وتنظيمياً وجماهيرياً.

مصادر البحث

1 - Guerrilla Warfare And Marxism: William J. Pomeroy.

2 - Guerrilla and Counter Guerrilla Warfare: William J. Pomeroy.

3 - The Forest: William J. Pomeroy.

4 - Born of The People: Luis Taruc.

5 - Upsurge of The Anti - Imperialist Movement in the Philipines: George Maravilla. World Marxist Review, November 1965.

6 - The Rebels: Brian Crozier.

7 - Counter Insurgency Campaining: Julian Paget.

8 - North From Malaya: William O. Dauglas.

تجربة الثورة المسلحة في الملايو[1]

لمحة جغرافية وتاريخية

الجسم الأكبر من الملايو (ماليزيا) يشكل شبه جزيرة مستطيلة يضيق عنقها شمالاً، ويتسع جنوباً ثم يعود ليأخذ شكل رأس مدبب في أقصى الجنوب، وتلتف حولها سلسلة من الجزر الصغيرة. وليس لها أي اتصال عن طريق اليابسة بالعالم الخارجي إلا مع دولة تايلاند في الشمال. ويفصلها مضيق ملاكا (مَلَقَة) عن إندونيسيا ـ جزيرة سومطرة ـ في الجنوب الشرقي، بينما يفصلها بحر الصين الجنوبي ـ خليج سيام، عن فيتنام الجنوبية وكمبوديا في الشمال الغربي. ولهذا فإن من السهل عزل الملايو عن العالم الخارجي بإغلاق حدودها مع تايلاند وبمحاصرتها بأسطول بحري من الغرب والشرق والجنوب كما فعلت بريطانيا في أثناء الثورة المسلحة.

تبلغ مساحة الملايو 132,000 كيلومتر مربع، وتغطي الغابات

(1) «دراسات عربية»، السنة الثامنة، العدد 2، كانون الأول/ ديسمبر 1971.

أربعة أخماس الجزيرة بشكل كثيف جعل رؤوس أشجارها تشكل بساطاً محكماً لا تخرقه الشمس، بينما تكاثف البامبو على الأرض بحيث جعل من الصعب قطع أكثر من مائتي متر في الساعة سيراً على الأقدام. وهناك سلسلة جبال تشق الملايو كعمود فقري مع عدد لا حصر له من الأنهار والجداول والنتوءات. وبكلمة، يصعب حتى على الحيوانات التحرك بسهولة بين غاباتها وجبالها.

أشهر منتوجات الملايو: المطاط، والأرز، وزيت النخيل، وجوز الهند، والموز، والكاكاو. ويوجد فيها عدد كبير من المعادن: الذهب، والإسمنت، والألمنيوم، والألمنايت، والكولومبايت. ولكن البريطانيين حولوها إلى مزرعة مطاط كبيرة، وإلى منجم قصدير إلى جانب المنتجات الخشبية؛ فقد بلغت حقول المطاط فيها حوالى ثلاثة ملايين فدان، وبلغ عدد مناجم القصدير سبعمائة منجم يتركز أكثرها على الشاطئ الغربي، وهو أكثر تطوراً من شاطئها الشرقي.

بلغ عدد سكانها عام 1948 حوالى خمسة ملايين ومائتي ألف موزعين كالتالي:

2,600,000 ملاوي من السكان الأصليين.

2,000,000 ملاوي من أصل صيني.

600,000 عامل هندي من مدراس أساساً.

12,000 أوروبي أغلبيتهم من البريطانيين.

زحف المهاجرون على الملايو (ماليزيا اليوم) من آسيا الوسطى في القرن الخامس قبل الميلاد، ثم من إندونيسيا في القرن الثالث قبل الميلاد. ووقعت تحت النفوذ الهندي في القرن الثاني بعد الميلاد. وقامت فيها إمبراطورية بوذية ما بين القرن التاسع والقرن الرابع عشر ميلادياً. وكان مركزها سومطرة، وقد قضى عليها أمير هندوسي اسمه ماجاباليت Majapallit من جزيرة جاوة. وقد أصبحت إسلامية في القرن الخامس عشر، وكانت دولة ملاكا Malacca (مَلَقَة) مركزها. ومنذ ذلك العهد أصبحت مركزاً تجارياً للبهارات.

واحتلت بريطانيا دولة بينانغ Penang عام 1786. واحتلت سنغافورة عام 1819، واستولت على ملاكا 1824. ثم بدأ الاستعمار البريطاني يتسع ليشمل كل الملايو. وقد تكرس على شكل معاهدات مع سلاطين الولايات أو الدويلات. وأصبحوا حكاماً محليين تحت النفوذ البريطاني ـ على شكل المعاهدات مع أمراء وسلاطين الخليج العربي قديماً، ثم راحت بريطانيا تجمع وتقسم هذه الإمارات أو الدويلات الملاوية كما تشاء. فشكلت عام 1895 فيدرالية الملايو من بيراك، وسالانغور، ونيغري سميلان، وباهانغ. وشكلت عام 1909 مجموعة أخرى سمتها فيدرالية الملايو من بيرليس، وكيداه، وترينجانو، وكيلانتون. وضمت لهذه المجموعة دويلة جوهور عام 1914. وكانت هنالك مجموعة ثالثة أسمتها مستوطنات المضيق وتألفت من بينانغ، وويلسلي، وملاكا. وقد اختطت بريطانيا سياسة «فرق تسد» سياسياً. وزُرِعت الملايو

بالمطاط منذ عام 1877 مما جعلها ذات إنتاج زراعي أحادي الجانب.

احتلت اليابان الملايو من 1941 ـ 1945، ثم عادت بريطانيا واحتلتها عام 1945، وشكلت عام 1946 اتحاد الملايو، وأعطتها حكماً «ذاتياً» عام 1955، ثم استقلالاً صورياً عام 1957، وضمتها للكومنولث.

تشكلت فيدرالية ماليزيا عام 1963 من الملايو وسنغافورة وساراواك وصباح Sabah. وقد انفصلت سنغافورة عام 1965 عن الفيدرالية.

الحركة الوطنية والثورية في الملايو:

تشكل في العشرينيات الحزب الوطني الملاوي Malaya Nationalist Party من بعض الأمراء والمثقفين. طالب هذا الحزب بالاستقلال، ولكنه كان متخلفاً بإيديولوجيته وبأساليب نضاله. ولم يلعب دوراً في تحريك الجماهير للنضال من أجل الاستقلال.

وتألفت في أواسط العشرينيات اللجنة الثورية الملاوية، وكانت ذات طابع صيني، لأن جمهرتها العظمى كانت من الصينيين. وقد وجد فيها اتجاهان رئيسيان، أحدهما ماركسي لينيني والآخر كومنتانغي (نسبة إلى حزب الكومنتانغ الصيني)، لأن المهاجرين الصينيين في الملايو كانوا ينقسمون إلى طبقتين: إحداهما طبقة الرأسماليين من أصحاب مناجم القصدير والتجار، والثانية طبقة

عاملة تشتغل في المناجم وحقول المطاط. وبينهما فئات من الحرفيين وأبناء البرجوازية الصغيرة. وكان الصينيون يتركزون أساساً في المدن بنسبة 60٪ إلى 80٪ من مجموع سكان المدن، إلى جانب انتشار مجموعات من الصينيين الفقراء في القرى المتناثرة حول الغابات بالقرب من مزارع المطاط ومناجم القصدير.

كان الصينيون الملاويون يعيشون في مجتمع شبه مغلق، وقد حافظوا على لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم. كما ظلت الأوضاع في الصين تنعكس عليهم في الملايو، فمثلاً أدى الصراع بين الكومنتانغ والحزب الشيوعي الصيني عام 1927 إلى انقسام اللجنة الثورية الملاوية إلى عناصر كومنتانغية وعناصر شيوعية.

وقد تأسس الحزب الشيوعي الملاوي في أواخر العشرينيات في سنغافورة أساساً، ثم بدأ بالامتداد إلى بقية أنحاء الملايو. وشاءت ظروف منشأ الوعي الماركسي اللينيني في الملايو أن ينطلق بين الصينيين أولاً؛ وذلك لكون الصينيين يشكلون الطبقة العاملة الملاوية الأكثر تقدماً، سواء من ناحية الوعي أو من ناحية علاقتها بوسائل الإنتاج وارتباطها الروحي بالصين.

وقد تخلف الهنود والملاويون عن دخول الحزب لأسباب عديدة. وقد لعب الاستعمار البريطاني دوراً هاماً في عزل الملاويين عن العمل في المناجم، وأحواض بناء السفن، ومزارع المطاط، لإبقائهم في مجتمع زراعي شبه إقطاعي يحكمه السلاطين حكماً ذاتياً ضمن السيطرة البريطانية.

ولهذا هبّت الحركة الثورية التحررية بين العمال الصينيين أولاً، ثم أخذت تنتشر بين العمال الهنود بينما بقيت البرجوازية الصغيرة وجماهير الفلاحين الملاويين متخلفتين عن الحركة الثورية والوطنية.

ولهذا راحت الرجعية الملاوية والإمبريالية البريطانية تركزان بين الجماهير الملاوية والعمال الهنود على أن الحزب الشيوعي الملاوي حزب «صيني»! وقد صحب ذلك سياسة تمييز ضدّ المواطنين الملاويين الذين هم من أصل صيني؛ فحرمتهم من الوظائف الحكومية أو امتلاك الأراضي، وذلك من أجل إشعار الملاويين أنهم يتمتعون بامتيازات، بخاصة البرجوازية الصغيرة. وجعل التفرقة العنصرية حاضرة أبداً.

ومن ثم فإن أي اقتراب من الحزب الشيوعي الملاوي الذي يشكل الصينيون أغلبيته تعني «فقدان» تلك الامتيازات، وأصبحت هذه السياسة مع الزمن عقبة عنصرية لا تشجع الملاويين للانضمام إلى الحزب الشيوعي.

لم يكن الحزب الشيوعي الملاوي غافلاً عن خطورة التحول إلى حزب محصور في قسم من الجماهير ومعزول عن القسم الآخر. لذلك راح يبذل قصارى جهوده لتمزيق هذه الحواجز. وأخذ قراراً عام 1935 بإنشاء مكتب مركزي مهمته تقوية مواقع الحزب بين الملاويين. ولكن يبدو أن المسألة ليست بسيطة حتى يمكن أن تكافح بسهولة. والدليل على شدة تعقد هذه المشكلة أن

الحزب الشيوعي الملاوي لم يستطع حلها مطلقاً إلى أمد طويل، بل حتى هذه اللحظة.

رفع الحزب الشيوعي الملاوي بعد عام 1936 شعار تشكيل جبهة عريضة ضدّ الإمبريالية والخطر الفاشي الياباني. وارتفع المدّ الجماهيري ما بين 1937 ـ 1939، بخاصة بين جماهير العمال. وبدأت السلطات البريطانية تشدد الخناق على حركة الطبقة العاملة، وتتآمر ضدّ الحزب الشيوعي الملاوي. وقد سنت عام 1940 تشريعاً عرف بقانون العمل لعام 1940 يقضي بالتضييق على النشاط النقابي، مما جعل البلاد على فوهة صراع شديد ضدّ الإجراءات التعسفية، ولكن الذي غير الموقف هو دخول القوات اليابانية لاحتلال جنوب تايلاند وأقسام من الملايو، ثم إنزال الهزيمة بالبريطانيين واحتلال الملايو كلها.

هبَّ الحزب الشيوعي منذ أولى مراحل الغزو الياباني للمقاومة المسلحة، وأثبت أنه القوة السياسية الوحيدة، في الملايو، المخلصة فعلاً للوطن الملاوي، والمستعدة لتقديم أغلى التضحيات في سبيل إنقاذ الملايو من الفاشية والإمبريالية.

شكل الحزب الشيوعي فوراً جبهة الشعب الملاوي المعادية لليابانيين MPAJU، وجيش الشعب الملاوي المعادي لليابانيين MPAJA. وانتقلت الوحدات المقاتلة إلى الغابة وبدأت في شنّ حرب مقاومة أثبتت جدارتها بإنزال خسائر فادحة في اليابانيين، مما جعل بريطانيا تعترف بهم وتسعى للتعاون معهم. وقد أنزلت

بريطانيا في كانون الأول (ديسمبر) عام 1943 إلى الغابة ضباطاً من القوة 136 ليعملوا وراء الخطوط اليابانية بالتعاون مع المغاورين الذين يقودهم الحزب الشيوعي.

أخذ جيش الشعب ينمو بسرعة، وقد بلغ عدد أفراده عام 1943 أكثر من ستة آلاف من المقاتلين المتفرغين للقتال، فضلاً عن شبكة واسعة من المقاومين في المدن والقرى، إلى جانب جبهة مدنية سياسية حافظت على التفاف الجماهير حول المغاورين، وعلى تقوية صفوفهم بالمقاتلين الجدد، وإمدادهم بالمعلومات والمؤن... إلخ.

نزلت في الحزب الشيوعي ضربة قاسية في آب (أغسطس) عام 1942 حيث اعتُقلت قيادة الحزب، عدا الأمين العام، وقتل جميع أفرادها فوراً. ولكن الكفاح المسلح لم يتأثر من هذه الضربة، ويرجع الفضل في ذلك لوجود تشنّ بينغ Chen Peng الذي كان قائد قوات الغوار في الغابة رغم صغر سنه ومركزه القيادي المتواضع في الحزب، إذ كان في مستوى عضو منطقة قبل اندلاع الكفاح المسلح، أما الأمين العام للحزب وهو لاي تك Lai Teck، فقد ظلّ بعيداً عن الغابة، وعن موقع المسؤولية الفعلية خلال كل فترة الحرب العالمية الثانية.

أعاد الحزب محاولته للخروج من العزلة عن الملاويين الأصليين، وجعل شعاره في أثناء المقاومة عبارة عن ثلاثة نجوم تمثل المجموعات الثلاث الملاوية، ولكن رغم ذلك ظلت

جماهيره من الصينيين أساساً، وإن زاد عدد الهنود نوعاً ما. وبقيت جماهير الملاويين في حدود العطف على المقاومة، مع وجود بعض العناصر التي بدأت تنضم إلى الحزب الشيوعي بنسب ظلت قليلة بالنسبة لعدد السكان.

عندما أشرفت الحرب العالمية على الانتهاء كان جيش الشعب الملاوي قد راح يحرر مناطق بأسرها، ويشتبك مع اليابانيين في معارك واسعة. وعندما انتهت الحرب كان الحزب الشيوعي القوة الرئيسية غير المنازعة في الملايو. وقد استقبلت المدن والقرى مغاوير الغابة استقبال الأبطال، وبحماسة بالغة.

حاولت بريطانيا الإسراع بدخول جيشها لاحتلال الملايو بعد استسلام اليابان. ولكن تأخرت بضع أسابيع قبل أن تصبح لديها قوات كافية لإعادة الحكم العسكري إلى البلاد. كان الحزب الشيوعي، في أثناء هذه الأسابيع، قد انهمك في إقامة محاكم شعبية لمحاكمة الذين تعاونوا مع اليابانيين، بينما راح البريطانيون يحشدون قواتهم العسكرية ويسيطرون على الإدارات الحكومية.

أعلن في كانون الأول (ديسمبر) 1945 حلّ جيش الشعب رسمياً بموافقة قيادة الحزب الشيوعي، وسلّم ستة آلاف أسلحتهم. وقد منحتهم بريطانيا أوسمة و45 جنيهاً لكل فرد، وعاد المغاورون للعمل المدني، وقد تشكلت جمعية الرفاق المقاتلين السابقين، وكانت على شكل جبهة متحدة للنضال السياسي.

قرر الحزب الشيوعي الملاوي بعد انتهاء الحرب بدء النضال بالطرق الشرعية من أجل تحقيق استقلال الملايو.

فترة ما بعد الحرب

كان الاستعمار البريطاني قد قرر أن يرجع الملايو إلى عهد ما قبل الحرب. أي مستعمرة تحكم مباشرة من قبل وزارة المستعمرات البريطانية. فاصطدم بتعاظم قوة الحزب الشيوعي وسمعته الجماهيرية، كما اصطدم بتصاعد تنظيم الجماهير، بخاصة اتحاد العمل العام، وعصبة الشبيبة الديمقراطية الجديدة، واتحادات الطلبة والنساء.

لذلك قررت الإدارة البريطانية بدء العمل لضرب الحزب الشيوعي، وكل مكتسبات الطبقة العاملة والجماهير. فأعادت الحياة إلى قانون العمل لعام 1940 للتضييق على النضال النقابي؛ فاضطر الحزب إلى تقسيم اتحاد العمل العام إلى اتحاد نقابات سنغافورة واتحاد النقابات الفيدرالية الملاوية عام 1946.

صحبت حملةَ التضييق على النشاط النقابي والسياسي، حملةُ تشهير ضدّ الحزب الشيوعي تهدف إلى إعادة النعرات العنصرية بين الملاويين والصينيين. وقد استغلت الرجعية وبريطانيا المحاكمات التي جرت بعد التحرير مباشرة، والتي شملت بعض الملاويين والهنود الذين تعاونوا مع اليابان، رغم أن القسم الأعظم من تلك المحاكمات الشعبية قد تناول الصينيين الذين تعاونوا مع الاحتلال. ولكن ذلك لم يمنع بريطانيا وحلفاءها سلاطين الدويلات من استغلال تلك الأحداث استغلالاً يؤجج العداوات العنصرية.

مع مرور عام 1946 ودخول عام 1947، أصبح من الواضح أن السلطات البريطانية تستعد لقمع الحركة العمالية والثورية تحت أية

حجة من الحجج. وكانت قيادة الحزب الشيوعي، في تلك الفترة، واقعة تحت سلطة «لاي تك» الذي تبنى خطّاً يمينياً متراجعاً مقروناً بالإغراق في مظاهر البرجزة، مع إهمال كامل لتنظيم الحزب وإعداده لمواجهة كل التطورات المحتملة. وظلّ الوضع على هذه الصورة حتى فاض الكيل مع اللجنة المركزية. فدعت، بقيادة تشن بينغ Chen Peng إلى اجتماع في شهر آذار (مارس) 1948، لمحاسبة الأمين العام لاي تك. ولكن لاي تك فرّ ولم يحضر الاجتماع. واختفى منذ ذلك العهد من دون أن يعرف مكان وجوده.

فقررت اللجنة المركزية طرده من الحزب بعد أن سجلت عليه سلسلة من الأخطاء، وعلى رأسها سرقة أموال الحركة[1]. وانتخب تشن بينغ أميناً عاماً مكانه، وكان في الثامنة والعشرين من عمره، ويشهد له الجميع بالمقدرة التنظيمية والعسكرية، في أثناء الحرب ضدّ اليابان، وقد دعته بريطانيا للمشاركة في احتفالات النصر في لندن مندوباً عن المقاومة الملاوية. وأصدرت قراراً بمنحه وسام الإمبراطورية البريطانية Order of the British Empire. وكان ذلك اعترافاً بدوره في حرب المقاومة. ولكنه رفض الوسام، وقد استبدل البريطانيون ذلك لاحقاً بإعلان جائزة ثلاثين ألف جنيه لمن يأتي برأسه حياً أو ميتاً.

(1) كتب هاري ميللر Harry Miller في The Communist Menace in Malaya! نيويورك 1954، ص 65 ـ 71: إن لاي تك شخص غامض يقال إنه فيتنامي الأصل جاء من هونغ كونغ واستقر في سنغافورة، وأصبح أمين عام الحزب الشيوعي عام 1939، ويقال إنه عميل بريطاني زرع في الحركة الشيوعية.

تسلم تشن بينغ قيادة الحزب بعد أن كانت الفرص الذهبية قد ضاعت، سواء أكانت فرصة الأسابيع القليلة بين استسلام اليابان وبين الاحتلال البريطاني، أو خلال السنوات الثلاث بعد التحرير. وكان عليه أن يواجه وضعاً أخذ يزداد خطورة وتعقيداً مع تصعيد إجراءات التضييق على الحركة العمالية، ثم بدء استخدام بعض العملاء للعنف ضدّ المناضلين النقابيين والحزبيين. بل إن بداية عام 1948 حتى منتصفه كانت أعمال عنف من أطراف عديدة.

خطت السلطات البريطانية خطوة استفزازية أخرى في أيار (مايو) 1948؛ «فعدلت» قانون العمل لعام 1940، بشكل جعل العمل النقابي محالاً. ثم صدر في 9 حزيران (يونيو) مرسوم يخول الشرطة الحق في ترحيل أي شخص خطر على الأمن من البلاد. وكان هذا يعني البدء بترحيل الشيوعيين والنقابيين الذين من أصل صيني من الملايو.

وفي 16 حزيران (يونيو) أعلنت حالة الطوارئ في بيراك وجوهور. وفي 17 حزيران (يونيو) أعلنت حالة الطوارئ في كل فيدرالية الملايو.

أدت هذه التطورات إلى عودة بعض العمال عفوياً إلى الغابة في تموز (يوليو) كإجراء دفاعي. ولهذا كانت القاعدة الأساسية لجيش الثورة قاعدة مدنية من العمال وليس من الفلاحين، وهذا يعني:

1 ـ إن الكفاح المسلح بدأ من مواقع الدفاع استراتيجياً وتكتيكياً.

2 ـ إن حرب الغوار انطلقت إلى الغابة من المدينة وليس من

الريف. الأمر الذي جعلها تواجه نقصاً خطيراً منذ البدء. وكان على الحزب الشيوعي أن يبذل جهوداً جبارة لتخطي هذا النقص.

3 ـ إن حرب الغوار ستعتمد على نصف السكان بينما تواجه عزلة من جانب النصف الآخر أو ربما أكثر من النصف.

حرب الغوار:

كان يوم 12 تموز (يوليو) بداية العمليات الغوارية. وقد دشن بهجوم على منجم الفحم الحجري الوحيد في الملايو وهو منجم باتو أرونغ Batu Arong، ويبعد 26 ميلاً عن العاصمة كوالا لامبور. واحتل المغاورون البلدة المجاورة للمنجم ـ عدد سكانها 12,000 نسمة ـ لمدة ساعة ثم انسحبوا منها.

دارت معركة مع قوة من الشرطة في 16 تموز (يوليو) قرب كاجانغ Kajang. وأسفرت عن قتلى وجرحى عدة من الطرفين.

أعلنت السلطات البريطانية تحريم الحزب الشيوعي الملاوي رسمياً في 23 تموز (يوليو). وكانت قيادة الحزب حتى ذلك الوقت لم تقرر الانتقال كلياً إلى الكفاح المسلح. وإنما حاولت التعلق بآخر خيوط الشرعية بينما تمارس الحرب الغوارية دفاعاً عن النفس.

وأخيراً وجد الحزب نفسه وجهاً لوجه أمام إلقاء كل ثقله في العمل المسلح، فقرر تشن بينغ الانتقال إلى الغابة ومعه أهم عناصر القيادة.

وأعلن عن تشكيل جيش الشعب الملاوي المعادي للبريطانيين MPABA. وعدّل اسمه في شباط (فبراير) عام 1949 ليصبح جيش التحرير للشعوب الملاوية Malayan Races, Liberation Army (MRLA) وذلك لإعطائه صبغة تمثل المجموعات الملاوية الثلاث ـ الذين من أصل صيني ومن أصل هندي ومن السكان الأصليين. وتشكلت منظمة سياسية جماهيرية لدعم وحدات الغوار. وسميت حركة الشعب Min Yuen.

أخذ التنظيم السياسي الشكل التالي:

المكتب السياسي

أ ـ لجنة المنطقة الشمالية

ـ لجنة قائدة في كل دولة

ـ لجان المقاطعات

ـ لجان الفروع

ب ـ لجنة المنطقة الجنوبية

ـ لجنة قائدة في كل دولة

ـ لجان المقاطعات

ـ لجان الفروع

كانت لجان الفروع هي العمود الفقري لجبهة حركة الشعب Min Yuen ومهمتها تشكيل جبهة جماهيرية حول وحدات الغوار. وتتركز في المدن والقرى حيث تقوم بالتحريض السياسي، وتجنيد

مغاورين جدد، وتأمين الطعام للمغاورين وتزويدهم بالمعلومات والمال، والقيام بالمراسلات، وربط الاتصال.

أما جيش التحرير لشعوب الملايو MRLA فقد انقسم إلى حظائر (الحظيرة من 15 ـ 30 مقاتلاً) وإلى سرايا (السرية من 60 ـ 100 مقاتل) وإلى كتائب (الكتيبة من 200 ـ 400 مقاتل) وتوزع على سبع ولايات أو دويلات في فيدرالية الملايو وهي جوهور، وباهانغ، وبيراك، ونيغري سمبيلان، وسيلانغور، وكيداه، وكيلانتان.

لم تبدأ حرب الغوار في الملايو من وحدات تشكل نواة صغيرة، لأن الحزب كان ذا قاعدة غوارية واسعة تشكلت أيام المقاومة ضدّ اليابان. ولهذا فقد بدأ بخمسة آلاف مقاتل على الأقل ـ عدا كوادر التنظيم السياسي والأنصار في المدن والقرى.

سيطر المغاورون على الغابة سيطرة كاملة منذ الأسابيع الأولى، وأصبحت الغابة قاعدة آمنة، مما مكن من إنشاء معسكرات في داخلها يتألف كل معسكر من 200 إلى 500 مقاتل. وقد نشأ مجتمع غواري بكل معنى الكلمة، وأصبحت الحياة في المعسكر شبه مستقرة (الساعة الخامسة والنصف صباحاً: استيقاظ، ثم ساعتان تدريب، بعد ذلك فطور، يتلوه ساعتان تثقيف سياسي، ثم القيام بالأعمال الخاصة بالمعسكر بما في ذلك وحدات إنتاج صغيرة بقدر ما تتيح ظروف الغابة. أما في الليل فتتحرك بعض الوحدات للقيام بأعمال غوارية، ثم يجتمع المعسكر قبل النوم لمدة ساعتين

لممارسة النقد والنقد الذاتي العلنيين). وبالمناسبة كانت هنالك أيضاً مئات من الفتيات والنساء المغاورات.

كان النظام صارماً سواء فيما يتعلق بالمسلك الثوري، أو في تنفيذ المهمات والواجبات، أو في ممارسة التدريب والتثقيف. ولم تخلُ بعض الحالات من إنزال العقوبات القاسية التي تصل حدّ الإعدام.

تصاعدت الأعمال الغوارية خلال عام 1949. وكانت أبرز العمليات احتلال مدينة كوالا كرو Kuala Krau في 11 أيلول (سبتمبر)، وهي مدينة تشكل عقدة التقاء للخطوط الحديدية في ولاية باهانغ، وتمّ الاستيلاء على المدينة من قبل ثلاثمائة مغاور، وقلب قطار أسلحة عن الخطّ، وغنمت محتوياته إلى جانب حرق المحطة ودور الحكومة.

شهدت الأشهر الأخيرة من عام 1949 والأشهر الأولى من عام 1950 تصاعداً متتالياً في العمليات الغوارية. وقد بلغ عدد العمليات في شهر أيار (مايو) 1950، أكثر من 534 عملية (هذا الرقم من المصادر الرسمية البريطانية). وارتفعت نسبة العمليات في حزيران (يونيو) 1951 إلى 606 عملية في الشهر ـ أيضاً باعتراف المصادر الرسمية البريطانية. وقد توجت عمليات عام 1951 بنصب كمين ناجح لرتل سيارات كانت في موكب الحاكم العام البريطاني السير هنري غيرني Sir Henry Gurney ـ وكان سابقاً سكرتير عام حكومة فلسطين ـ فسقط قتيلاً على بعد 60 ميلاً بين كوالا لامبور وفريزر

هل، في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 1951. وتتالت انتصارات الثورة حتى نهاية عام 1951.

لقد تميز الوضع في الأشهر الأربعة الأخيرة من عام 1951 بأنْ:

1 ـ تقلقلت أوضاع السلطات البريطانية، ودبّ القلق والاضطراب وهبوط المعنويات على كل المستويات، ابتداء من وحدات الجيش والشرطة وانتهاء بوزارة المستعمرات في لندن.

2 ـ بدأ الحزب الشيوعي يشعر رغم انتصاراته العسكرية، أنه أخذ يفقد تأييد أوساطٍ من الجماهير المؤيدة له، إلى جانب بدء تحرك معادٍ من قبل عناصر كانت محيدة، بخاصة، في أوساط الملاويين الأصليين.

وقد أرجعت قيادة الحزب في وثيقة أيلول (سبتمبر) 1951، أسباب ذلك إلى التمادي أكثر من اللزوم في أعمال الاغتيالات الفردية ضدّ المتعاونين مع العدو. وقد أكدت تلك الوثيقة أن أعمال الإرهاب الفردي تفقد الثوار تأييد الشعب إذا لم تستخدم على نطاق ضيق وفي حدود العقلانية.

3 ـ تغيرت قيادة المنظمة الوطنية الملاوية المتحدة UMNO بعد أن استقال رئيسها داتوا أون بن جعفر ليشكل حزباً غير طائفي أسماه حزب استقلال الملايو IMP. وحلّ محله في رئاسة المنظمة الوطنية الملاوية المتحدة تانغو عبد الرحمن وذلك في 26 آب (أغسطس) 1951. وتبع ذلك في عام 1952 إقامة تعاون بين المنظمة الوطنية الملاوية المتحدة، وجمعية الصينيين الملاويين MCA. ثم

تحول التعاون إلى حزب المنظمة الملاوية المتحدة ـ جمعية الصينيين الملاوية UMNO - MCA. وأخيراً اندمج الحزبان في المؤتمر الهندي الملاوي MIC، وهذا يعني أن أواخر عام 1951 كانت أيضاً مرحلة توحيد اليمين والوسط وكسب البرجوازية الصغيرة ضدّ الثورة المسلحة.

4 ـ عينت بريطانيا الجنرال جيرالد تمبلر قائد القوات البريطانية في الشرق حاكماً عاماً على الملايو خلفاً لهنري غيرني، وقد تسلم وظيفته معلناً البيان التالي:

«سياسة حكومة صاحبة الجلالة في المملكة المتحدة هي أن الملايو سوف تصبح في الوقت المناسب أمة ذات حكومة مستقلة، وتأمل حكومة جلالتها، بثقة، أن الأمة ستكون ضمن الكومنولث البريطاني...

«إن الإرهاب الشيوعي يحول دون التقدم السياسي والتطور الاقتصادي للبلاد، ويمنع رخاء شعوبها. لذلك فإن مهمتكم الأولى في الملايو يجب أن تكون إعادة النظام والقانون من أجل إزالة هذه العقبة لتحقيق التقدم، وإنه لمن غير الممكن أن تكون هنالك حرية قائمة على الخوف.. الحرية التي هي أول تحرر للإنسان. لا يمكن أن تكون هنالك حرية بدون نصر وتكريس للأمن والقانون...

«تستطيع أن تؤكد لشعوب الملايو من كل المجموعات أن باستطاعتها الاعتماد على المساعدة القوية المستمرة من قبل حكومة جلالتها، ليس فيما يتعلق بالمهمة العاجلة ألا وهي إنزال الهزيمة

بالإرهابيين فحسب، وإنما أيضاً بالنسبة للهدف الأبعد ألا وهو تشكيل أمة ملاوية متحدة. وإن حكومة جلالتها لن تتخلى عن مسؤولياتها في الملايو إلا حين تتأكد من هزيمة هذا الإرهاب الشيوعي، ومن تأسيس الشراكة بين كل المجموعات الملاوية، تلك الشراكة التي هي وحدها القادرة على إقامة حكومة ذاتية ثابتة وحقيقية».

كانت هذه التعليمات التي حملها تمبلر معه تهدف إلى كسب أوساط اليمين والبرجوازية الوطنية والصغيرة ضدّ الثورة المسلحة، بناء على وعد باستقلال صوري، يمكن أن يعطي للعناصر «المعتدلة» سلاحاً لمقاومة المغاورين في الغابة. إنها محاولة سياسية لعزل المغاورين عن الشعب بالإيحاء أن من الممكن الحصول على الاستقلال بطريقة أسهل، ومن ثم لا ضرورة لتحمل كل ويلات القتال من أجل تحقيق الغاية نفسها ـ الاستقلال الوطني.

وهكذا دخل عام 1952 ليبدأ هجوم القوى المضادة التي أخذت تستعيد ثقتها بنفسها، وتعزز قواتها العسكرية التي بلغت بالمجموع حوالى 400 ألف من جنود بريطانيين، ومن المستعمرات، ومن قوات الأمن المحلية والحرس المحلي. ولكن الشيء الأهم هو تكوين جبهة سياسية من القوى المحلية لمقاومة المغاورين في الغابة، تحت شعار المطالبة بالاستقلال، ومن ثم المفاوضات مع بريطانيا لنيل استقلال صوري، وبهذا تستطيع كسب تأييد شعبي ـ خطة الاستعمار الجديد.

أخذ وضع المغاورين بالتدهور تدريجياً؛ فإذا كانوا قد قاموا بستة آلاف ومائة عملية عام 1951، فقد هبط هذا الرقم إلى أربعة آلاف وسبعمائة عام 1952، ثم إلى ألف ومائة عام 1953. أما في عامَي 1954 و1955 فقد كانت فترة تضييق خناق على المغاورين الذين أصبحوا الآن في أعماق الغابات. ولكن لم تتمكن القوى المضادة من القضاء عليهم أو إنزال الهزيمة العسكرية بهم.

أصبح تانغو عبد الرحمن أول رئيس وزراء في الحكم الذاتي لفيدرالية الملايو، وأعلن في أيلول (سبتمبر) 1955 عفواً عاماً. ولكن ضمّنه رفض الحكومة الاعتراف بالحزب الشيوعي أو التفاوض معه. وكان القصد من هذا العفو فصل قواعد الغوار عن قياداتها. ولكن هذه الخطة لم تنجح، إذ كان عدد الذين استسلموا قليلاً وتافهاً. بل إن الحزب صعّد من عملياته العسكرية في جوهور. وأعلنت أوساط حكومية أن تانغو عبد الرحمن سيجعل يوم 25 كانون الأول (ديسمبر) آخر يوم للعفو، ونقطة إعادة بدء الهجوم العام بعد أن يكون قد عبأ البلاد ضدّ الشيوعيين. وقد عرض على قيادة الغوار التفاوض، فقبل تشن بينغ عقد هدنة ووقف إطلاق نار شملت 400 ميل مربع تحت حدود بيراك في ثاي العليا وشرقي كيداه.

تقابل تشن بينغ في 28 كانون الأول (ديسمبر) مع تانغو عبد الرحمن، وأعلن موافقته على إنهاء القتال شريطة إطلاق الحريات العامة لممارسة النشاط السياسي. رفض تانغو هذه المصالحة وأصرّ

على ضرورة الاستسلام بلا قيد أو شرط، وتحريم النشاط السياسي على الحزب الشيوعي إلخ. فأعلن تشن بينغ أنه سيقاتل حتى آخر رجل. وأعلن تانغو عبد الرحمن «الصراع الإيديولوجي في الملايو هو قتال حتى النهاية». طبعاً يقصد صراع الاستعمار الجديد ضدّ الاستقلال الحقيقي. وقد كشف بهذا عن كل حقيقة الاستعمار الجديد رغم أقنعة الاستقلال الصوري «والأمة» و«الاتحاد».

حقاً نزلت بقوات الغوار ضربات قاسية بعد عام 1952 فصاعداً، ولكنها لم تسحق وما زالت تقاوم حتى الآن، ولكن ضمن مأزق شديد وصعوبات كبيرة. أما إلى أين نهاية المطاف؟ فهذا ما ستجيب عليه السنوات المقبلة، وإن كان لا مفرّ من انتصار الثورة الديمقراطية بعد أن تتأقلم جيداً مع الظروف الجديدة، وتتعلم من أخطائها، وتتلافى نواقصها، وتعرف كيف تحقق الانتصار.

يحسن قبل مراجعة دروس التجربة الملاوية أن نستعرض خطة القوى المضادة للثورة في تلك التجربة.

خطة القوى المضادة للثورة:

كانت هذه أول تجربة صراع غواري تدخلها بريطانيا ضدّ ثوار شيوعيين، إذ اقتصرت تجربتها في اليونان على معارك شوارع في أثينا، ثم على بعض المناوشات خارجها. أما في الملايو فقد وضعت القوات البريطانية وجهاً لوجه أمام حرب ثورية طويلة الأمد، ولهذا كان عليها أن تلجأ إلى خطط عدة في مواجهة الثورة المسلحة. وأخيراً استقرت على اتباع الخطوات التالية:

أولاً: كانت الإدارة الحكومية والجيش والبوليس والمخابرات تتمتع كل منها بنوع من الاستقلال الذاتي، وكثيراً ما تضاربت الإجراءات والخطط. لذلك تقرر وضع كل هذه الأقسام تحت قيادة رجل واحد تعاونه لجنة عسكرية ـ مدنية ـ شرطة ـ مخابرات. وقد أصبحت الإدارة المدنية تحت سلطة واحدة، وكذلك الجيش والشرطة، كما وحدت مختلف أجهزة المخابرات تحت قيادة رجل واحد، بينما يخضع الجميع مباشرة لرجل واحد، وذلك من أجل وضع خطة موحدة وتنسيق وتعاون.

ثانياً: في المرحلة الدفاعية الأولى 1948 ـ 1951 تبنى تكتيك هجومي من خلال وضع سَريّة في مركز متوسط بين بضع قرى، ومن موقعها تكون ضمن مسرح أية عملية غوار في مدى ثلاثين إلى أربعين دقيقة. ومن ثم ملاحقة المغاورين بلا توقف. وهذا التكتيك هو عكس الحراسة الثابتة للمواقع، فهو يخدم غرضين: الحراسة الثابتة، والهجوم المتحرك في آن واحد.

ثالثاً: اتخذت إجراءات عدة لعزل المدنيين عن المغاورين والتضييق على حركة المغاورين:

أ ـ التسجيل الإجباري للسكان وفرض حمل هوية.

ب ـ تشريعات الطوارئ:

1 ـ اعتقال لمدة سنتين قابلة للتمديد بدون محاكمة.

2 ـ تفتيش البيوت والناس بدون أمر قانوني.

3 ـ فرض منع التجول.

4 ـ عقوبات شديدة على المتعاونين مع الثوار.

5 ـ الحكم بالإعدام على كل من يوجد بحوزته سلاح أو ذخيرة.

6 ـ صدور المرسوم 17د (Regulation 17D) أعطى الحاكم العام حق إنزال العقوبات الجماعية على قرى وأحياء بأسرها. وقد طبق ست عشرة مرة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 1949.

رابعاً: السيطرة على المناطق المأهولة وخلق حالة أمن وتعاون من أجل الحصول على معلومات عسكرية ضدّ المغاورين مستقبلاً. وهذا يعني محاولة عزل السكان عن المغاورين من خلال تقوية قوات الشرطة والمخابرات والحرس المحلي.

خامساً: كانت هنالك مجموعة من القرى المبعثرة على أطراف الغابات، وكان أكثر سكانها من العمال الصينيين والهنود، بخاصة الذين يعملون في مزارع المطاط؛ فقامت السلطات باعتقال كل سكانها عن طريق الزحف ليلاً إلى القرية واحتلالها مع الفجر. ثم تحميل السكان في شاحنات ونقلهم إلى معسكرات اعتقال سميت مجمعات إسكانية. ولم تأتِ نهاية عام 1951 حتى كان حوالى نصف مليون إنسان قد جمعوا في خمسمائة «قرية» جديدة محاطة بحراسات مشددة. وتطلبت هذه الإجراءات:

1 ـ إيجاد أماكن للتجميع مع تحصينها وتعزيز قوات الأمن والمخابرات فيها.

2 ـ إعادة تنظيم المناجم ومزارع المطاط، وقد حددت أماكن سكنى العمال وتحولت إلى معسكرات اعتقال عملياً.

سادساً: «حملة التجويع»؛ وقد هدفت إلى منع وصول طعام للغابة؛ إذ عزلت القرى المحاذية للغابة من ناحية، وشرد مائة ألف من التجار الصغار (الباعة المتجولون)، ومن ناحية ثانية أُعلنت المناطق تحت سيطرة الجيش، وضُبطت الأغذية والأدوية، وأُجبر أصحاب المتاجر على تقديم كشوفات بمحتويات المتاجر مع أسماء المشترين، كما أجبرت الشاحنات أن تكون مكشوفة وألا تتوقف على الطرقات مطلقاً لئلا تهرب الطعام إلى الغابة. وأصبح الأرز يوزع بالبطاقة بعد طبخه (لكي يتلف بعد يومين أو ثلاثة أيام).

ـ في الواقع، إن هذه الإجراءات لم تكن فعالة عندما كان التأييد الجماهيري (بخاصة بين الصينيين) قوياً للمغاورين، وعندما كانت أغلبية الملاويين تأخذ موقفاً محايداً، وترفض التعاون مع السلطات البريطانية. فقد كان يهرب الأرز للغابة بكل الوسائل بما في ذلك في منفاخ الدراجة (البسكيليت) وفي العصي والقصب وصدور النساء. ولكن بدأت هذه الإجراءات تأتي أُكُلَها، وتصبح فعالة وخطرة على المغاورين عندما بدأ التأييد الجماهيري ينحسر، وتُعزز القوى السياسية المحلية التي راحت تلهث وراء وعد الاستقلال.

سابعاً: إعلان السلطة البريطانية استعدادها لإعطاء استقلال للملايو، بقصد إيجاد هدف سياسي بديل للهدف الذي تناضل الثورة في سبيله، وبقصْد كَسْب البرجوازية الوطنية والصغيرة.

ثامناً: استخدام الدعاية المضادّة ضمن الخطوط التالية:

1 ـ وعود بالاستقلال والإصلاحات.

2 ـ دعاية مضادّة للثوار بتضخيم عمليات الإرهاب، أو خلق الأكاذيب عن حرق القرى وتهديد أمن المواطنين وابتزازهم.

3 ـ إعطاء ثقة بالتصميم على مكافحة المغاورين حتى النهاية، وبالمقدرة على ذلك.

4 ـ إعلان العفو العام لكل من يستسلم ومحاولة إقناع قواعد المغاورين أنهم مخدوعون ومغرر بهم من أجل فصل الطليعة عن جمهورها المقاتل. وقد استخدام أسلوب توزيع النشرات من الطائرات على الغابة، فمثلاً ألقي عام 1955 أكثر من خمسين مليون نشرة حمل بعضها صور المستسلمين، واعترافاتهم، ونداءات منهم لرفاقهم من أجل التراجع والاستسلام.

5 ـ خلق العصبية العنصرية ضدّ الثورة على أساس أنها «صينية» لمصلحة الأقلية الصينية ضدّ الأغلبية الملاوية والهندية، جنباً إلى جنب مع كسب العناصر البرجوازية والبرجوازية الصغيرة من المجموعة الصينية الملاوية. كان القصد تمزيق الجماهير عنصرياً بينما تكون الطبقة الرجعية من كل المجموعات موحدة.

تاسعاً: بينما تطبق الأحكام العرفية، وإجراءات العقوبات الجماعية تُختار منطقة «منظفة» تعلن منطقة «بيضاء» حيث يرفع عنها

منع التجول، ويرفع تقنين التموين، وتتوقف الدوريات، وتصبح ذات امتيازات، ثم تستخدم كدعاية واسعة في المناطق الأخرى على أساس أنها هي الأخرى يمكن أن تصبح مناطق «بيضاء» إذا تعاونت مع السلطات.

عاشراً: إبراز عناصر «المعارضة» المعتدلة المحلية، وتحويلها إلى «أبطال» استقلال من أجل جعل الجماهير تلتف حولها وبهذا يعزل المغاورون.

لقد استخدم تانغو عبد الرحمن[1] أميرَ دويلة كيداه، لتحقيق ذلك الدور. وكما ذكرنا سابقاً بدأ بروزه في آب (أغسطس) 1951 رئيساً للمنظمة الوطنية الملاوية المتحدة. ثم رئيس المؤتمر الهندي الملاوي. وقد عينته السلطات البريطانية عضواً في اللجنة الفيدرالية التشريعية. وقد قام هو وتمبلر بتمثيلية حين عرض عليه الأخير عضوية اللجنة التنفيذية في آب (أغسطس) 1953 فرفضها، ولكنه كلف اثنين من حزبه لتسلمها، وراح يحرض شعبياً على إجراء انتخابات سنة 1954. إلا أن بريطانيا راحت تماطل لتعطي دعوته الانتخابية صفة المعارضة السياسية. وانتقل إلى لندن مع وفد من حزبه لمقابلة وزير المستعمرات للاتفاق على الانتخابات.

---

(1) يصفه هاري ميللر Harry Miller في كتابه Prince and Premier أنه عِلْق (Play boy)! فقد درس في كامبريدج، وأخذ ليسانس آداب بأدنى درجات النجاح. واحتاج إلى خمس وعشرين سنة ليحصل على ليسانس بالحقوق. تخرج وعمره 45 سنة، وكان مستغرقاً طيلة إقامته في لندن بركوب الخيل وتربية الكلاب والتردد على المراقص والملاهي.

ولكن بريطانيا كانت تريد إرضاء جميع الأطراف المتعاونة معها بما في ذلك حكام الولايات. وتستطيع بهذا أن تصيب عصفورين بحجر؛ فهي من ناحية تضمن «المعارضة» ومن ناحية ثانية تضمن إرضاء كل العملاء وإبقاءهم في مواقع المسؤولية بشكل يؤمن لها في النهاية ممارسة استعمار الملايو تماماً.

ولهذا، بينما كان تانغو عبد الرحمن ووفده يحاولون لقاء وزير المستعمرات، كان الحاكم العام البريطاني في الملايو قد اتفق مع حكام الولايات على تأسيس مجلس تشريعي يتألف من 52 عضواً بالانتخاب و46 عضواً بالتعيين وسبعة أعضاء يعينهم الحاكم العام حسب رغبته.

حاول تانغو عبد الرحمن إقناع وزير المستعمرات بتغيير الاتفاق لأنه رأى فيه إضعافاً لحزبه، ولكن الوزير أصرّ عليه أيضاً.

وعندما عاد الوفد إلى الملايو تفاهم مع الحاكم العام على أساس أن يملأ الحاكم العام السبعة مقاعد حسب رغبة قائد الأغلبية في المجلس، وجرت الانتخابات بعد سنة؛ ففاز التحالف بواحد وخمسين مقعداً من 52 مقعداً، وعين تانغو عبد الرحمن أول رئيس وزارة لاتحاد فيدرالية الملايو. وأعلن الاستقلال في 31 آب (أغسطس) 1957 وأصبح رئيساً لدولة «مستقلة» ضمن الكومنولث البريطاني.

جوهر الفكرة الإمبريالية هو إيجاد متنفس دستوري وشكلي وإصلاحي تحت قيادة موالية تتمتع بتأييد شعبي وعليها مظاهر

المعارضة، ثم مفاوضتها لنيل استقلال صوري، بينما تظل المصالح الاقتصادية الإمبريالية على حالها، بل يزداد النهب الاقتصادي. ومن ثم ضمّ البلد المستقل إلى شبكة الأحلاف العسكرية لإحكام الطوق عسكرياً وسياسياً.

حادي عشر: في المجال العسكري:

عندما انتقلت السلطات البريطانية إلى مواقع الهجوم عملت عسكرياً بالاتجاهات التالية:

أ ـ إيجاد قوات عسكرية محلية (حرس محلي) + الشرطة للسيطرة على المواقع المدنية المأهولة بالسكان. وتهدف إلى الدفاع الثابت، وعزل السكان عن الثوار جسدياً وفكرياً. وبلغ عدد قوة الحرس المحلي عام 1953 أكثر من 250 ألف عنصر.

ب ـ نقاط سرايا ثابتة ـ متحركة، وقد سبق شرحها في المرحلة الدفاعية.

ج ـ أثبتت العمليات الواسعة ضدّ الغابة، بما في ذلك القصف الجوي الكثيف، أنها غير فعالة إذا لم تتوفر معلومات دقيقة عن مواقع المغاورين، أي إذا لم تتحرك ضدّ أهداف محددة. لذلك رُكّز على جمع المعلومات من المصادر التالية:

1 ـ من الجماهير عن طريق الإرهاب أو الإغراء أو الأسلوبين معاً، فضلاً عن بثّ المخبرين الجواسيس. وقد استخدم أسلوب احتلال حي أو قرية وفرض

الأحكام العرفية عليها. ثم توزيع أسئلة على كل السكان والطلب منهم الإجابة عليها ووضعها في صناديق بدون توقيع. وقد فشلت هذه الطريقة في قبرص لأن الشعب كان مؤيداً للمغاورين. أما في الملايو فقد أصابت بعض النجاح في بعض المناطق بخاصة عندما بدأت الثورة بالانتكاس.

2 ـ من الأسرى والمستسلمين، وقد استخدم التعذيب الجسدي حتى الموت، إلى جانب الإغراءات بالعفو والمكافآت المالية، والوظائف.

3 ـ عن طريق المراقبة بوساطة الدوريات إلى جانب استخدام الاستطلاع الجوي.

4 ـ شكل جهاز مركزي تصبّ فيه كل المعلومات لتحليلها وتنسيقها، ويقف على رأسه رجل عضو في غرفة العمليات والقيادة العامة.

د ـ تشكيل وحدات صغيرة تدخل إلى الغابة، وتطارد المغاورين مستخدمة تكتيك حرب الغوار. وتقول المصادر البريطانية إن ثمة كتيبة عملت على شكل وحدات صغيرة في قلب الغابة استهلكت خلال ثلاث سنوات خمسة عشر ألف حذاء بمعدل 20 حذاء لكل فرد.

هـ ـ أثبت الطيران الخفيف والهليكوبتر قيمة كبيرة في مقاومة الغوار عندما تحدد الأهداف، وذلك من خلال تأمين عنصر السرعة في الإنزال والتطويق.

و ـ تنظيف المناطق الواحدة تلو الأخرى في قلب الغابة، وإقامة حراسات ثابتة متحركة فيها، بقصد دفع المغاورين إلى أعماق الغابة وعزلهم كلياً عن السكان ومصادر التموين.

لقد اعتمدت خطة القوى المضادة للثورة في الملايو استراتيجية ضرب التنظيم السياسي في المدن والقرى أولاً، وعزل السكان عن المغاورين ثانياً، ثم البدء بالعمل العسكري واسع النطاق ضدّ القواعد الغوارية في الغابة.

إن كل هذه الوسائل والأساليب ما كانت لتنجح لو عرف الحزب الشيوعي كيف يخرج من عزلته عن جماهير الملاويين الأصليين. إذ لم يزد عدد الأعضاء الملاويين الأصليين في الحزب على 500 في أحسن الحالات.

دروس التجربة:

أولاً: كانت أساليب الحزب الشيوعي للخروج من عزلته عن الملاويين الأصليين غير ناجحة لتحقيق هذه الغاية، بدليل فشلها. وهذه التجربة يجب أن تعلم الثوريين معالجة مثل هذه القضايا ـ الخلافات الدينية أو القومية أو العرقية أو الإقليمية ـ بأساليب جديدة تنبع من دراسة موضوعية في تحليل الأسباب واكتشاف أشكال العلاج. إذ لا يكفي الإعلان عن التقدمية أو المساواة أو تقسيم الشعب إلى طبقات مستغَلة وأخرى مستغِلة، والتحدث عن المصلحة الطبقية المشتركة إلخ. لقد أثبتت التجربة أن تلك

الخلافات هي أحياناً أعمق وأكثر تعقيداً مما يبدو على السطح، وهي لذلك تشكل خطورة حاسمة على ثورة التحرر الوطني الديمقراطي إذا لم توجد الأساليب الناجعة لحلها.

إن فشل الحزب الشيوعي الملاوي في حلّ هذه المسألة، وهو الحزب المسلح بالماركسية اللينينية وبتجربة طويلة، يجب أن تهزّ بعض «الماركسيين اللينينيين» في بلادنا الذين يعالجون مثل هذه القضايا بعنجهية وغرور، عن طريق طرح شعارات عامة، من دون أن يجهدوا أنفسهم بدراسة مثل هذه الظاهرات وإيجاد أساليب خلاقة لحلها.

ثانياً: لم تقم ثورة الملايو بعد تحضير، أي بعد خطة معدة للعمل المسلح، وتحليل للواقع الموضوعي، ورؤية اتجاهات حركته ومجموعة الاحتمالات والخيارات، في أثناء الثورة المسلحة.

ثالثاً: لم تقدر قيادة الحزب الشيوعي خطورة الإجراءات المضادة للثورة حق قدرها، بخاصة مناورة الاستقلال وحشد البرجوازية الوطنية والصغيرة ضدّ المغاورين. ومن ثم لم تؤخذ الاحتياطات الكافية لحماية التنظيم السياسي داخل المدن، كما لم تستخدم المناورة البارعة لإفشال المناورات السياسية البريطانية.

رابعاً: التشديد على قيادة البروليتاريا لحركة التحرر الوطني الديمقراطي أثبت في الملايو ـ بالطريقة الميكانيكية التي طُبق بها ـ أنه عامل يساعد على العزلة بدلاً من أن يساعد على عزلة العدو،

خصوصاً، بسبب الافتقار إلى الدعم الفلاحي، وبسبب كون الطبقة العاملة من المهاجرين الصينيين، مما يجعل شعار قيادة البروليتاريا يعني قيادة العمال الذين من الأصل الصيني في أعين جماهير الملاويين. والإختلاف هنا ليس عرقياً وإنما أيضاً دينيّ، فغالبية الملاويين الأصليين من المسلمين أيضاً.

خامساً: إن المحاكمات الشعبية التي حدثت بعد التحرير مباشرة لم تساعد على كسب جماهير الملاويين الأصليين والهنود، وكذلك إن أعمال الاغتيالات الفردية للمتعاونين مع الاستعمار البريطاني بعد 1948 كانت سيفاً ذا حدين، ولم ينجح الحزب إلا في وقت متأخر في اكتشاف الجوانب السلبية لممارسة الإرهاب بطريقة لاعقلانية.

سادساً: لم يحضّر الحزب الجماهير وكوادره في أثناء الاحتلال الياباني لخطورة عودة الجيش البريطاني إلى الملايو، بل إن الحزب شارك مع الجماهير في استقبال «المحررين» البريطانيين بعد استسلام اليابان. كان الحزب سيخلق صعوبات حقيقية للإمبريالية البريطانية لو أنه بادر بعد استسلام اليابانيين إلى إعلان استقلال الملايو وتشكيل حكومة ائتلاف مؤقتة ـ تكون أغلبيتها ورئاستها من الملاويين الأصليين ـ والسيطرة على الإدارات والأمن بدل إجراء محاكمات شعبية وترك الجيش البريطاني يعود ليحتل المواقع الحكومية ويستولي على الإدارة والبوليس.

في الواقع، لقد أثبتت تجربة إعلان الاستقلال وفرض حكومة

ائتلافية مؤقتة مباشرة بعد استسلام دول المحور وقبل دخول الجيوش الغربية، جدارتها في فيتنام وإندونيسيا بينما أثبتت التجربة سلبية عدم اتخاذ تلك المبادرة في كل من اليونان والفليبين والملايو إلخ.

سابعاً: عانى الحزب من نواقص تنظيمية خاصة فيما يتعلق بضعف الاتصال والربط، وبطء توصيل الأوامر والتعليمات. وقد ظهر هذا في كثير من المناسبات، فمثلاً؛ إن تعميم أيلول (سبتمبر) 1951 تأخر وصوله إلى بعض الفروع أكثر من ستة أشهر.

ثامناً: لم تنجح ثورة الملايو في تكوين رأي عام عالمي حولها، وبقيت معزولة عالمياً.

وبعد،

فقد جاءت تجربة الملايو في مرحلة انتقال الاستعمار القديم إلى مرحلة الاستعمار الجديد، وأدى ذلك إلى جعلها تواجه أساليب جديدة من جانب القوى المضادة للثورة سواء في مجال المناورة السياسية، أو في مجال التكتيك العسكري، أو في مجال الحرب النفسية. وقد ساعد ذلك على خلق صعوبات كبيرة ضدّ حركة التحرر الوطني الديمقراطي رغم البطولات التي أبداها ـ وما زال يبديها ـ المغاورون الملاويون. ولهذا لا بدّ من إعادة تقويم لأساليب الاستعمار الجديد من كل النواحي وإيجاد المضادات المناسبة إلى جانب التخلص من الأخطاء والنواقص السابقة، ووضع الاستراتيجية والتكتيك الصحيحين الناجعين في تحقيق الانتصار.

مصادر البحث

باللغة الإنكليزية:

1 ـ حرب الغوار والماركسية: وليم بوميروي.

2 ـ المتمردون: برايف كروزير.

3 ـ الحملة المضادة للغوار: جوليان باجيت.

4 ـ أمير ورئيس: هاري مللر.

5 ـ الخطر الشيوعي في الملايو: هاري مللر.

6 ـ العصابات الشيوعية في الملايو: لوسيان و. باي.

7 ـ وثائق من الحزب الشيوعي الملاوي.

تجربة حرب الغوار في قُبرص[1]

ثمة مجموعة من السمات الفريدة في تجربة حرب الغوار القبرصية[2] يجب ملاحظتها قبل استعراض استراتيجية وتكتيك منظمة أيوكا، بقيادة الجنرال غريفاس، في شنّ حرب غوار ضدّ القوات البريطانية في قبرص:

أولاً: قبرص جزيرة صغيرة تبلغ مساحتها 3584 ميلاً مربعاً. وعدد سكانها 550 ألفاً من بينهم 80 بالمئة من أصل يوناني، أما العشرون بالمئة الباقية فمن أصل تركي. وهي تواجه تناقضاً تاريخياً بين هاتين الجماعتين القبرصيتين اللتين تتحدّران من أصلين قوميين مختلفين تميّزت العلاقة بينهما بتقاليد تاريخية عدائية.

ثانياً: لا تساعد الطبيعة الطوبوغرافية للأرض القبرصية على شنّ حرب غوار:

---

(1) نشرت في دراسات عربية العدد 9، تموز/يوليو 1971

(2) اعتمدت هذه الدراسة على كتاب الجنرال غريفاس: «حرب الغوار وكفاح أيوكا»، باللغة الإنكليزية، ترجمة أ. أ باليس A.A. Pallis! نشر لونغمانز 1964.

أ ـ مساحة الجزيرة صغيرة جداً، ويمكن نقل القوات العسكرية النظامية من العاصمة نيقوسيا إلى أية بقعة في الجزيرة بأقل من ساعتين.

ب ـ فيها سلسلتا جبال (أوليمبوس وبينتاد أكتيلوس) يمكن قطعها بسهولة من كل الجهات، وهي جرداء في أغلب جبالها ووديانها.

ثالثاً: الاستعمار البريطاني مسيطر تماماً على الجزيرة ويمتلك مصادر قوة ضخمة جداً.

رابعاً: من السهل عزل الجزيرة كلياً عن العالم الخارجي.

خامساً: رغم أن عدد السكان قليل جداً فمع ذلك من الصعب جداً توحيد كل الجماهير «يونانيين» و«أتراكاً» مما يزيد في ضعف العمل المسلح.

سادساً: لا خبرة للشعب القبرصي في استخدام السلاح أو الحرب (لا تجنيد عسكرياً في قبرص)، ولكن كان الشعب نشطاً دائماً في كفاحه من أجل الحرية والخلاص من الاستعمار البريطاني.

سابعاً: السلاح غير متوفر في الجزيرة، وإمكانية أخذه من العدو لا يمكن الاعتماد عليها، لذلك كان لا مفرّ من ضرورة تأمين السلاح من الخارج.

كانت كل السمات الخاصة بالوضع القبرصي واضحة في ذهن

الجنرال غريفاس عندما بدأ يفكر في شنّ حرب غوار في قبرص ضدّ الاستعمار البريطاني، وكان لتحديد هذه السمات تأثير حاسم على رسم استراتيجية وتكتيك حرب الغوار. ولهذا لم يحاول غريفاس أن ينسخ أياً من تجارب حروب الغوار بما في ذلك التجربتان اليونانية واليوغسلافية، وهما أقرب تجربتين ملموستين له. فقد رأى أن للوضع القبرصي مزايا مختلفة، ولذلك لا بدّ من رسم استراتيجية وتكتيك مختلفين كلياً. فكانت لهذه الأصالة في التفكير ـ من الناحية العسكرية الصرف على الأقل ـ أهمية بالغة لنجاح حرب المقاومة المسلحة ـ لا سيما في تحقيق الأهداف التي رسمت لها سلفاً.

ومن هنا بدأ غريفاس بتشكيل تنظيمه السري للمقاومة القبرصية ليس على الأرض القبرصية وإنما في اليونان. فقد دأب من حزيران (يونيو) 1951 حتى تشرين الثاني (نوفمبر) 1954، على تنظيم نواة سرية ونقل الأسلحة إلى قبرص بسرية دقيقة وتخبئتها في أماكن أمينة جداً.

وبدأت المرحلة الثانية في تشرين الثاني (نوفمبر) 1954 مع وصول غريفاس سراً إلى قبرص، وانكبابه على تدريب الوحدات الغوارية وتنظيمها حتى الأول من نيسان (أبريل) 1955 أي يوم بدء العمليات المسلحة.

وانطلقت أول عملية مسلحة في الأول من نيسان (أبريل) 1955، فجاءت مفاجئة تماماً للسلطات البريطانية. وقد أثبتت أن

المرحلتين الأولى والثانية قد استكملتا بسرية تامة، وفي منتهى الدقة. وهذا يعني أن النواة المسلحة قد ضربت جذورها في غفلة من العدو، وأمنت مخابئها، أو بكلمة أخرى، ضمنت حماية نفسها من أن تسحق وهي في مراحلها الأولى، وهذا شرط حاسم لا بدّ من توفره لكل نواة مسلحة تشنّ حرب غوار.

الخطوط العريضة للعمل المسلح:

نظراً للسمات الخاصة للوضع القبرصي، وضع غريفاس الخطوط العريضة التي يجب أن يقاد الكفاح المسلح بموجبها:

1 ـ البدء بأعمال تخريب فعالة وليس بحرب غوار.

2 ـ وحدات الصدام الغوارية يجب أن:

أ ـ تبقى خلايا صغيرة جداً وغير محددة المكان أو الأثر لكي تبدو المنطقة فارغة لئلا يسهل على القوات البريطانية تمشيطها.

ب ـ تستخدم الجبال كمخابئ وليس كنقاط ارتكاز وانطلاق.

ج ـ استبعاد تشكيل وحدات غوارية أكبر إلا في حالة نشوء ظروف مؤاتية.

د ـ تتركز وحدات الصدام الغوارية في مخابئ أمينة بين السكان في المدن والقرى.

3 ـ هجمات غوارية مسلحة تنطلق من المخابئ وتعود للمخابئ،

على أن تكون سريعة خاطفة (خمس دقائق) ـ نظرية الخمس دقائق لماوتسي تونغ ولكن غريفاس لا يذكر ذلك.

4 ـ يجب على أعمال التخريب والهجمات المسلحة والاغتيالات الفردية أن تكون متواصلة فعالة وتشنّ بتصميم لا تردد فيه.

5 ـ نضالات سلبية جماهيرية.

وقبل أن نأتي إلى التفصيلات لا بدّ من لفت النظر إلى:

أ ـ غريفاس رجعي مؤيد نشط لخطّ الإمبريالية العالمية، وهو متحالف مع الطبقة الحاكمة في اليونان. وهو عدو متحمس ضدّ الماركسية اللينينية والحركة الشيوعية العالمية ولحركات التحرر الثورية.

ب ـ عداؤه للبريطانيين ليس عداء للإمبريالية من حيث أتت، إنه محصور في تحرير جزيرة قبرص من السيطرة البريطانية المباشرة، وضمها مستقبلاً لليونان، بما في ذلك، دخولها في الحلف الأطلسي.

ج ـ ليس لحركته أي أهداف اجتماعية ثورية وهو يعتبر هذا أحد الفروق الأساسية بين حرب الغوار التي شنّها وبين حروب الغوار في الصين وكوبا وفيتنام إلخ.

د ـ لم يقم بأية محاولة لتوحيد جماهير الجزيرة «يونانيين» و«أتراكاً»، بل على العكس، أخذ موقفاً عنصرياً من الأتراك واستباح دمهم بعد أن لجأت الإمبريالية البريطانية لاستخدام

الأتراك القبارصة ضدّ اليونانيين القبارصة. وقد اعتبر ذلك فرصة مؤاتية لتعميق أزمة الحكم البريطاني من خلال الصدامات بين المجموعتين القبرصيتين بحيث تؤدي إراقة الدماء إلى إظهار عجز السلطة البريطانية عن المحافظة على النظام في الجزيرة، وبالتالي إحراجها عالمياً وإجبارها على التراجع.

هـ ـ أقام جبهته الأساسية على الجماهير اليونانية داخل قبرص، وعلى دعم اليونان حكومة وشعباً وكسب عطف «أصدقاء» حكومة اليونان في العالم ـ حكومة اليونان عضو في الحلف الأطلسي وهي خاضعة للإمبريالية الأميركية.

و ـ لما كانت حركة غريفاس موجهة ضدّ الاستعمار البريطاني وبالسلاح، فقد حظيت بتأييد جماهير السكان «اليونانيين» لأن تلك الجماهير كانت دائماً تواقة للتحرر والاستقلال، وقد ساعده على ذلك موقف الحزب الشيوعي القبرصي الذي لم يتخذ زمام المبادرة في شنّ نضال مسلح ضدّ الاستعمار البريطاني، وقصر نضاله على الأشكال السلبية في النضال، تلك الأشكال التي لم تعد كافية عملياً، وفي نظر الجماهير، لتحرير الجزيرة.

إذا أخذنا كل هذه النقاط السابقة بعين الاعتبار ندرك لماذا استطاع قائد عسكري رجعي فاشي أن يشنّ حرب غوار ناجحة عسكرياً على الأقل، وإن لم تؤدِّ نتائجها إلى تحقيق المصالح الأساسية للجماهير القبرصية كلها ـ طبعاً بسبب رجعية قيادة أيوكا

من ناحية، وبسبب عدم مبادرة القوى الثورية والتقدمية لقيادة الكفاح المسلح آخذة بعين الاعتبار السمات الخاصة للوضع القبرصي لتحديد الاستراتيجية والتكتيك الصحيحين المناسبين.

ولكن يجب على كل تلك الحقائق السابقة ألا تمنعنا من رؤية:

1 ـ إن الكفاح المسلح القبرصي كان كفاحاً وطنياً من جانب الجماهير ضدّ الاحتلال البريطاني.

2 ـ إن دراسة تجربة ذلك الكفاح المسلح تجربة رائدة في دقة تطبيق استراتيجية الكفاح المسلح وتكتيكه على ظروف خاصة. ولا نبالغ إذا قلنا إن غريفاس قد طبق المنهج الديالكتيكي، بلا وعي، من ناحية قيادة العمليات المسلحة لحرب الغوار في ظرف خاص هو الوضع القبرصي.

3 ـ إن ملاحظتنا للجوانب الرجعية والفاشية لعقلية غريفاس لا تمنعنا من دراسة التجربة من كل جوانبها.

إذن فلنتابع تلك التجربة بتفاصيلها كما وضعها غريفاس في كتابه «حرب الغوار وكفاح أيوكا».

الهدف:

(1) لفت أنظار الرأي العام العالمي،

(2) عمليات مسلحة ضدّ البريطانيين وإثبات أن الشعب لن يخضع،

(3) استخدام الدبلوماسية العالمية.

الخطة: يجب أن تأخذ بعين الاعتبار:

(1) الأرض،

(2) السكان،

(3) السلاح،

(4) الخصم.

العمليات:

(1) الاشتباك: بالاعتماد على وحدات غوارية صغيرة تتبنى مبدأ الهجمات المفاجئة.

(2) التخريب وأعمال الإرهاب.

(3) العمليات المساعدة:

أ ـ المقاومة السلبية الشعبية.

ب ـ جمع المعلومات عن العدو.

ج ـ الدعم المادي من الشعب لتأمين التموين والمال إلخ.

الحملة

الاستعداد:

(أ) التقيد بالسرية الكاملة للمحافظة على زمام المبادرة والمفاجأة.

(ب) أثبتت التجربة البريطانية في مكافحة المغاورين في قبرص:

1 ـ استحالة قطع كل طرق المواصلات.

2 ـ صعوبة تفتيش الجبال.

3 ـ صعوبة تفتيش القرى (أغلبها معادٍ للبريطانيين).

القوات والمصادر بصورة عامة:

1 ـ وحدات الصدام: تتألف من عناصر مضحية مكرسة نفسها للقضية مهمتها الهجمات الفجائية (وكانت السرية تعني أن تنظيم الكوادر يجب أن يتمّ في الداخل لا من الخارج).

وقد بدئ بتنظيم عشرين وحدة موزعة على المدن وتقوم على أساس تسلسل تنظيمي، ومن ثم بدئ بتشكيل وحدات الغوار المسلحة.

مصادر الأسلحة:

1 ـ من حطام سفن الحرب العالمية الثانية.

2 ـ أسلحة هربت من اليونان.

3 ـ أسلحة صنعتها المنظمة محلياً في قبرص.

موقف العدو:

وحاول الاستعمار البريطاني:

1 ـ اعتقال العناصر النشطة.

2 ـ القيام باعتقالات جماعية.

وقد فشلت خطته للأسباب التالية:

أ ـ حسن اختيار المقاتلين، وتطبيق قواعد السرية المطلقة والحذر التام.

ب ـ طريقة تنظيم المنظمة.

ج ـ التكتيك.

د ـ وجود احتياطي، باستمرار، لسدّ ما يحدث من نقص.

2 ـ مشاركة الأهالي:

حاول العدو كسب السكان بالقوة ولكنه فشل لأنه لم يفهم سيكولوجية الشعب، أما منظمة أيوكا فقد اعتمدت على كسب السكان:

أ ـ باستخدام الإقناع.

ب ـ ضرب المثل.

ج ـ عدالة القضية.

وقد نجحت في كسب الجميع ما عدا الشيوعيين ـ ويتحمل غريفاس مسؤولية كبيرة في ذلك لأنه معادٍ للحزب الشيوعي حتى العظم.

3 ـ مساهمة الشبيبة:

وضعت منظمة أيوكا للشبيبة المهمات التالية:

أ ـ طباعة النشرات والكراسات.

ب ـ توزيع المطبوعات.

ج ـ التظاهرات.

د ـ جمع المعلومات.

هـ ـ تشكيل وحدات للتخريب واختيار مقاتلين.

الاتصال:

لم يكن من الممكن استخدام اللاسلكي، وهو غير منصوح به في حرب الغوار، وكذلك لم يكن من الممكن استخدام الهليكوبتر. لذلك فقد استخدم نظام المراسلين (من واحد لآخر، على طريق سباق المواصلات). وكانت الرسائل ترسل غير موقعة، وبخطّ يد مختلف لكل قسم.

المقاومة السلبية:

تهدف إلى:

(أ) إثارة الرأي العام.

(ب) التحريض على مقاطعة البريطانيين اقتصادياً وحكومياً.

الدعاية:

لعبت الدعاية دوراً هاماً لتوعية الرأي العام بعدالة القضية، ولم

يستطع الإعلام البريطاني مجاراة أيوكا في هذا المضمار لأن المنظمة اعتمدت على:

أ ـ النشرات والكراسات.

ب ـ الاتصالات الشخصية.

ج ـ كسب الثقة من خلال قول الحقيقة.

مسائل الأمن والسرية:

لقد تعلم الناس ألا يتكلموا حتى أمام الأهل والأقارب والأصدقاء.

تنظيم أيوكا

يحاول غريفاس في هذا الفصل أن يبرر تجميع كل الصلاحيات بيده وحده:

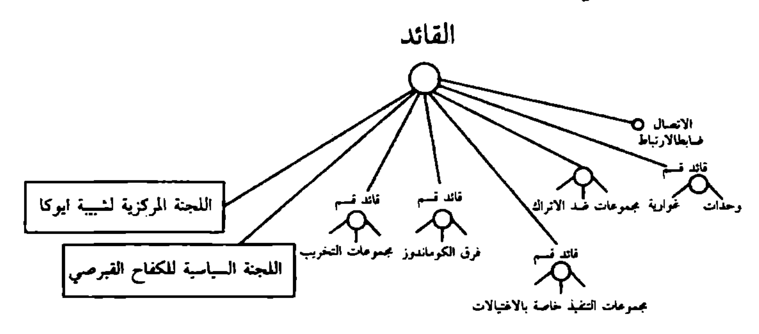
أ ـ حتى معارك كانون الأول (ديسمبر) 1955 كان مقره في الجبال مع وحدات الغوار.

ب ـ ثم بعد محاصرته انتقل للاختباء بإحدى المدن وكان معه مساعد واحد، وقد قاد كل التنظيم عن طريق نظام التراسل، وساعده في ذلك صغر الجزيرة.

ج ـ يذكر أن لهذا التنظيم سلبياته فمثلاً «لو قضي عليه» ـ أي غريفاس ـ «لانتكس العمل المسلح كله». وهو يؤكد أنه كان يفتقر لمساعدين مؤهلين.

د ـ أما إيجابيات هذا الشكل التنظيمي فهي كما يقول: «ساعدتني هذه المركزية على قيادة التنظيم وضمانة الانضباط».

ـ طبعاً هذا الشكل من التنظيم لا يناسب حركة ثورية شعبية فهو أقرب إلى التنظيم العصابي الفاشي. كل شيء متوقف على القائد الفرد، ولا يعني أن تنظيماً آخر قائماً على المركزية الديمقراطية أو نواة قيادية صلبة، لا تتوفر فيهما الإيجابيات المذكورة أعلاه أو لا يصلحان لطراز من حرب الغوار كالتي خيضت في قبرص.



اللجنة المركزية لشبيبة أيوكا:

وظيفتها استشارية وليس لها مهمات تنفيذية، وتتلقى أوامرها التكتيكية من قادة الأقسام.

اللجنة السياسية للكفاح القبرصي:

لها نواة في كل مدينة وقرية لتنظيم التظاهرات، وإيجاد أماكن

اختباء، وملاحقة العملاء، وكل نواة خاضعة لقائد القسم. ومن مهمات اللجنة السياسية:

أ ـ الاتصال.

ب ـ الخدمات الطبية.

ج ـ التموين.

الأقسام (أو القطاعات):

وحدات الصدام في المدن:

تستخدم القنابل اليدوية والسلاح الأبيض، والسلاح الخفيف وتعمل متخفية «تحت الأرض» ومهمتها:

أ ـ إزعاج الشرطة.

ب ـ الكمائن ضدّ الجيش.

ج ـ مهاجمة المعسكرات.

د ـ تنفيذ اغتيال العملاء.

وقد انقسمت هذه الوحدات في ما بعد إلى قسمين:

أ ـ ضدّ البريطانيين، مستخدمة الكمائن والتخريب والألغام والأسلحة الرشاشة.

ب ـ ضدّ الأتراك، مستخدمة القنابل اليدوية وقتال الشوارع.

وحدات الغوار:

وتكون موزعة في الجبال ومنظمة حسب المناطق.

قادة الأقسام (أو القطاعات):

يتلقون أوامرهم رأساً من القائد وكل منهم لـه صلاحيات القائد في قسمه ولكن تحت إشراف القائد العام (غريفاس). ويمكن رسم خريطة لكل قسم طبق الأصل للخريطة الرئيسية حيث يقف قائد القسم على الرأس وترتبط به لجنة شعبية ولجنة سياسية، وضابط ارتباط وقادة وحدات ضدّ الجماعات التركية، ووحدات كمائن ووحدات تنفيذ ووحدات تخريب. ولكل وحدة قائد يتلقى أوامره مباشرة من قائد القسم.

الاستراتيجية والتكتيك

الاستراتيجية:

البدء بأعمال تخريب، وبعد ذلك وحدات غوار، ثم دراسة أي من الشكلين يعطي نتائج أفضل. وتتبع هذه الاستراتيجية الخطوط التالية:

1 ـ أخذ العدو بالمفاجأة.

2 ـ تضييق الخناق على الشرطة.

3 ـ حصر الجيش في الثكنات.

4 ـ كسب ثقة الشعب.

المرحلة الأولى:

كسب تأييد الرأي العام العالمي.

المرحلة الثانية:

أ ـ من أجل مواجهة أعمال الانتقام البريطانية يجب كيل الصاع بالصاع لكل عمل مضاد.

ب ـ المحافظة على ارتفاع المعنويات.

الهدف: هو إنهاك الشرطة والجيش والمخابرات. وإشغالهم بالمحافظة على النظام بينما توجه هجمات ضدّهم من الخلف:

أ ـ تقوم الشبيبة بعملية إشغال الجيش والشرطة والمخابرات.

ب ـ تقوم وحدات الغوار ووحدات الصدام بشنّ الهجمات.

المرحلة الثالثة:

فشلت حملات الجيش البريطاني لتمشيط الجبال لأنها فشلت في عزل القرى عن المغاورين.

المرحلة الرابعة:

أ ـ بدأ العدو يضاعف قواته المضادة ونشاطاته ويطور تكتيكه.

ب ـ فقررت أيوكا تحويل الجزيرة كلها إلى ساحة معركة:

1 ـ هجمات متواصلة.

2 ـ زيادة تأييد الشعب ودعمه للمنظمة.

وكانت النتيجة استمرار ارتفاع معنويات الشعب والمقاتلين.

المرحلة الخامسة:

أ - قررت السلطات البريطانية إشراك الأتراك في القتال ضدّ اليونانيين.

ب - وكان ردّ أيوكا أن قررت استغلال العداء التركي ومضاعفته لكي تفضح عدم مقدرة البريطانيين على الاستمرار في الحكم وحفظ النظام، وكان هذا يعني مواجهة:

أ - الهجمات التركية.

ب - والهجمات البريطانية - والبريطانية التركية.

المواجهة: الدفاع ضدّ الهجمات التركية مع تصدٍّ وردٍّ، بما في ذلك استخدام القناصة والقنابل اليدوية وقتال الشوارع، وكانت النتيجة أن أخذت الحكومة البريطانية تطلب وقف إراقة الدماء.

التكتيك:

أ - تتمّ الهجمات المفاجئة والعمليات العسكرية، إما بأمر مباشر من غريفاس وإما من قائد القسم.

ب - يجب تغيير تكتيك العمليات باستمرار.

تكتيك العدو:

أ - إرسال دوريات من أجل أن تهاجم، ثم تحاصر المنطقة وتُعزل ويتمّ تمشيطها.

ب ـ انسحاب وهمي من منطقة، (تنسحب السيارات فارغة وتبقى القوات في المنطقة وتنصب الكمائن).

ج ـ تعلن الإذاعة تفتيش المنطقة (أ) بينما يكون التفتيش في المنطقة (ب).

د ـ تمشيط المناطق بالمشاة والهليوكوبترات.

هـ ـ مواقع رصد من مناطق عالية مشرفة.

تكتيك أيوكا المضادّ لتكتيك العدو:

أ ـ الاختباء وعدم التحرك في النهار أو التحرك تحت غطاء جيد.

ب ـ عدم إشعال نيران مطلقاً.

ج ـ تجنب الطرقات والمسالك والمعابر.

تكتيك العدو:

1 ـ دوريات من 6 جنود مع كلبين.

2 ـ دوريات مشاة ومحمولة.

3 ـ دوريات بسيارات مدنية تضع حاجزاً وتبدأ بتفتيش السيارات والأفراد.

4 ـ أثبتت الكمائن المضادة أنها فعالة جداً في المدن.

5 ـ أخذ رهائن مدنية بسيارات الجيش لمنع وضع الألغام.

التكتيك المضاد:

(1) استخدام الثوم والفلفل ضدّ كلاب الأثر.

(2) تحريض جماعات النساء في الشوارع لمهاجمة الجنود.

تكتيك العدو:

(1) إرسال جنود كأفراد إلى القرى من أجل أن يهاجموا (أي استخدامهم كطعم).

(2) التظاهر بالانتماء لمنظمة أيوكا وطلب مأوى من القرويين.

(3) تظاهرات تركية ضدّ الأحياء اليونانية والدكاكين إلخ..

التكتيك المضاد:

1 - المهاجمة باستمرار.

2 - استخدام القناصة من على الأسطح ومن النوافذ لضرب التظاهرات.

أساليب قتالية أخرى:

وحدات الغوار:

أ - الاختيار: ينتقى أعضاء وحدات الغوار للعمل في منطقة يعرفونها وتركيزهم فيها.

ب - التدريب:

1 - نظراً للسرية يجري التدريب نظرياً.

2 - ويبدأ عملياً بمناوشات مع الشرطة.

ج - ثم بمناوشات مع الجنود.

وقد اهتمّ غريفاس بضرورة نجاح الهجمات الأولى لأهميتها في رفع المعنويات.

كيفية اختيار العناصر:

1 ـ أن يكون مقاتلاً جيداً.

2 ـ يستطيع تحمل العزلة والوحدة.

3 ـ يستطيع اتخاذ القرارات.

4 ـ يستطيع تحمل قلة الأكل.

5 ـ قادر على المشي مسافات طويلة.

ويجب على وحدات الغوار أن تحمل معها كل ضروريات إبقائها على قيد الحياة ولكن يجب ألا تكون مسرفة مبذرة.

القوة والمخابئ والمؤن:

يجب أن تتشكل المجموعة من أربعة إلى خمسة عناصر أو أقل ولكن ليس أكثر ولا بأي من الأحوال (لأن الوحدة إذا كانت أكبر من ذلك ستكون حركتها أبطأ وتموينها أصعب). وإذا قامت وحدتان أو أكثر في مهمة فيجب أن تتفرق حال انتهائها. ويكون لكل مجموعة منطقتها ويؤمن فيها مخبأ واحد على الأقل، ومزود بالتموين الكافي لأيام عدة.

ويفضل أن تقوم المخابئ على أرض صلدة، بحيث تعرف الوحدة في المنطقة بقية عناصر الوحدات الأخرى ولكن يجب ألا تعرف مخابئها أو أماكنها، ويتمّ الاتصال بين الوحدات في المنطقة

الواحدة عبر ضباط الاتصال. ويجب أن يكون لكل وحدة في الجبال مؤن تكفيها لمدة شهر.

عناصر الاتصال والتموين:

يجب أن يتمّ اختيار هذه العناصر بدقة متناهية، ولا يقوم اتصالهم بالوحدة مباشرة وإنما عبر مندوب الوحدة في القرية، ويجب ألا يعرفوا مواقع الوحدات. وبالمناسبة، إن مسألة تأمين الماء لوحدة الغوار مسألة هامة جداً وهي تتضمن خطرين:

1 ـ إن كانت الوحدة بقرب الينابيع أو المصادر المائية فهذا يشكل خطراً لأن من السهل مراقبة تلك الينابيع والمصادر.

2 ـ نقل الماء يترك آثاراً.

مهمات تكتيكية:

مهاجمة المعسكرات وسيارات الجيش والمشاريع العسكرية البريطانية، ونصب الكمائن ـ طبعاً تستخدم الأساليب المعروفة في التنفيذ على أن تكون سريعة جداً ـ إن فترة غروب الشمس تعتبر فترة مناسبة لمثل هذه العمليات.

تسلحها: أسلحة رشاشة خفيفة، وقنابل يدوية، ومدفع برن لكل وحدة وكذلك استخدام الألغام وتفجير السيارة الأولى أو الأخيرة عند مهاجمة قافلة. وإذا حوصرت الوحدة في الجبال فيجب ألا تحاول شقّ الحصار بالقوة، وإنما يجب أن تبقى كامنة مختبئة مع محاولة التسلل والهروب.

وحدات التخريب:

الهدف الأساسي لهذه الوحدات نشر الاضطراب وعدم الأمن، وأهدافها هي الثكنات والنوادي والسيارات ومراكز الشرطة والحكومة والدوائر الرسمية وداخل المعسكرت (ويفضل أن تتمّ عن طريق العمال في تلك المعسكرات).

أسلحتها: المتفجرات، المحرقات، والألغام والقنابل المؤقتة والمفخخة (مصنوعة محلياً) والقنابل بالطرود والرسائل.

وحدات التنفيذ:

تتشكل الوحدة من عنصرين أو ثلاثة، ويجب أن يكونوا شجعاناً، وجيدي التسديد.

أهدافها: اغتيال رجال الحكومة والمخابرات والمحققين.

تكتيك عملية تنفيذية:

أ - رصد الهدف لمعرفة عاداته وتحركاته.

ب - اختيار اليوم والوقت.

ج - المنفذ يجب ألا يحمل سلاحه (وإنما يحمله له ولد أو امرأة أو رجل مسن).

د - بعد تنفيذ العملية يعاد السلاح إلى الشخص الآخر (الولد والمرأة إلخ).

وقد أدى نجاح هذه الوحدات إلى جعل البريطانيين يعيشون في

حذر دائم واتخاذ احتياطات دائمة. ومما يلفت النظر أن البريطانيين لم يستطيعوا أن يمسكوا عنصراً واحداً من هذه الوحدات طول فترة حرب الغوار ـ كما يؤكد غريفاس.

مجموعات بنادق الصيد (الكوماندوز)!

أماكن تواجد هذه الوحدات في القرى وليس في الجبال.

أسلحتها: بنادق الصيد، والقنابل اليدوية والرشاشة الخفيفة.

عملياتها: كمائن.

خلاصة:

وبعد، فإذا أردنا أن نبحث في المنطلقات الأساسية لمنهج غريفاس في قيادة العمليات العسكرية فسوف نجده يركز على القضايا التالية:

أولاً: القيام بدراسة تفصيلية للسمات الخاصة للبلد المعطى (قبرص).

ثانياً: وضع خطة والبدء بالاستعداد والتزام السرية الكاملة.

ثالثاً: يجب تحديد الهدف تحديداً واضحاً.

رابعاً: يجب أن تكون استراتيجية حرب الاستنزاف في بلد مثل قبرص ترمي إلى تحويل الجزيرة كلها إلى ساحة معركة، وجعل العدو لا يشعر بالأمان مطلقاً.

خامساً: ما دامت الإمكانات أضعف من إمكانات العدو لذلك يجب تجنب معارك المواجهة.

سادساً: التفوق في العدد ليس مهماً وقد يشكل أحياناً خطراً في ظروف معينة.

سابعاً: يجب أن لا تكون هنالك استراتيجية جامدة ثابتة وإنما يجب أن تكون مرنة.

ثامناً: المعنويات هامة جداً.

تاسعاً: انتقاء القادة هام جداً ويجب أن تراعى فيهم صفات الدهاء والوفاء والتصميم على الاستمرار.

ثم لا ينسى غريفاس أن يقدم نصيحة للقوى المضادة في طريقة مكافحة المغاورين وذلك في معرض انتقاده لأخطاء السلطات البريطانية في مكافحة حرب الغوار في قبرص.

أ ـ مكافحة المغاورين يجب ألا تتمّ باستخدام القوة ضدّ السكان.

ب ـ يجب عزل السكان عن وحدات المغاورين.

ج ـ يجب العمل بدهاء أشدّ وبسرعة أكبر.

أما منطلقاته التكتيكية فهي:

أولاً: يجب استخدام أية وسيلة ما دامت تعود بالفائدة على الكفاح المسلح.

ثانياً: أعمال التخريب تخلق جواً من عدم الأمان.

ثالثاً: يمكن جمع الوحدات الصغيرة عند الضرورة على أن يكون ذلك مؤقتاً وينتهي بعد انتهاء المهمة.

رابعاً: يجب أن تصل إلى أي مكان في أي وقت ولكن يجب تجنب الأعمال غير الضرورية.

خامساً: توجيه ضربات فجائية سريعة.

سادساً: استخدام أقل عدد ممكن من الرجال في كل عملية.

سابعاً: الليل أفضل الأوقات لشنّ الهجمات.

وأخيراً، علينا أن نتذكر دائماً أن دراسة تجارب الشعوب الأخرى يجب أن تساعدنا ليس على استخدام أساليبها وأشكال التطبيق التي مارستها، وإنما يجب أن تساعدنا على رؤية المنهج في تحليل الظرف المعطى ورؤية السمات الخاصة لكل وضع ولكل حالة، والخروج بالاستراتيجية والتكتيك المناسبين في التطبيق على الوضع الذي نعالجه.

المحتويات